

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم : علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية

تخصص : اتصال ، عولمة و ضبط النزاعات

الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا عبر الجزائر دراسة في الدوافع و التداعيات الأمنية على الجزائر

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إشراف الأستاذ :

د/ عبد الناصر جابي

إعداد الطالبة :

مراح يمينة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ : ناجي عمارة رئيسا.....أستاذ محاضر أ /م و ع ع س

الأستاذ : عبد الناصر جابي مشرفا و مقراأستاذ محاضر أ / جامعة الجزائر 1

الأستاذ : خيدر محمد كريم عضوا مناقشا..... استاذ مساعد ب / م و ع ع س

الأستاذ : رشيد بن ساسي..... عضوا مناقشا..... أستاذ مشارك /م و ع ع س/ وزارة الدفاع

السنة الدراسية 2012/2011

Créé avec

 nitroPDF professional

télécharger la version d'essai gratuite sur nitropdf.com/professional

شكر و عرفان

بعد شكر الله وحمده على توفيقه لإتمام هذه الدراسة يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور عبد الناصر جابي لتحمله مسؤولية الإشراف على البحث و على كل نصائحه وتوجيهاته. كما أتقدم بالشكر الخاص للأستاذة دامية سكينه على كل التوجيهات. كما اتوجه بخالص الشكر إلى السادة اعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث و تقييمه. كما نشكر كل من ساعد على إخراج هذا العمل إلى النور خاصة الباحث محمد صايب موزات و الأستاذ ناصر الدين حمودة بمركز البحث «CREAD» كما نتقدم بالشكر للأستاذ دندن عبد القادر .

يمينة

إهداء

إلى من كان أملها أن تراني متعلمة و باحثة أُمي الغالية

إلى من علمي حب العلم و تقديسه والدي الغالي

إلى كل إخوتي و أخواتي رفقاء دربي

إلى كل الذين تلقيت العلم على

أيديهم منذ بداية مشواري الدراسي

إلى كل زملاء الدراسة خاصة فوج اتصال عولمة و ضبط

النزاعات بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية .

لكم جميعا أهديكم هذا العمل المتواضع .

يمينة هـ

مختصرات
ABRIVIATIONS

CARIM	Consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les migrations internationales.
CIR	Conseil italien pour les réfugiés.
CISP	comité international de soutien aux population.
CREAD	Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement.
ECOWAS	The Economic Community Of West African States.
EU	European Union.
EUROPOL	Office Européen de police.
FMME	Forum mondial sur la migration et le développement.
FRONTEX	Agence européenne pour la gestion de la coopération opérationnelle aux frontières extérieures.
G8	Les Etats Unis, le Japon, L'Allemagne, la France, le Royaume Uni, l'Italie, le Canada, et la Russie.
IMI	International Migration Institute.
MAE	Ministère des affaires étrangères.
NATO	North Atlantic Treaty Organization.
OIM	Organisation internationale pour les migrations.
OIT	Organisation Internationale du Travail.
OSCE	Organisation pour la sécurité et la coopération en Europe.
SARP	Société algérienne pour l'aide psychologique, la recherche et la formation.
SOPAMI	Système d'observation permanente des migrations Internationales.
UNHCR	United Nations High Commissioner for Refugees.
UNODC	United Nations Office on Drugs and Crime .

-----ملخص-----

التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة أحدثت ثورة ابستمولوجية كبرى في عدة مفاهيم على رأسها مفهوم الأمن ، الذي أصبح يشمل عدة قضايا غير عسكرية كالهجرة غير الشرعية . هذا التحول فرض منطق أمنة الهجرة كونها تحولت إلى أحد المعضلات الأمنية التي تثير مخاوف الدول نظرا لارتباطاتها بالأشكال الأخرى للجريمة المنظمة كالاتجار بالبشر و المخدرات ، الإرهاب ، العنف و التطرف... الجزائر بحكم موقعها الجغرافي المميز و طول حدودها البرية ، تعد مركز أساسي لعبور المهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء ما جعلها تقع ضحية لموقعها الجغرافي . فتدفق المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة عبر الحدود الجزائرية جعل أمنها بكل مستوياته (فرد ،مجتمع ،دولة) في خطر . على ضوء أطروحات مدرسة كوبنهاجن حول الأمن الشامل تحاول هذه الدراسة إبراز العلاقة بين الهجرة و الأمن عبر دراسة التدايعات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري في ثلاث مستويات هي :

- مستوى الأمن الداخلي من خلال إبراز مخاطر الهجرة على الأمن الاقتصادي ، المجتمعي و الهوياتي ...
 - مستوى جهوي من خلال إبراز تدايعات الهجرة غير الشرعية على منطقة الساحل و أثر ذلك على الأمن الجزائري ، و ذلك بحكم الانتماء الجغرافي للجزائر إلى هذه المنطقة .
 - مستوى دولي من خلال إبراز مخاطر الهجرة في حوض المتوسطي و أثر ذلك على سيادة و أمن الجزائر .
- تدايعات الهجرة غير الشرعية تمس أغلب الدول (مصدر، عبور و مقصد) ما يتطلب تبني مقاربة و إستراتيجية شاملة ،متوازنة و متفق عليها لأجل إدارة متوازنة، فعالة و أخلاقية لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

-----Résumé-----

Les bouleversements survenus durant la période d'après-guerre froide ont entraîné une évolution épistémologique affectant plusieurs concepts, en particulier celui de la sécurité, qui englobe désormais plusieurs questions non-militaires telle que la migration irrégulière. Ce bouleversement a imposé le principe de la sécurisation de l'immigration.

L'Algérie, vu son emplacement géographique et la longueur de son littoral, est considéré comme un point de transit important pour les migrants illégaux venant des Etats d'Afrique sub-saharienne.

A la lumière des principaux arguments présentés par l'école de Copenhague autour de la sécurité globale, cette étude tente de mettre l'accent sur la relation entre les migrations et la sécurité en étudiant les répercussions des migrations irrégulières sur la sécurité nationale de l'Algérie sur trois niveaux :

- Celui de la sécurité intérieure, en montrant les dangers que présente la migration irrégulière sur la sécurité économique, sociétal et identitaire ...**
- Au niveau régional, en présentant l'impact des migrations sur la région du Sahel, et ses retombées sur la sécurité algérienne, vu l'emplacement géographique de cette dernière**
- Au Niveau International, en exposant les risques que les migrations irrégulières présentent pour les pays du bassin méditerranéen et surtout ceux de l'Europe qui, en contrant cette menace, agissent au détriment de la souveraineté de l'Algérie et de sa sécurité.**

Les répercussions des migrations irrégulières atteignent la majorité des Etats (source, transitaire ou destinataire) ce qui oblige l'adoption d'une approche globale, équilibrée et concertée pour une gestion efficace de ce phénomène , mais dans le cadre du respect des Droit de l'Homme.

-----Abstract-----

Mutations of the post cold War era caused an epistemological evolution that has affected several concepts particularly the concept of security, which includes many non-military issues such as irregular immigration because of its link with other forms of organized crime such as terrorism and violence .

Due to its geographical location, Algeria became a transit center of irregular migrants from sub- sahara African states, these flows of irregular migrants across the Algerian borders , are threatening its security (individual, society and state) .

In the light of main accounts introduced by the Copenhagen school on global security. this study attempts to show the relation between migration and security, by studying the impact of irregular immigration on Algerian security at three levels:

- _ internal security by exposing the risks of irregular immigration on economic, social and cultural security...**
- _ regional level, by exposing the repercussions of irregular immigration in the Sahel region and its impact on Algerian security.**
- _ international level, by showing the threats of migration in the Mediterranean basin and what impact may have on Algeria.**

Irregular migration affects the majority of states (source , transit and destination) This requires the adoption of a global , coordinated and balanced approach for an effective and ethic management of this phenomenon .

إهداء

كلمة شكر

قائمة المختصرات

ملخص الدراسة باللغات الثلاث (العربية، الفرنسية و الانجليزية)

01.....	• مقدمة.....
03.....	مبررات اختيار الموضوع.....
04.....	أهمية الدراسة.....
04.....	إشكالية الدراسة.....
05.....	أدبيات الدراسة.....
07.....	مناهج الدراسة.....
07.....	المجال الزمني و المكاني للدراسة.....
08.....	الإطار المفاهيمي للدراسة.....
09.....	الإطار النظري للدراسة.....
16.....	تقسيم البحث.....

■ الفصل الأول : ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العالم

18.....	المبحث الأول : مفهوم الهجرة غير الشرعية.....
18.....	المطلب الأول : التعاريف الاصطلاحية للهجرة غير الشرعية.....
19.....	المطلب الثاني : معاني الهجرة غير الشرعية في السياق اللغوي الجزائري – الحرقه –.....
19.....	المطلب الثالث : التعريف الإجرائي.....
20.....	المبحث الثاني : أنواع الهجرة غير الشرعية و أهم طرقها.....
20.....	المطلب الأول : أنواع الهجرة غير الشرعية.....
20.....	المطلب الثاني : طرق الهجرة غير الشرعية.....
22.....	المبحث الثالث : التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية و مجال انتشارها.....
22.....	المطلب الأول : التطور التاريخي للظاهرة في العالم.....
22.....	المطلب الثاني : مراحل الهجرة في حوض المتوسط.....
23.....	المطلب الثالث : مجال انتشار الظاهرة.....
24.....	المبحث الرابع : حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية عالميا.....
24.....	المطلب الأول : حجم الظاهرة في بعض الدول الغربية.....

المطلب الثاني : حجم الظاهرة في بعض الدول العربية25

■ الفصل الثاني : دوافع الهجرة غير الشرعية في إفريقيا .

المبحث الأول : الدوافع الاقتصادية و الاجتماعية.....27

المطلب الأول : التقسيم العالمي للعمل و فح العولمة27

المطلب الثاني : غياب الأمن الوظيفي في مقابل الانفجار السكاني28

المطلب الثالث : العجز الاقتصادي الإفريقي و تفاقم الفقر31

المطلب الرابع : أثر الأزمة المالية العالمية على تزايد الهجرة غير الشرعية في إفريقيا34

المبحث الثاني : الدوافع السياسية و الأمنية للهجرة غير الشرعية35

المطلب الأول : غياب الاستقرار السياسي و كثرة الصراعات بالقارة الإفريقية35

المطلب الثاني : غياب الديمقراطية و انتشار الفساد السياسي38

المطلب الثالث : سياسات الدول الأوروبية تجاه الهجرة39

المبحث الثالث : العوامل المساعدة على الهجرة غير الشرعية42

المطلب الأول : عامل القرب الجغرافي42

المطلب الثاني : تأثير وسائل الإعلام و الاتصال43

المطلب الثالث : صور النجاح الاجتماعي للمهاجرين العائدين44

المبحث الرابع : عوامل تحول الجزائر إلى دولة عبور للمهاجرين غير الشرعيين.....45

المطلب الأول : التحولات السياسية في إفريقيا الغربية45

المطلب الثاني : تغير السياسة الليبية تجاه الهجرة الإفريقية46

المطلب الثالث : خصوصية الموقع الجغرافي الجزائري47

■ الفصل الثالث : الهجرة غير الشرعية عبر الجزائر.

المبحث الأول : الموقع الجغرافي الجزائري و خصائص الحدود البرية.....50

المطلب الأول : الموقع الجغرافي للجزائر50

المطلب الثاني : خصائص الحدود الجزائرية51

المطلب الثالث : آليات إدارة الحدود الجزائرية52

المبحث الثاني : طرق الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر والأساليب المستخدمة للدخول إليها.....53

المطلب الأول : طرق التوغل إلى التراب الوطني53

المطلب الثاني : أساليب المهاجرين غير الشرعيين للتوغل عبر الحدود57

المبحث الثالث : حجم الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الجزائرية.....59

المطلب الأول : حجم الهجرة خلال سنوات 200059

- المطلب الثاني : حجم الهجرة غير الشرعية خلال 2011.....61
- المبحث الرابع: الجزائر من دولة عبور إلى دولة مقصد للمهاجرين غير الشرعيين.....63**
- المطلب الأول : الجزائر دولة مقصد للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة.....63
- المطلب الثاني : العوامل المفسرة لتحول الجزائر إلى دولة مقصد.....64

■ الفصل الرابع : التداعيات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و آليات إدارتها

- المبحث الأول : تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الداخلي للجزائري.....69**
- المطلب الأول : تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الاقتصادي.....69
- المطلب الثاني : مخاطر الهجرة غير الشرعية على الأمن العام للجزائر.....71
- المطلب الثالث : تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الصحي.....73
- المطلب الرابع : تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي.....75
- المطلب الخامس : آليات التصدي للهجرة غير الشرعية في الجزائر على المستوى الداخلي.....76
- المبحث الثاني : أثر التداعيات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل على الجزائر.....79**
- المطلب الأول : الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في منطقة الساحل و أثره على الأمن الجزائري.....79
- المطلب الثاني : انعكاسات ارتباط الهجرة غير الشرعية بتجارة المخدرات على الجزائر.....82
- المطلب الثالث : مخاطر تورط المهاجرين في تجارة السلاح بالساحل الإفريقي على الجزائر.....84
- المطلب الرابع : أثر تورط المهاجرين في ظاهرة الإرهاب بالساحل الإفريقي على الأمن الجزائري.....86
- المطلب الخامس : المقاربة الجزائرية لإدارة قضايا الهجرة على المستوى الإفريقي.....88
- المبحث الثالث : تداعيات الهجرة غير الشرعية على الجزائر في الفضاء المتوسطي.....91**
- المطلب الأول : التصور الأوروبي للهجرة.....92
- المطلب الثاني : المخاطر الأمنية للهجرة غير الشرعية على دول الاتحاد الأوروبي.....93
- المطلب الثالث : مخاطر الأمننة الأوروبية للهجرة غير الشرعية على الجزائر.....98
- المطلب الرابع : مقاربة الجزائر لمكافحة الهجرة على المستوى الدولي.....104
- خاتمة.....107**
- المراجع.....112**
- الملاحق.....120**

1- فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
29	نسب البطالة في بعض الدول الإفريقية	01
31	نسب النمو السكاني لبعض دول إفريقيا خلال 2009 و 2011	02
37	يبين توزيع مناطق الصراع في إفريقيا	03
60	عدد المقيمين غير الشرعيين في الجزائر	04
73	أهم القضايا الأمنية التي تورط فيها المهاجرون بين 1998 و 2000	05

2- فهرس الخرائط

الصفحة	العنوان	الرقم
54	طرق الهجرة غير الشرعية في القارة الإفريقية	01
56	مسالك حركة المهاجرين غير الشرعيين عبر الإقليم الجزائري	02
90	توضح المنطقة المشتركة للنشاط العملياتي لدول الميدان .	03

مقدمة

Créé avec

 **nitro**^{PDF} professional

télécharger la version d'essai gratuite sur nitropdf.com/professional

تعد الهجرة من بين أهم الظواهر الإنسانية القديمة التي لازمت الأفراد في حياتهم . إذ شكلت الظروف الاجتماعية ، السياسية والمناخية الصعبة عوامل تفرض على الأفراد الانتقال المستمر و تدفعهم للهجرة من موطنهم الرئيسي إلى مناطق أفضل حالاً منه . بهذا شكلت الهجرة أحد المواضيع الاجتماعية الكبرى التي اكتسبت أهمية متزايدة في الأوساط الأكاديمية و العلمية التي تدرس حركة الهجرة بمختلف اتجاهاتها و أشكالها .

اتسعت حركة الهجرة الدولية خلال العقود الأخيرة إذ اتخذت أشكالاً متعددة و معقدة ، بحيث تغيرت النظرة إليها إذ تحولت من موضوع اجتماعي إلى أكبر المعضلات الأمنية التي تثير اهتمام الدول . تزامن هذا التحول مع التطورات التي عرفت فترة نهاية الحرب الباردة التي حملت معها تحولات استمولوجية كبرى في عدة مفاهيم من أبرزها مفهوم الأمن ، الذي كان يقتصر خلال فترة الحرب الباردة على الاستراتيجيات العسكرية المرتبطة بحماية الدولة و حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية ، مع هذا التحول لم يعد التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدول ، بل تعددت مصادر التهديد عبر بروز أبعاد أخرى غير عسكرية للأمن كتجارة المخدرات عبر الحدود ، الجريمة المنظمة ، انتشار الإرهاب الدولي ، الفقر ، التلوث ، الهجرة غير الشرعية ...

مع اتساع مفهوم الأمن تحولت الهجرة غير الشرعية إلى أكبر القضايا التي تثير مخاوف الدول خاصة دول الاستقبال ، هذا الوضع أدى إلى تكريس منطق أمننة الظاهرة ، إذ تحولت إلى أحد الظواهر الأمنية التي أصبحت تأخذ أكبر المساحات في المؤتمرات و الاجتماعات الدولية المتعلقة بالأمن خاصة لدى الدول الأوروبية . بذلك أصبحت الدراسات تركز على الارتباط الموجود بين الهجرة و الأبعاد الأخرى غير العسكرية للأمن التي تصحب هذا النوع من الحراك البشري كالإرهاب ، و المتاجرة بالسلاح و غيرها .

معظم دول العالم تشهد الظاهرة سواء بصفاتها مراكز عبور ، مقصد أو مصدر . الجزائر كغيرها من العديد من دول العالم تشهد هذه الظاهرة بأبعادها الثلاثة باعتبارها دولة عبور ، مصدر و مقصد للمهاجرين غير الشرعيين . الملاحظ أنه بالرغم من مشقة هذه الهجرة وآثارها الوخيمة ، سواء الموت غرقاً أو السجن.. إلا أن هناك إقبالا كبيرا عليها إصرارا على الفرار من الوطن إلى حيث المجهول و هو ما يعكس الظروف التي يعيشها مواطني الدول المصدرة لها ، كغياب الأمن ، معاناة الفقر ، الحرمان ، و البطالة ... هذا الواقع جعل مظهر غرق القوارب المحملة بأعداد كبيرة من المهاجرين إلى "المركز الأوروبي" أمر يتكرر في حوض المتوسط خلال كل فصول السنة.

الجزائر بحكم موقعها الجغرافي و طول حدودها خاصة الجنوبية منها جعلها تعرف تدفق كبير للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة ، سواء للعبور إلى أوروبا أو للاستقرار بها . هذا الوضع أصبح يهدد الأمن الجزائري بكل أبعاده (مواطن ، مجتمع ، دولة) . و ذلك بالنظر إلى الارتباطات الوثيقة بين حركة الهجرة غير الشرعية و الأبعاد غير العسكرية الأخرى للأمن ، ذلك أن المهاجر يضطر للتورط في

ممارسة بعض الجرائم أو يقع ضحية لها. بهذا أصبحت الهجرة غير الشرعية تشكل رهانا أساسيا لأمن الدولة الجزائرية و رهانا لعلاقاتها الخارجية سواء في المحيط الإفريقي أو الأوروبي .

التطورات السياسية التي عرفتها بعض الدول الإفريقية خلال عام 2011م ، خاصة دول الجوار كليبيا و تونس من شأنها أن تضاعف التهديدات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و هو الأمر الذي من شأنه رفع مستوى التهديد ، خاصة و أن الحدود الجزائرية ذات امتداد واسع يصعب مراقبتها بالكلية .

في هذا الإطار تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا عبر الجزائر وعلاقة هذا الشكل من الهجرة بمصادر التهديد الأخرى ، كالإرهاب و المتاجرة بالمخدرات و السلاح ... التي تشكل خطر يهدد أمن الدولة الجزائرية ، سيادتها ، سياستها و وضعها الاقتصادي ، و كل هذا يستدعي البحث في الأسباب الحقيقية المؤدية إلى هذه المشكلة المأساوية ، وتحليل أبعادها وانعكاساتها الأمنية على الجزائر .

دوافع الهجرة غير الشرعية و ارتباطاتها بالأمن و أثر ذلك على الجزائر هو ما سيتم دراسته من خلال معالجة موضوع : الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا عبر الجزائر .

مبررات اختيار الموضوع : من خلال ما سبق يمكن أن نجمل مبررات اختيار الموضوع فيما يلي :

أ- المبررات الذاتية :

__ من بين الأسباب التي دفعتني للبحث في الموضوع هو ميولي الشخصي لدراسة ظاهرة تتميز بالحيوية و الديناميكية ، خاصة مع ما تعرفه من تطورات في الوقت الحالي.

__ محاولة لفهم دوافع الظاهرة التي أصبحت حلم العديد من الأفارقة بكل مستوياتهم و ما جلبني هو تزايد موجات الهجرة بشكل لا مثيل له طوال فصول السنة.

__ بالإضافة إلى المعيشة اليومية لأحوال هؤلاء المهاجرين عبر الكم الهائل من المعلومات و الأخبار التي تطلعنا بها وسائل الإعلام ، الوطنية و الأجنبية حول هذه الظاهرة خاصة في الآونة الأخيرة . بالإضافة إلى القصص الواقعية المؤثرة التي تُروي معاناة هؤلاء المهاجرين من إفريقيا ، و الذين تنتهي مغامرتهم بالموت أو السجن أو التعرض للتمييز و الاستغلال في حال الوصول إلى الدول الأوروبية .

ب- المبررات الموضوعية :

__ تحوّل الهجرة غير الشرعية إلى موضوع يثير انشغال الدول سواء دول العبور ، الاستقبال أو دول المصدر فهي اكتست أهمية كبرى في حوض المتوسط ، و تعد من الهواجس التي أصبحت تخيف الدول بالنظر إلى ارتباطها بقضايا أمنية بالدرجة الأولى . الهجرة غير الشرعية تثير عدة قضايا تستلزم الدراسة والتحليل العلمي والموضوعي ، والتي تتعلق بالتحديات الأمنية على الجزائر . بالتالي الموضوع يقدم إمكانية الإلمام بالأسباب التي تؤدي بالمهاجرين غير الشرعيين للتوجه نحو أوروبا بالرغم من غلق الأبواب الأوروبية في وجوههم والمعاملات غير الإنسانية التي يتعرضون لها .

__ تسليط الضوء على التداعيات الأمنية للظاهرة على المجتمع الجزائري و المقاربة المتبعة لعلاجها .

Créé avec

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من خلال أهمية الموضوع الذي تعالجه و المتعلق بالهجرة غير الشرعية خاصة في الوقت الحالي إذ تنوعت الإشكالات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية لاسيما الأمنية منها. تنطوي هذه الدراسة على أهداف علمية و أخرى عملية ، تتمثل الأولى في كونه من المواضيع التي تلقى اهتمام الدارسين في حقل العلاقات الدولية ، خاصة و أنه متعدد الجوانب سياسية ،اقتصادية ،اجتماعية وثقافية. أما الأهمية العملية فتتمثل في الكشف عن أهم الدوافع المؤدية إلى ارتكاب هذه المخالفة القانونية إذا اعتبرنا دخول أراضي دول أخرى مخالفة يحاسب عليها القانون. كما تحاول الدراسة الوقوف على الارتباط بين الهجرة و الأمن و أثر ذلك على الجزائر ،لتسهيل علاج الظاهرة أو على الأقل التخفيف منها . هذا البحث يعد محاولة لإنجاز مردود علمي يثري المكتبة و يكون خلفية لدراسات مستقبلية ، و مردود ذو قيمة اجتماعية يحد من الانتحار الجماعي الذي يُكبد الدول الإفريقية خسائر مادية و بشرية جسيمة.

إشكالية الدراسة :

لمعالجة هذا الموضوع المتعلق ب الهجرة الإفريقية غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا عبر الجزائر نطرح الإشكالية التالية:

ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الظواهر الاجتماعية التي تعرف انتشارا واسعا منذ عقود ، غير أن الشيء الجديد فيها هو أمننتها ، الأمر الذي جعلها محل اهتمام كبير خاصة في الأوساط السياسية ، لأن تداعياتها الأمنية تمس كل الدول بما فيها دول العبور ، كالجزائر بوصفها دولة عبور للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة هذا يجعلنا نطرح الإشكالية التالية :

• فيما تتمثل دوافع الهجرة الإفريقية غير الشرعية عبر الجزائر ، و إلى أي مدى يمكن أن تؤثر هذه الهجرة على الأمن القومي الجزائري ؟.

و حتى نتمكن من الإحاطة بالظاهرة و العوامل المحركة لها و تداعياتها نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ◆ فيما تتمثل الدوافع التي تؤدي إلى الهجرة الإفريقية غير الشرعية ، و ما هي العوامل المفسرة لتحول الجزائر إلى دولة عبور للمهاجرين ؟ .
- ◆ ما هو واقع و حجم الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الجزائرية خاصة في الآونة الأخيرة ؟ .
- ◆ فيما تتمثل التداعيات الأمنية للهجرة الإفريقية غير الشرعية على الجزائر ؟ و كيف يمكن لهذه الظاهرة الاجتماعية أن تؤثر على استقرار الأمن في الجزائر و على المحيط الذي تتواجد فيه ؟
- ◆ ما هو مضمون المقاربة الجزائرية المتبعة لإدارة هذه الظاهرة على المستوى المحلي ، الإفريقي و المتوسطي ؟ و ما مدي فعاليتها ؟

فرضيات البحث : للتفصيل في الدراسة و للإجابة عن التساؤلات المطروحة نضع الفرضيات التالية :

● **الفرضية الرئيسية :** عدة عوامل تتحكم في ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، و بالرغم من أن هذه الظاهرة تمس بالدرجة الأولى المهاجر ، إلا أنها أصبحت شكلا جديدا للتهديدات الأمنية التي تواجه الجزائر هذا ما يتطلب اتخاذ إستراتيجية شاملة ،متفق عليها و متوازنة لمواجهتها.

◆ الظروف الاقتصادية ، السياسية و الاجتماعية المزرية تعد من أهم العوامل المفسرة للهجرة الإفريقية غير الشرعية ، كما أن الموقع الجغرافي للجزائر يُعد عامل أساسي لتفسير تدفقات الهجرة عبر الجزائر ما يعني أنها تقع ضحية لهذا الموقع المحوري .

◆ تشهد الجزائر تدفقا كبيرا للمهاجرين عبر حدودها مما يتطلب إمكانات بشرية و مادية كبرى لمراقبة هذه الحدود.

◆ بناء على مفهوم الأمن الموسع لفترة ما بعد الحرب الباردة يتبين أن الهجرة غير الشرعية أصبحت مصدر يزعزع أمن الدول الجزائرية بأبعاده الثلاثة (الفرد ،المجتمع ،الدولة) .

◆ التعامل الجماعي و التنمية الاقتصادية تبقى أفضل الآليات للحد من تزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الجزائر.

أدبيات الدراسة :

ظاهرة الهجرة تثير اهتمام كبير لدى المفكرين و الدارسين ، ومن ثم تعددت الاجتهادات الفكرية وتنوعت لتفسير وتعميق التحليل للتطورات التي صاحبت هذه الظاهرة.

ورغم أهمية هذا الموضوع إلا أنه يعاني من نقص في المراجع و على وجه الخصوص المراجع باللغة العربية ،مما دفعنا لاستعمال المراجع باللغة الأجنبية واستخلاص أهم الأفكار منها بالإضافة إلى الاعتماد على المقالات في مجلة السياسة الدولية ، بالرغم من هذا النقص إلا أن هناك بعض الدراسات التي تناولت الموضوع وهي عبارة عن تقارير بحث تعدها مراكز البحوث المهمة بالهجرة و نجد منها .

دراسة للباحث ناصر الدين حمودة عام 2008 بعنوان **La migration irrégulière vers et à**

travers l'Algérie من إصدارات الرابطة الاورومتوسطية للبحث المطبق على الهجرات الدولية

CARIM ، وهي عبارة عن دراسة ميدانية ركزت على وضع المهاجرين غير الشرعيين في دولهم ، أي دراسة الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للمهاجرين قبل هجرتهم . كشفت الدراسة أن العوامل الاقتصادية من بين أبرز العوامل التي تدفع للهجرة ، و هي الجوانب التي لها علاقة بدراستنا الحالية ، غير أن الدراسة لم تنطرق إلى الجوانب المتعلقة بالتداعيات الأمنية على الجزائر باعتبار أن الدراسة ركزت على الجانب الاقتصادي الاجتماعي للمهاجرين الأفارقة.

أما دراسة الباحث علي بن سعد بعنوان **Les migrations subsahariennes en Algérie** من

إصدارات رابطة CARIM عام 2008 أبرزت الدراسة تحول دول المغرب بالخصوص الجزائر إلى

مجال للعبور للمهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء ، كما بينت الدراسة أهم خصائص المهاجرين

و نشاطاتهم خاصة في الحدود الجنوبية الجزائرية التي تعد منطقة الاستقرار الأولى لهم ، غير أن الدراسة لم تنطرق إلى الجوانب المتعلقة بالتداعيات الأمنية للظاهرة على الجزائر .

أما في دراسة أنجزت سنة 2007 بالتنسيق بين جمعية SARP و CISP و هي عبارة عن تقرير

بحث بعنوان **Le profils des migrants subsahariens en situation irreguliere en**

Algerie ، من انجاز عدة باحثين من مركز البحث " CREAD " تناول التقرير وضع المهاجرين بما فيهم غير الشرعيين بالجزائر ، أبرزت الدراسة أهم العوامل التي دفعتهم للهجرة و كذا الطرق المستعملة للدخول إلى التراب الجزائري و هي الجوانب التي لها علاقة بدراستنا الحالية ، غير أن الدراسة لم تنطرق إلى الجوانب المتعلقة بالتداعيات الأمنية على الجزائر ذلك لأنها ركزت كثيرا على الأبعاد الاقتصادية للهجرة.

في دراسة أخرى لـ للباحث المتخصص في الهجرة Hein de Haas من إصدارات المعهد الدولي

للهجرة "IMI" بعنوان **Le mythe de l'invasion : Migration irreguliere d'Afrique**

de l'Ouest au Maghreb et en Union Européenne تناولت بعمق عدة نقاط تخص

الهجرة ، كاتجاهاتها ، طرقها و العوامل المتحكمة في تغير اتجاهات الهجرة من غرب إفريقيا إلى شمالها و هي الجوانب التي لها علاقة بدراستنا الحالية ، غير أن الدراسة لم تنطرق إلى الجوانب المتعلقة بالتداعيات الأمنية للهجرة بصفة عامة .

كما نجد دراسة للأستاذ علي مبروكين بعنوان **L'attitude des autorités algériennes**

devant le phénomène de la migration irrégulière من إصدارات رابطة " CARIM "

أبرزت الدراسة تحول الجزائر إلى دول مقصد للمهاجرين ، خاصة في المناطق الواقعة على الحدود الجنوبية للبلاد ، كما أوضح موقف الجزائر من الظاهرة و أهم الإجراءات القانونية المتبعة حيالها إلا أن الدراسة لم تنطرق إلى الجوانب المتعلقة بالتداعيات الأمنية على الجزائر بصفة مباشرة ، بل يمكن فهمها من خلال الوقوف على الإجراءات القانونية المتبعة لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر .

في كتاب عبد النور بن عنتر بعنوان **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** ، يتناول الكاتب محددات الأمن

الجزائري في المجالات التي تنتمي إليها ، و من بين العناصر التي ترتبط بالأمن هي الهجرة ، إذ جاء هذا التوجه من خلال التحولات التي عرفها مفهوم الأمن بعد مرحلة الحرب الباردة ، هذا الكتاب يعد مرجعية لفهم العقيدة الأمنية للجزائر إلا أنه لا يتعرض لتناول التداعيات الأمنية للهجرة بل اكتفى فقط بالإشارة إليها على اعتبارها شكل يهدد الأمن الاجتماعي للدول .

و الخلاصة أن الدراسات السابقة أغلبها لا تنطرق إلى الانعكاسات الأمنية للهجرة غير الشرعية على

الجزائر خاصة ما يتعلق بالارتباطات الموجودة بين الهجرة و المضامين الجديدة للأمن ، سواء في ارتباطها بالإرهاب ، التطرف أو شبكات التهريب و الجريمة و غيرها .

الجديد في الدراسة لحالية هو محاولة الربط بين الهجرة و الأمن في الجزائر ،أي كعامل يهدد أمن الجزائر سواء الأمن الداخلي للبلاد ، أو على الجزائر بوصفها جزء من منطقة الساحل من الناحية الجنوبية أو باعتبارها جزء من المتوسطي من الشمال .

مناهج الدراسة :

إن موضوع الظاهرة المراد دراستها والبحث فيها ،هو الذي يحدد المنهج أو المناهج التي لابد من توظيفها للاستفادة منها لدراسة الظاهرة محل البحث ، و لدراسة الإشكالية المطروحة حاولنا استعمال بعض المناهج التي تساعدنا على الاحاطة بالظاهرة محل الدراسة لإيجاد الحلول الملائمة لها.

أ- **المنهج الوصفي** : سيتم استعمال المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بتشريح أبعاد الظاهرة ، تجزئتها تحليلها وتوضيح التداخلات للوصول إلى استنتاجات تساهم في فهم الواقع بشكل دقيق من أجل تطويره و تحسينه ، فالمنهج الوصفي يقوم على التحليل يساعد على وصف الحاضر والظروف التي أدت إلى تداخل وتعقيد هذه الظاهرة ، لمعرفة الحقائق و استشراف المستقبل لتقديم الحلول الممكنة للمشكلة المراد دراستها.

ب- **منهج دراسة الحالة** : من خلال جمع البيانات حول الظاهرة و دراسة الجزائر كنموذج لإبراز الآثار التي تتركها الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري ، و ذلك باعتبار الجزائر أحد المراكز الأساسية لعبور المهاجرين .

المجال المكاني و الزماني للدراسة :

✓ **المجال المكاني**: الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة عالمية لا تقتصر على شعب معين ، ومن ثم فهي تمس الأمن والسلم الدوليين ، وتتسبب في عدم الاستقرار السياسي ، الاقتصادي ، الاجتماعي و الصحي ، كما تؤثر في عملية التنمية في الدول الإفريقية التي تنطلق منها الهجرة ، و هذه الدراسة تناقش ظاهرة إنسانية ذات أبعاد سياسية ،اقتصادية ،اجتماعية ،جغرافية و أمنية تركز على الهجرة غير الشرعية المعاصرة من إفريقيا إلى أوروبا عبر الجزائر التي تعد مركز هام للعبور إلى أوروبا.

✓ **المجال الزماني** : الدراسة تركز على فترة تاريخية تتسم بتزايد وتيرة الهجرة غير الشرعية ، وترتكز بصورة أكبر على فترة أوائل سنوات 2000 إلى وقتنا الراهن ، حيث اتسع فيها نطاق هذه الظاهرة وتغيرت أشكالها و أنماطها مما زاد من تفاقم خطورتها على المهاجرين بالدرجة الأولى وعلى دول المصدر ، العبور و دول الاستقبال . و هي نفسها الفترة التي زاد فيها الاهتمام الدولي بالهجرة غير الشرعية من خلال أمننتها ، كما ستركز الدراسة على التطورات التي عرفتها الظاهرة عبر الجزائر خلال عام 2011 تماشيا مع ما عرفته القارة الإفريقية من تطورات سياسية ، خاصة بعض دول الجوار الأمر الذي أثر على تزايد الظاهرة و تعمق ارتباطاتها بالجوانب غير العسكرية للأمن كالتجارة بالسلاح و المخدرات...

الإطار المفاهيمي :

1 - الهجرة* :

الهجرة لغة :

اسم من هجر يهجر هجرا و هجرانا ، قال ابن فارس :الهاء و الجيم و الراء أصلان ، يدل أحدهما على القطيعة و القطع و الآخر على شد شيء و ربطه. أما الأول الهجر ضد الوصل و كذلك الهجران ، و هاجر القوم من دار إلى دار تركوا الأولى للثانية.¹

كما ورد معني الهجرة في لسان العرب لابن منظور بالخروج من أرض إلى أرض.²

الهجرة اصطلاحا :

تُعرّف الهجرة في علم السكان (الديموغرافيا) *démographie* بأنها الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر ، بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا. أما في علم الاجتماع فتدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها.³

تُعرف منظمة الهجرة الدولية ، الهجرة على أنها عملية الحركة سواء عبر الحدود الدولية أو داخل الدولة ، و تتضمن صور مختلفة لحركة السكان كالجائين ، الأفراد المبعدين و المهاجرين الاقتصاديين .⁴

يعرف محمد عاطف غيث الهجرة في قاموس علم الاجتماع : بأنها حركة دائمة نسبيا يقوم بها شخص أو جماعة ، تتخطي الحدود السياسية نحو منطقة أو مجتمع .⁵

* : مصطلح الهجرة في اللغة العربية تقابله ثلاث مصطلحات مجتمعه في اللغة الإنجليزية ، فهناك مصطلح Migration الذي يشير إلى عملية الانتقال ، أو الحركة المستهدفة للهجرة في حين يشير مصطلح emigration إلى هذه الحركة في علاقتها بالوطن الأصلي ، أي أنه يشير إلى حركة الهجرة في شكل مغادرة أو النقلة للخارج ، فكأنه يشير إلى الحركة في علاقتها بموطن الإرسال ، أما مصطلح immigration فإنه يشير إلى دخول المهاجرين ، وإقامتهم في موطن الاستقبال . نقلا عن : راضي عمارة محمد الطيف ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي دراسة حالة (ليبيا كدولة عبور) دراسة وصفية تحليلية للأسباب والآثار مذكرة تخرج ، ماجستير ، أكاديمية الدراسات العليا/طرابلس.2009/2008.ص.25. على الرابط :

<http://ac.ly/vb/showthread.php?p=2342> تاريخ التصفح : 2011/03/25 .

¹: إبراهيم محمد عياش، "الهجرة غير الشرعية : الجزء الأول"، الحوار المتمدن - العدد: 2382 ، (2008 / 8 / 23) على الرابط

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144798> تاريخ التصفح : 2011/04 / 19 .

²: محمد عياش ، مرجع سابق .

³: عبد الوهاب الكيلاني ، موسوعة سياسية ، مادة (الهجرة) ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر . ط. 1. (1993) ص.67.

⁴: International Migration Law, Glossary on Migration , (IOM) , 2004 . p.41.

⁵: محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، مادة (الهجرة) ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، (1995)، ص. 289.

2 _ الهجرة غير الشرعية : هي تلك الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية ، نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية بحيث تعقدت إجراءات السفر ، وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة.¹

3 _ الأمن :

يعد الأمن من بين أهم مفاهيم العلاقات الدولية التي تتميز بغموضها و غياب الإجماع بين المختصين حوله ، يعرفه باري بوزان و هو أحد أبرز المختصين في الدراسات الأمنية بأنه "العمل على التحرر من التهديد " ، و ذلك من خلال قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية²

ويرى هنري كسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أن الأمن يعني : أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء.³

_ الأمن الإنساني : و هو الذي ظهر مع التحولات التي عرفتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة و يعرفه جورج ماكلين :

" الأمن الإنساني في معناه الشامل يعني تحويل الانتباه من الأمن القومي إلى أمن الأفراد فالأمن الإنساني يقوم على أن حماية الأفراد لن تتحقق من خلال حماية الدولة كوحدة سياسية . لكن من خلال التركيز على رفاهية الأفراد و نوعية الحياة (...) الأمن الإنساني يعني الحماية من العنف غير الهيكلي الذي يترافق مع اعتبارات عدة غير مرتبطة بالتكامل الإقليمي مثل الهجرة الجماعية و من ثم فإذا كانت المفاهيم التقليدية للأمن تركز على العنف المهيكل كالحرب ، فإن الأمن الإنساني يرتبط بقضايا العنف غير هيكلي ، فالأمن الإنساني باختصار هو أمن الأفراد في محيطهم الشخصي و في مجتمعاتهم و في بيئتهم ."⁴

مفهوم الأمن في الوقت الحالي تطور كثيرا و اتسعت دائرته إذ يأخذ أبعاداً وجوانب كثيرة ومعقدة تشمل القيم الوطنية ، سلامة السكان ، الرفاه الاقتصادي والمعيشي و كل العوامل التي تتحكم في العلاقة بين المجتمعات .

الإطار النظري للدراسة : تتعدد النظريات المفسرة للهجرة الدولية بحسب التطور المصاحب لظاهرة الهجرة الدولية التي تتميز بالحركة و الديناميكية ، بالتالي جاءت المحاولات مكملة لبعضها البعض و هناك عدة محاولات نظرية مفسرة لحركة الهجرة . سنكتفي بذكر المقاربات النظرية التي من شأنها تفسير بعض جوانب هذا البحث ، و هي تلك التي تتعلق بالجوانب المفسرة لدوافع الهجرة و كذلك التي تتعلق بتفسير الارتباط بين الأمن و الهجرة .

¹: هشام بشير ، "الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا (أسبابها ، تداعياتها . سبل مواجهتها) ، " مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، ع . 179 ، (2010) . على الرابط : <http://icatu56.org/show3.php?page=show1.php&showit=783&table=secretariat> تاريخ التصفح : 2011/03/08 .

²: عبد النور بن عنتر ، " تطور مفهوم الأمن : حين تصبح الألفاظ مطاطية ، " على الرابط :

<http://www.ikhwan.net/forum/showthread.php?1294> تاريخ التصفح : 2011/03/25 .

³: محمد أمين سني ، " مفهوم الأمن ، " (2 مايو 2008) . على الرابط : <http://snimedamine.maktoobblog.com/993921> تاريخ التصفح : 2011/03/17

⁴: خديجة عرفة م. ، الأمن الإنساني : المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي ، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2009) ، ص 34،35 . على الرابط : <http://www.4shared.com/get/gt-WL4Td/online.html> تاريخ التصفح : 2011/10/18 .

1 - المقاربات النظرية المفسرة للهجرة الدولية

أ- اتجاه رافينستين (Ravenstein) 1885 تعد محاولة أولى لصياغة تنظير للهجرة يقوم على سبعة قوانين ، تتلخص في أن أغلب المهاجرين يقومون بالهجرة لمسافة قصيرة ، في حين يفضل مهاجرو المسافات الطويلة التوجه إلى المراكز التجارية و الصناعية . يترتب عن ذلك انتقال تدريجي للسكان في اتجاه المراكز . حسب رافينستين كل موجة للهجرة تنتج موجة مضادة تعويضية ، و يري أنه يهاجر سكان المناطق الحضرية أكثر من سكان الأرياف كما تشكل النساء أحسن ممثل في الهجرات القصيرة المدى . القانون الآخر يتمثل في أن وتيرة الهجرة ترتفع مع التطور التكنولوجي . و أخيرا رغبة الإنسان في تحسين ظروفه المادية هو السبب الرئيسي في تدفقات الهجرة¹ .

ب- نموذج الاقتصاديات المزدوجة:

إن ما يلفت الانتباه في دراسة و تحليل حالات المهاجرين غير الشرعيين هو وجود نوع من الإجماع النظري حول التجزؤ العالمي لسوق العمل ، و هذا الإجماع يقدم النظام العالمي على أنه كل مقسم إلى شريحتين ، حيث أن الشريحة الأولى توفر يدا عاملة رخيصة لتلبية حاجات الشريحة الثانية التي هي وكر لاحتكار المهام في النظام العالمي² .

بالنسبة لهذه المقاربة فإن الاقتصاديات تتكون من قطاعين أساسيين القطاع التقليدي و القطاع العصري القطاع التقليدي يتوفر على فائض في اليد العاملة ، و بالتالي فإن القطاع العصري يعمل على جذب العمالة بواسطة مناصب الشغل و الرواتب المغرية . بهذا تخضع الهجرة الدولية لنفس الأسباب و التوجهات بالتالي حسب هذا الاتجاه الهجرة الدولية هي بمثابة عامل تلاقي اقتصادي بين الدول³ .

كما نجد أن مختلف الأدبيات الاقتصادية تؤكد على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصاديين ، كعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية فتباين مستويات الدخل عند الأفراد الاقتصاديين يلعب دورا هاما في اتخاذ القرارات الخاصة بالهجرة الخارجية . و في إطار التفسير الاقتصادي لظاهرة الهجرة فإن التحليل النيوماركسي (الحدوي) المبني على المفاضلة بين المزايا و التكاليف و تحطيم المنفعة بأقل الأثمان ، يرى أن الهجرة تعد استثمارا قادرا على إحداث فائض صافي إيجابي عن طريق الفرق بين الدخل المتحصل عليه في البلد الأصلي و الدخل المتوقع الحصول عليه في البلد المُستقبل⁴ .

¹ : "Migration humaine , "Wikipédia ,sur le lien : http://fr.wikipedia.org/wiki/Migration_humaine, consulté le : 01/04/2011.

²: Ange bergson .Lendja Ngnemzué, " analyser les migrations clandestine : force et limites de la theorie duale du marché international du travail ", NAQD , N 26 / 27 ,(Algérie , ben aknoun.2009), pp. 39 .

³: عمار جفال ، " الهجرات الشرعية للعمالة العادية ، " (17-18 نوفمبر 2008) ص. 3 . على الرابط <http://www.arabexpatriates.org/upfiles/paper3A.pdf> تاريخ التصفح : 2011/02/08 .

⁴: عبد الفتاح العموص ، " المعدلات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطة إشارة للبلدان المغاربية، " ص ص. 4،5، على الرابط : <http://www.afkaronline.org/arabic/archives/nov-dec2003/ammouss.html> تاريخ التصفح : 05.02. 2011

ج _ **نظرية التبعية** : نظرية التبعية ركزت أساسا على تحليل أسباب النزوح الريفي ، إذ أبرزت على أن المركز الذي يحتوي مراكز صناعية يستغل المحيط المتخصص في الفلاحة . بهذا التوجه تكون الهجرة حسب هذا الاتجاه عبارة عن نتاج مباشر لهيمنة المركز على المحيط ¹ .

من جهة أخرى نظرية التبعية تعالج اللامساواة التي تحدد حركة اليد العاملة و ذلك بالعودة إلى السياق التاريخي و الاجتماعي ، و تشير إلى عدم المساواة بين المدن الصناعية و الأرياف الزراعية كمبدأ أساسي في الهجرة ، و تبقي الهجرة مرتبطة بالتطور الصراعي للعلاقات بين الطبقات الاجتماعية و هي العلاقات التي تخلق في كل المستويات مركز و محيط ² .

هذه النظرية تركز على علاقات التبعية بين نموذجين اقتصاديين متناقضين بينهما فجوة كبيرة جدا .

د _ النظرية البنوية:

الهجرة حسب النظرية البنوية ترجع إلى هيمنة الدول الغنية على الدول الفقيرة ، حيث يرى " جون قالتون Johan Galtung" البنوي أن العالم ينقسم إلى أمم المركز و أمم المحيط ، كل أمة منقسمة بدورها إلى مركز و محيط (برجوازية، وطنية وبروليتارية وطنية) ، و تنشأ بين أمم المركز و أمم المحيط علاقات امبريالية بنوية حيث تعمل دول المركز على امتصاص ثروات دول المحيط و الهيمنة عليها و هذه الهيمنة لا تقتصر على العلاقات الدولية فقط وإنما هي موجودة داخل الأمم أيضا . في هذا الصدد أشار " قالتون" إلى مفهوم العنف البنوي Violence Structurelle حيث يشير هذا المفهوم إلى العنف الغير مادي الذي تحدثه أبنية أو مؤسسات مجتمع معين ، بشكل يمنع الأفراد من تحقيق ذاتهم و يعرف هذا النوع من الأمم ذات توزيع غير عادل للثروات إما بسبب المؤسسة البنوية أو المركزية الإثنية العنصرية أو الطبقيّة القومية ³.

على المستوى الدولي فالعنف البنوي مرادف لهيمنة المركز على المحيط و اللاتماثل بينهما الذي يجسد من خلال أربع مظاهر:

- تحديد إنتاجية دول المحيط كما وكيفا بما يخدم مصالح دول المركز و بناء مؤسسات سياسية حسب مطالب المركز الدولي بالشروط التي تفرضها المؤسسات الاقتصادية الدولية ، للحصول على قروض أو مساعدات تفرض أبنية سياسية معنية وطبيعة حكم معين ، مما يخلق تناقض بين البني السياسية و البني المجتمعة لدول المحيط - زيادة الحماية العسكرية للمركز على المحيط . أخيرا - تصدير المعايير و القيم من المركز إلى المحيط ⁴ .

¹: جفال ، مرجع سابق ، ص. 4 .

² : bergson , Ngnemzué. op.cit.,p. 44.

³ : Dario Battistella , théories des relations Internationales , 3eme ed mise a jour et augmentée ,(paris : presses de sciences po, 2009) .p p. 262-264 .

⁴: "Violence Structurelle ? " sur le lien suivant : http://fr.wikipedia.org/wiki/Violence_structurelle : consulté le 02/04/2011.

وبذلك فإن العنف البنيوي الذي تتعرض له شعوب دول المحيط والذي يؤدي للاعدالة الاقتصادية السياسية، الاجتماعية والهيمنة التي تفرض على دول المحيط بشكل يؤدي لزيادة الهوة بين الطرفين و تؤدي لزيادة حركة هجرة الشعوب من المحيط نحو المركز .

و تتمحور الانتقادات الموجهة للمحاولات النظرية السابقة حول نقاط محددة و هي :

أهمها أن المحاولات المعتمدة على النماذج الماكرو-اقتصادية ، و نماذج التوازن التي يطلق عليها عموماً " نظرية الطرد – الجذب " أو إعادة توزيع الموارد تتجاهل العوامل البنائية و تختزل عملية الهجرة في السلوك المعقلن للأفراد ، أما المقاربات البنائية و الماركسية فيعاب عليها أنها تحديدية تتجاهل أدوار الأفراد و العوامل الثقافية .¹

بمعني أن تفسيرات هذه النظريات محدودة لأن هناك دوافع تتعلق بالفرد و اختياراته المحددة لموقعه في النظام العالمي . لذا لفهم الظاهرة لا بد من الأخذ في الاعتبار كل هذه المقاربات كون الظاهرة مركبة .

2_ الإطار النظري المفسر لارتباط الهجرة غير الشرعية بمضامين الأمن الجديدة :

نهاية الحرب الباردة أدت لتوسيع مفهوم الأمن ليشمل الأبعاد غير العسكرية ولقد أعيد النظر في المستويات غير الدولاتية للأمن ، و بدأ الاهتمام برهانات أمنية ذات طبيعة مختلفة عن تلك التي كانت مهيمنة على الدراسات الأكاديمية خلال فترة الحرب الباردة .

أ - **تطور مفهوم الأمن** : من أبرز المقاربات التي سادت بعد فترة الحرب الباردة هي المقاربة التي قدمها المفكر باري بوزان " Barry Buzan " ، أين حدد أن فكرة الأمن التي تكون مرتبطة بالمستويات الدولاتية فقط ، وبالمسائل العسكرية البحتة ، تعتبر عاجزة وقاصرة لأن ظاهرة الاعتماد المتبادل خلقت نوع جديد من الأمن هو أمن الجماعات الإنسانية *La sécurité des collectives humaines* هذا الأمن متعلق بعوامل تتفاعل في خمسة أشكال : عسكرية، سياسية، اقتصادية، مجتمعية وبيئية. هنا يقدم بوزان عدة أنواع من التهديدات:

- **تهديدات سياسية**: أو ذات طابع سياسي تشمل الأنشطة المناهضة للديمقراطية التي تمس مؤسسات الدولة ورموزها أو إيديولوجيتها، أو ما يتعلق بالنظام الدولي.
- **تهديدات ذات طابع اقتصادي**: ترتبط بمدى توفير الموارد الطبيعية والحاجات الأساسية للسكان .
- **تهديدات ذات طابع مجتمعي**: ترتبط بالتكامل الثقافي للجماعات الاجتماعية .
- **تهديدات بيئية**: ترتبط بتلك الأفعال الإنسانية المدمرة للطبيعة و المؤدية إلى التحولات المناخية كالتلوث .²

مدرسة كوبنهاجن تعتبر أن الأمن ليس مفهوم ثابت بل هو بناء اجتماعي يتشكل بالممارسة وبشكل ديناميكي وتفاعلي . باري بوزان أحد أقطاب هذه المدرسة يرى أن ديناميكية الأمن الوطني هي بكل

¹ : جفال ، مرجع سابق ، ص . 4 .

² : Amandine Scherer, "leg8 face au crime organisé ," N°11 (février 2005) , sur le lien : http://www.g8.utoronto.ca/governance/scherrer_g8g.pdf , consulté le : 06.05.2011 .

وضوح عقلانية وتقوم على علاقة الاعتماد المتبادل فيما بين الدول ، وتصبح مسألة الأمن الدولي ترجع للشروط النظامية التي تؤثر على الطريقة التي تشعر بها الدول اتجاه بعضها البعض بالأمان أو عدمه . ويرى أصحاب مدرسة كوبنهاجن أن آثار العولمة تمس أمن المجتمعات أكثر من الدول ، حيث أن المجتمعات أصبحت مهددة انطلاقاً من تدفقات الهجرة إلى التصدير الإجباري لثقافات خارجية مرورا بالسيطرة على الثروات الوطنية لصالح الدول الأجنبية . وبذلك يصبح الأمن عند أصحاب هذه المدرسة هو أمن مجتمعي المرادف لبقاء الهويات الذي يميز الضمير "نحن" عن الآخرين . فكل من يهدد هذا الضمير سواء كان أمة ، اثنية ، جماعية دينية هو مسألة أمنية كما أشار إلى ذلك ويفر أحد أقطاب هذه المدرسة . وبذلك فقد أصبحت تدفقات المهاجرين رهان أمني ، بعد أن تمت أمننتها خلال فترة الثمانينات حيث أصبح ينظر إليها كتهديد للهويات الوطنية ، بعد أن كانت قبل ذلك تعالج ضمن القضايا الاقتصادية كمسألة اليد العاملة¹ .

باري بوزان وسع من تعريفه للأمن ليشمل التحرر من التهديدات البيئية و العسكرية و السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية ، و ذلك من خلال انطلاقه من فكرة التعريف المتعدد لأبعاد الأمن² . الأمن كظاهرة عرفت تطور عبر التاريخ ومرت بثلاث مراحل تتمثل في مرحلة التركيز على القوة العسكرية كوسيلة وحيدة للحفاظ على الأمن ، امتدت هذه المرحلة حتى سبعينيات القرن الماضي . ثم مرحلة ما بعد إعلان الدول العربية سياسة الحظر النفطي على الدول المؤيدة لإسرائيل عام 1973م ، ما جعل الدول المتضررة تفكر بأن للأمن أبعاد أخرى غير الجانب العسكري ، وهو البعد الاقتصادي . أما المرحلة الثالثة برزت بانهيار المعسكر الاشتراكي إذ تغيرت منهجية التعامل مع القضايا الأمنية ، وظهرت مواضيع جديدة كالإرهاب ، الجريمة المنظمة ، الهجرة السرية... تزامن هذا مع ظهور مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية التي تعتبر همزة وصل بين الدراسات التقليدية ، والدراسات النقدية للأمن ، ركزت على الفرد كوحدة أساسية للتحليل بدل الدولة ، هذا ما عزز ظهور ما يسمى بالأمن الإنساني الذي لا يتعلق بالأسلحة فقط³ . من بين الدول التي أعطت للأمن بعد آخر يتماشى مع المضامين التي حددتها مدرسة كوبنهاجن هي الدول الأوروبية . فالمفهوم الأوروبي للأمن يقترن بالمساعي الأوروبية لجعل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة سلام واستقرار دائمة ، وذلك من خلال الانخراط المستمر في حوار سياسي و أمني بين شعوب ودول المنطقة . المفهوم الأوروبي للأمن يتسم بالتعقيد ، فهو يشمل عدة جوانب و هي * الحد من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا . كما يرتبط هذا المفهوم بجوانب أخرى ترتبط بدورها بالهجرة و هي

¹ : Battistella, op. cit., p p . 527, 528 .

² : عامر مصباح ، نظرية العلاقات الدولية ، الحوارات النظرية الكبرى ، (القااهرة : دار الكتاب الحديث ، 2008) ، ص. 267 .

³ : العربي العربي ، " الحكومة الالكترونية و البعد الأمني ، " على الرابط : http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-10-04-10-2.htm تاريخ التصفح : 26/09/2011 .

* : تبلورت رؤية الاتحاد الأوروبي للأمن الإنساني انطلاقاً من وجود تداخل بين الأبعاد الداخلية و الخارجية للأمن و تبنت هذا من خلال ما عرف بـ " الإستراتيجية الأمنية الأوروبية ، The european security strategy " و التي حددت 5 أنماط من الأخطار التي تواجه دول الاتحاد الأوروبي و التي تتمثل في انتشار الإرهاب ، أسلحة الدمار الشامل ، الصراعات الإقليمية ، الدول الفاشلة ، الجريمة المنظمة . فالأمن أصبح يمس أبعاد أوسع و للمزيد عن مقارنة مختلف الدول حول بعد الأمن انظر دراسة : خديجة عرفة م . ، الأمن الإنساني : المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي ، (جامعة نيف العربية للعلوم الأمنية ، 2009) ، على الرابط : http://www.4shared.com/get/gt-WL4Td/_online.html

محاربة الإرهاب ، نزع أسلحة الدمار الشامل ، نشر المبادئ والقيم الأوروبية ، لاسيما ما يتعلق منها بالديمقراطية وحقوق الإنسان ، تفعيل سياسة الجوار الأوروبية مع الدول العربية-المتوسطة بشكل خاص والدول العربية بشكل عام ، بالإضافة إلى استمرار الحوار على كافة الأصعدة الأمنية والسياسية¹ .

مفهوم الأمن يتماشى مع سعي الدول إلى الحفاظ على أمنها و أمن مجتمعاتها من خلال الحفاظ على هوياتها و خصوصياتها ، و هو ما يؤكد ويفر الذي يري أن الأمن المجتمعي يتعلق بقدرة أي مجتمع في الحفاظ على خصوصياته في ظل وجود مؤثرات قد تغيره ، كما يعني الأمن القدرة على ضمان استمرارية اللغة ، الثقافة ، وحدة المجتمع و كذا هويته و ممارساته الوطنية و الدينية الخاصة به .²

تعريف ويفر يذهب إلى اعتبار أن المهاجر عبارة عن تهديد للأمن ، ذلك أن أهم ما قد يهدده المهاجر هو خصوصية و هوية المجتمع الذي يقصده .

شكلت الهجرة عبر التاريخ ظاهرة اجتماعية مرغوب فيها ، غير أن التحولات التي حملتها فترة ما بعد الحرب الباردة أثرت على مضمون بعض المفاهيم كالأمن ، الذي أصبح يتضمن أبعاد غير عسكرية أهمها الهجرة.

ب - أمنة الهجرة .

مع التحولات التي عرفها مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة برزت إسهامات مدرسة كوبنهاجن التي أعطت تعريف أوسع لمفهوم الأمن ليشمل بذلك أبعاد غير عسكرية كالإرهاب ، الجريمة ، الهجرة و غيرها . من بين صور الأمن غير العسكري نجد الهجرة ، التي تحولت إلى مسألة أمنية منذ فترة الثمانينات أين أصبح يُنظر إليها على أنها مصدر يهدد هوية المجتمع . و تصبح الهجرة قضية أمنية من خلال بناء صورة ذاتية للواقع أي بناء و تصور اجتماعي له .³

الربط بين الهجرة و الأمن يفرز أحد القضايا الأخرى و هي العلاقة بين الهجرة و التصادم الحضاري و الأمن كما يري بوزان:

" من الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أهمية مما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة في

العلاقة بين المركز و الأطراف ، و ذلك عبر مسألتي الهجرة و التصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة"⁴

التهديد الأكبر الذي تحمله الهجرة الآتية من الأطراف هي التي تمس الأمن المجتمعي للدول التي تتجه إليها و هي دول المركز ، خاصة ما يتعلق بهوياتها و قيمها . بالتالي لم يعد التهديد العسكري وحده من يهدد أمن الدول بل هناك صور ذات بعد غير عسكري تبرز في بعض الظواهر الاجتماعية كالهجرة .

فمنذ سنوات الثمانيات تغيرت نظرة الدولة لصورة المهاجر خاصة دول الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ أصبحت تنظر للمهاجر على أنه إرهابي ، مجرم ، عامل يخلق اضطراب و يهدد

¹: عبد النور ناجي ، " الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط :ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي ،" ، (21 أغسطس 2008) <http://nadjiabdenour.maktoobblog.com/1245816> تاريخ التصفح : 2011/03/17.

²: Battistilla , op. cit. , p p. 528,529 .

³: عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري :الجزائر ، أوروبا و الحلف الأطلسي ، (الجزائر :المكتبة العصرية للطباعة ، النشر و

التوزيع ،2005)، ص ص. 31 ، 32 . Créé avec

الأمن الاجتماعي و الاقتصادي و احتل مكانة في كل النقاشات لأنه أصبح يهدد هوية المجتمع و وحدته. هذا الوضع أدى إلى أمنة للهجرة و أصبحت الدول الكبرى تعمل على الربط بين الهجرة غير الشرعية و الجريمة ، الإرهاب ، المتاجرة بالسلاح و العنف الذي يحدث في مجتمعاتها .¹

منطق أمنة الهجرة فرض توجه الدول إلى إتباع أساليب صارمة لمراقبة حدودها ، و حولت المهاجر غير الشرعي إلى إنسان خطير لا بد من مراقبته من أجل الحفاظ على هوية المجتمع و خصوصياته ، ما يعني أن الهجرة من خلال هذا المنطق الجديد أصبحت أحد أكبر التحديات التي تشغل مساحة النقاشات السياسية ، و أحد اهتمامات الأحزاب الكبرى في دول الاستقبال خاصة الدول الأوروبية .

أصبحت الهجرة غير الشرعية ترتبط بأمن الحدود وهو أحد أهم العناصر التي يعتمد عليها الأمن القومي من أجل حماية المجتمع ومصالحه ، هذا الوضع أثار الاهتمام والقلق الشديدين لدى الدول ما دفعها إلى إعادة تقييم و تغيير قوانين و قواعد أمن الحدود المتبعة لديها ، و عملت على تطوير و تطبيق خطوات و سياسات أمنية أكثر صرامة و قوة على انتقال البشر عبر حدودها ، من أجل منع التهديدات و الأخطار التي تنجم عن هذه الحركة .²

بعد أن كانت الهجرة ظاهرة اجتماعية مرغوب فيها ، كونها تسد النقص في الأيدي العاملة في الدول الأوروبية ، اليوم تشكل أحد الرهانات الأمنية الكبرى التي تحتل مساحات كبرى في النقاشات الأمنية للدول. **ج: نحو أمنة الهجرة غير الشرعية في الجزائر :**

بناء على المقاربة النظرية لمدرسة كوبنهاجن نجد أن الأمن عرف بعض المراجعات التي وسعت من مضامينه ، بحيث اتسعت دائرة التهديدات التي تمس بأمن الدول و مجتمعاتها .

الأمن بهذا المفهوم أصبح يتضمن كل ما من شأنه الإضرار بأمن الأفراد و بهذا أصبح له أبعاد متعددة سواء مجتمعي ، صحي ، ثقافي ، اقتصادي و غيرها . بناء على هذا المفهوم الواسع نجد أنه من الصعب أن ينجح مجتمع ما من أحد هذه التهديدات الجديدة للأمن ، الهجرة غير الشرعية كأحد المظاهر غير العسكرية للأمن تتميز أنها لا تمس مستوي واحد للأمن إنما آثارها تمس عدة مستويات سواء كانت اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية ، صحية و غيرها .

بالنظر إلى المخاطر التي تنجم عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية عمدت عدة دول إلى تجريم الظاهرة و أمننتها خاصة الدول الأوروبية و ذلك من خلال ربطها بعدة مخاطر أمنية أخرى . هذا الوضع جعل الجزائر تعمل بدورها على تجريم الهجرة غير الشرعية .

¹ : Anastassia Tsoukala , Ayse Ceyhan , "Contrôle de l'immigration : mythes et réalités , " sur le lien suivant : <http://conflicts.revues.org/index356.html> , consulté le 26/10/2011 .

² : ظافر الشمري ، " أمن الحدود والهجرة غير الشرعية ، " الجزء الأول ، (21 أكتوبر 2011) ، على الرابط : http://panoramanews.com.au/oldsite/index.php?option=com_content&view=article&id=1195:2011-10-21

القانون الجزائري يجرم ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال قانون 25 جوان 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر و إقامتهم بها و تنقلهم فيها ، يركز هذا القانون في تجريمه للهجرة على حماية مصالح تتعلق بحفظ النظام العام ، و هذا ما يحمي الحدود من أنشطة الشبكات الإجرامية¹ .
 حدد قانون 08-11 شروط دخول الأجانب إلى الجزائر ، إقامتهم بها و تنقلهم فيها ، كما بين الأحكام الجزائية المترتبة عن خرق نصوص القانون في الفصل الثامن منه*.
 من خلال إصدار هذا القانون الذي يجرم الهجرة غير الشرعية نجد أن الجزائر تكرر بدورها منطق أمثلة الهجرة عبر هذا القانون ، و هو ما يؤكد أن الهجرة أصبحت هاجس أمني تتخوف منه الجزائر كغيرها
 من دول العالم كدول الاتحاد الأوروبي .

تقسيم البحث :

سيتم دراسة هذا الموضوع من خلال اعتماد خطة تتضمن : مقدمة و أربعة فصول وخاتمة كالتالي :

الفصل الأول : واقع الهجرة غير الشرعية في العالم .

في خلال هذا الفصل سيتم استعراض المفاهيم المختلفة للظاهرة خاصة وأن هناك خلط مفاهيمي بينها و بين مختلف أنواع الحراك البشري الأخرى ، كما نتطرق إلى حجم هذه الظاهرة في العالم ، و نطاق انتشارها و كذا مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها هذه الظاهرة المعممة في العالم .

الفصل الثاني : دوافع الهجرة غير الشرعية .

يتعلق الفصل الثاني بتحليل العوامل و الأسباب التي دفعت بالمواطن الإفريقي إلى الهجرة على هذا النحو ، سواء تعلق الأمر بعوامل الطرد ، الجذب أو المساعدة . بالإضافة إلى تحليل العوامل التي تجعل من الجزائر دولة عبور و مقصد للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء .

الفصل الثالث : واقع الهجرة غير الشرعية عبر الجزائر .

خلال هذا الفصل نقوم بإبراز أهمية الموقع الجغرافي للجزائر و مميزاته التي سهلت حركة الهجرة عبره ، و نحدد أهم المسالك المستخدمة من طرف المهاجرين الأفارقة خلال عبورهم ، وكذا التطرق إلى حجم الظاهرة و تزايدها خلال الفترة الأخيرة تأثرا بما يحدث من تحولات سياسية في بعض الدول الإفريقية خاصة دول الجوار كليبيا .

الفصل الرابع : التداعيات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و آليات إدارتها .

نتطرق في هذا الفصل لمسألة الهجرة كقضية تهدد الأمن ، بحيث نحلل انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري في كل المستويات (فرد ،مجتمع و دولة) ، و كذا مقاربتها و الآليات المتبعة لمكافحة الظاهرة على المستوى الداخلي ، الإفريقي و المتوسطي .

¹ : محمد زغو ، "المعالجة القانونية لظاهرة الهجرة غير القانونية في الجزائر" ، (جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف) ، على الرابط :

<http://elfeth.4alg.com/2011/10/29> ، تاريخ التصفح : 2011/11/20 .

*: للمزيد عن التفاصيل عن هذه الأحكام الجزائرية انظر مواد الفصل الثامن من قانون 08-11 ل25 جوان 2008 .

المفصل الأول

واقع الهجرة غير الشرعية في العالم

Créé avec

 **nitro**^{PDF} professional

télécharger la version d'essai gratuite sur nitropdf.com/professional

يكتسي موضوع الهجرة غير الشرعية أهمية متزايدة خاصة و أنها أصبحت ظاهرة ذات بعد عالمي بوصفها تنتشر في شتي بقاع العالم ، الظاهرة ثلاثية الأبعاد فهناك دول تشهدا كدول مصدر و أخرى كمراكز عبور و أخرى كدول استقبال ، و قد تجمع دولة ما بين هذه الأبعاد الثلاثة للهجرة غير الشرعية و ينطبق هذا الوضع على الجزائر . و لفهم واقع الظاهرة لا بد من الإحاطة بعدة جوانب للظاهرة في العالم ، و هو ما يساعدنا فيما بعد على تحديد موقع الظاهرة في الجزائر .

المبحث الأول : مفهوم الهجرة غير الشرعية* :

من أبرز الظواهر الاجتماعية و الإنسانية التي أصبحت تواجه مجتمعات دول العالم بأسره نجد الهجرة غير الشرعية ، و التي ذاع صيتها خاصة في أوساط الفئات الشبابية و تحمل هذه الظاهرة عدة معاني نتطرق إليها من خلال بعض التعاريف:

المطلب الأول : التعاريف الاصطلاحية للهجرة غير الشرعية:

الهجرة غير الشرعية في معناها العام هي التسلل عبر الحدود البرية و البحرية ، و الإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة . و قد تكون الهجرة في أساسها قانونية و تتحول فيما بعد إلى غير شرعية ، و هو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية.¹

أشارت منظمة الهجرة الدولية على أنه لا يوجد تعريف شامل متفق عليه حول الهجرة ، و تعرفها على أنها حركة تتم بعيدا عن المعايير التي تتم بها الهجرة في دول الاستقبال أو العبور ، فدول الاستقبال تعرفها على أنها دخول غير شرعي بغرض العمل أو الإقامة دون أي تسريح أو بدون الوثائق التي تتم فيها الهجرة الشرعية ، أما دول المصدر فتعتبرها عبور الفرد للحدود الدولية دون أي وثيقة سفر أو تسريح للخروج.²

أما المهاجر غير الشرعي فقد عرفته منظمة الهجرة الدولية بأنه كل مهاجر ينتهك قواعد قبول المهاجرين لدي دولة ما ، أو أي شخص غير مرخص له للبقاء بدولة المقصد.³

و بما أن أوروبا عملت على أمننة الهجرة نتطرق إلى تعريف المفوضية الأوروبية للهجرة غير شرعية إذ تعتبرها "ظاهرة متنوعة تشتمل الدخول في إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية ، عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات ، ويتم ذلك عادةً بوثائق مزورة ، أو بمساعدة

* : مصطلح الهجرة غير الشرعية يقابله باللغة الفرنسية عدة مصطلحات و هي « migration irrégulière »

« non-autorisé » ، « sans document » ، « sans papiers » ، « migrant illégal » ، « migration clandestine » كل هذه المفاهيم تعبر عن ظاهرة واحدة ، غير أن كل مصطلح له خلفياته التاريخية و النظرية ، فمصلح illégal يستعمل في خطابات الكفاح ضد الاتجار بالبشر و هو مستوحى من اتفاقية الأمم المتحدة حول الجريمة العابرة للحدود لـ 15 نوفمبر 2000 ، و هو مصطلح له دلالة للتجريم أي تجريم هذا الفعل ، يستخدمه خاصة الاتحاد الأوروبي في خطاباته . أما مصطلح irrégulier فله بعد قانوني اشتمل من مبادئ حقوق الإنسان و اتفاقية الأمم المتحدة لـ 1990 حول حماية العمال المهاجرين و أفراد عائلاتهم ، و هو مصطلح نجده مستخدم في خطابات منظمة الهجرة الدولية . فيما يتعلق بمصطلح clandestine فهو مستخدم دائما في خطاب الاتحاد الأوروبي و متعلق بتجريم هذا الفعل . هناك مصطلحي sans papiers و sans document مصطلحين متداخلين يخلقان نوع من الغموض بين وضع اللاجئ و المهاجر و هي مفاهيم متداولة عند المنظمات غير الحكومية و الإعلام . أما مصطلح non-autorisé يستخدم بصفة خاصة لوصف الأفراد المعرضون للطرود من البلد و تستخدمه بصفة خاصة مصالح الأمن . من خلال كل هذه المفاهيم فالمصطلح الأكثر حيادية و لا يترك أي حكم هو migration irrégulière و هو تعبير تستخدمه جماعة الاتحاد الأوروبي و منظمة الهجرة الدولية . المصدر : مقابلة مع الباحث موزات صايب بمركز البحث CREAD الجزائر : بوزريعة بتاريخ : 2011/05/05 .

¹ : محمد رمضان ، " الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي ، " مجلة علوم إنسانية السنة السابعة: ع. 43 ، (خريف 2009) على الرابط : WWW.ULUM.NL .

² : International Migration Law, op.cit , pp. 34,35 .

³ : daniel dormoy , habib slim , refugies, immigration clandestine et centre de rétention des immigrés clandestins en droit international, (bruxelles : ed. bruyllant, 2008) ,P. 4.

شبكات الجريمة المنظمة من مهربيين وتجار ، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة ، لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات وأخيراً هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على أي موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد.¹

بما أننا سنتطرق إلى الهجرة غير الشرعية عبر الجزائر نعرض تعريف المشرع الجزائري لهذا النوع من الهجرة ، إذ تُعرف في القانون الجزائري حسب الأمر رقم 211\66 المؤرخ في 21 جويلية 1966 بأنها دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل.²

المطلب الثاني: معاني الهجرة غير الشرعية في السياق اللغوي الجزائري - الحرقَة-

تعتبر الهجرة غير الشرعية (أو السرية) ظاهرة عالمية موجودة في كثير من دول العالم . من أبرز هذه المناطق التي تشهد هذه الظاهرة و بصور ملفت ، دول المغرب العربي التي تشكل المدخل الرئيسي لأوروبا ، هذه الظاهرة تتعدد دلالاتها بين هجرة سرية ، هجرة غير شرعية ، هجرة غير قانونية ، هجرة غير نظامية و على أساس هذا التعدد في المعاني فإن لهذه الظاهرة معنى و مفهوم آخر في السياق اللغوي الجزائري ، و هو المعني المتداول سواء في الصحف أو من قبل المهاجرين غير الشرعيين أنفسهم أو من قبل المجتمع الجزائري ككل ، و هو كلمة "الحرقَة" - HARGA - أما القائم بالعملية فهو الحرقَة- HARRAGA- لقد ساعد على انتشار هذا المصطلح الترويج الإعلامي اليومي من قبل الصحف الوطنية أو الأجنبية المختلفة.

الحرقَة و الحرقَة هي كلمات تم استخلاصها من الفعل "أحرق" Brûler و الذي يعني تجاوز بطريقة غير قانونية حاجز ما ، كحاجز بشري أمام إدارة ما أو أمام الجمارك أو سفارة أو قنصلية ...من أجل الانتقال إلى الجانب الآخر من الحاجز.³

فالحرقَة بهذا المعني هي إحراق و إتلاف و تائق الهوية لتفادي العودة للبلاد الأصلية ، لقد أصبح مصطلح الحرقَة كمفهوم جديد له مكانته في لغتنا ، عاداتنا و نقاشاتنا المتعلقة بحركة الهجرة.

المطلب الثالث : التعريف الإجرائي :

الهجرة غير الشرعية هي كافة صور الدخول غير الشرعي عبر الحدود ، فرديا كان أم جماعيا من دولة إلى دولة أخرى ، دون الاحتكام للإجراءات القانونية الرسمية للتواجد الشرعي المعمول بها في هذه الدول. وفي ضوء هذه المفاهيم المختلفة للهجرة غير الشرعية يمكن القول بأن هناك عدة أشكال و صور للهجرة غير الشرعية.

¹: ناجي ، مرجع سابق .

²: محمد أمين سني ، "دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي" ، (26 يونيو 2010) ، على الرابط : <http://snimedamine.maktoobblog.com> تاريخ التصفح : 2011/09/13.

³: Slemnia Ben Daoud , Harraga's ces eternels incompris ! , (édition EL Maarifa , Mars2008), p.87

المبحث الثاني : أنواع الهجرة غير الشرعية و أهم طرقها :

ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتم في عدة صور و أشكال يوجد بها المهاجرون أنفسهم كلما فشل نوع من الأنواع المعمول بها.

المطلب الأول : أنواع الهجرة:

هناك عدة أنواع و صور لظاهرة الهجرة غير الشرعية و التي تتلخص بناء على الحالات التي تخالف فيها حركة الهجرة الأنظمة المعمول بها من بلد لآخر . و نذكر من أهم هذه الأنواع ما يلي:

➤ دخول الشخص حدود دولة ما بدون وثائق قانونية هذا الشكل يتم بالتسلل عبر الطرق الصحراوية أو الجبلية أو عبر البحار و المناطق الساحلية و هي الشكل الأكثر انتشارا ، و نلاحظ أنه النوع الذي تعرفه الجزائر سواء على الحدود البرية الجنوبية أو عبر الشواطئ في الناحية الشمالية.

➤ النوع الآخر هو دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة و بقاءه فيها بعد انتهاء الفترة المسموح بها دون موافقة قانونية من الدولة المستقبلة ، كالدخول بغرض السياحة ثم الاستقرار بها.

➤ ممارسة الشخص لمهام و أعمال في الدولة المستضيفة غير مسموح له فيها بموجب تأشيرة الدخول الممنوحة له من قبل ، كأن يكون قدومه لغايات السياحة أو الزيارة و لكنه يمارس أعمال منتجة.¹

هناك كذلك صور أخرى للهجرة غير الشرعية و منها الدخول الذي يبدو شرعيا و لكن يتم بالوثائق المزورة و التي يتم شراؤها من مجتمع الطرد ، هناك الشكل الذي يتم بطريقة شرعية إلى أحد الأقطار و بعدها يتم التسلل عبر حدوده إلى قطر آخر.²

ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتخذ عدة أشكال و صور ، و هي الأشكال التي يبتكرها المهاجرون غير الشرعيين للتمكن من البقاء أو الالتحاق بالدول التي توصف عادة حسب المهاجرين أنها الأكثر تطورا من دولهم الأصلية التي يسعون للفرار منها ، و قد تكون الهجرة شرعية ثم تصبح غير شرعية.

المطلب الثاني : طرق الهجرة غير الشرعية .

بعد ذكر الصور المختلفة للهجرة غير الشرعية نتطرق إلى الطرق التي تتم بها الهجرة غير الشرعية خاصة في شكلها الأكثر انتشارا و هو التسلل عبر الحدود.

الهجرة غير الشرعية نجد أنها تتم في عدة أشكال مختلفة فقد تكون بشكل فردي ، و هو شكل يعرف انتشارا كبيرا عبر الحدود سواء البرية أو البحرية ، التسلل عبر الحدود يتم من خلال الاختباء في المركبات لعبور مراكز المراقبة و نقاط التفتيش . كما نجد صور أخرى للتسلل الفردي ، كما أشار إلى ذلك سلامنية بن داود بوجود نوعين من الهجرة غير الشرعية ، النوع الأول يبدأ بركوب السفن التجارية و سفن المسافرين لمعظم الدول التي ترسو في الموانئ الجزائرية ، لكن اتخذت هذه الهجرة مجري

¹: احمد عبد العزيز الاصر ، " الهجرة غير الشرعية الانتشار و الأشكال و الأساليب المتبعة " في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، ط 1 (الرياض :

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2010) ، ص 11.

²: راضي عمارق ، مرجع سابق ، ص 33، 32.

خطيرا تمثل في الصنف الثاني للهجرة غير الشرعية ، ألا و هو الركوب في زوارق صغيرة للصيد و التي تسمى بزوارق الموت و ذلك من أجل الوصول إلى الضفة الشمالية.¹

التسلل الفردي قد يكون عبر الحدود البرية مثل ما تشهده الجزائر عبر البوابة الجنوبية التي يتسلل عبرها الأفارقة ، كما يكون هذا التسلل عبر الحدود البحرية و هو النوع الذي تعرفه بشكل كبير معظم دول شمال إفريقيا في اتجاه الشمال ، و ذلك عبر التسلل للبوادر أو من خلال الإبحار باستعمال الزوارق المتهالكة التي أصبح يطلق عليها زوارق الموت.

النوع الآخر هو الهجرة التي تتم عبر مجموعات صغيرة و هو كذلك نوع يعرف انتشارا كبيرا ، يبدأ بتجمع المهاجرون في مجموعات صغيرة للتسلل ، يأخذ هذا النوع نفس الأشكال التي يتم بها التسلل الفردي. الملاحظ أن الهجرة غير الشرعية لم تعد تتم بالطرق العشوائية التي كانت سائدة في السابق ، فاليوم أخذت شكلا خطيرا و هو ارتباطها بشبكات تهريب البشر . سمسارة تهريب البشر يديرون عملية التنسيق للهجرة غير الشرعية بحيث يقومون بتسهيل عملية الهجرة بمبالغ مالية هائلة ، مقابل ضمان و توفير شروط السفر خاصة وسائل النقل و تسليمهم إلى أحد المراكب التجارية التي ستنقلهم إلى البلد المحدد بعد الاتفاق.² جماعات التهريب و الاتجار بالبشر تلعب دور كبير في تمرير المهاجرين غير الشرعيين عبر مساومتهم بمبالغ مالية معتبرة.

تعمل جماعات التهريب المنظمة على تنظيم الهجرات غير الشرعية بهدف الحصول على ثروات مالية كبيرة جدا تفوق قيمتها كثيرا قيمة تكاليف الانتقال المسموح به بين الدول ، حيث تتفق مع المهاجرين غير الشرعيين بدفع قيم مالية تختلف باختلاف الدول المقصودة و باختلاف الظروف الطبيعية و كذا طبيعة المسافة و الحدود ، الشيء الغالب خلال الرحلة هو غياب أدنى شروط الأمان خلال عملية النقل إذ أن أغلب المراكب المكلفة بنقلهم متهالكة و قديمة لا تتوفر على شروط الأمان المناسبة. كما أن هذه المنظمات المهربة نجدها تبتكر عدة أساليب و من أبرزها اعتمادها على الزواج بالأجنبيات لتسهيل عملية الانتقال.³ من بين النماذج القائمة على أسلوب الزواج المعتمد من طرف هذه المنظمات المهربة نجده في مصر أين كثر قدوم نساء من أوروبا الشرقية ، و ذلك للزواج من المصريين الراغبين في السفر إلى أوروبا عن طريق وسطاء تابعين لمافيا الهجرة الدولية مقابل مبالغ مالية معتبرة تتراوح بين 15 و 45 ألف جنيه مصري.⁴

من خلال ما تقدم نجد أن الهجرة غير الشرعية تتخذ عدة صور ، عادة ما يبتكرها المهاجرون غير الشرعيين سعيا للفرار من أوطانهم . هذا الفرار قد يتم عبر التسلل الفردي أو الجماعي ، و قد استفاد المهاجرون من الخدمات و التسهيلات التي تقدمها عصابات التهريب التي توفر لهم المؤوي ، النقل و وثائق السفر المزورة.

¹ : Ben Daoud, *op.cit.*, p. 90 .

²: طارق عبد الحميد الشهاوي ، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية ، (الإسكندرية دار الفكر الجامعي، 2009) ، ص ص. 45 ، 46 .

³: الأصغر ، مرجع سابق ، ص. 28.

⁴: الشهاوي ، مرجع سابق ، ص 41.

المبحث الثالث : التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية و مجال انتشارها :

الهجرة غير الشرعية لازمت الوجود البشري و شكلت عبر التاريخ ، تعبيرا عن رغبة الفرد في التغلب عن الظروف القاهرة المحيطة به ، و تعد سعيًا لإيجاد ظروف تكفل له حاجاته و تصان فيها كرامته.

المطلب الأول :التطور التاريخي للظاهرة في العالم.

عرفت الهجرة غير الشرعية عدة محطات عبر التاريخ ، ففي المراحل الأولى كانت حركة الهجرة تتم من الشمال نحو الجنوب ، وجاء ذلك بدءا من الرحلات الاستكشافية التي قام بها الرحالة الأوروبيون نحو العالم الجديد ، وجاءت بعدها هجرات ذات طابع سياسي وعسكري تمثلت في الحركة الاستعمارية الأوروبية إلى جنوب المتوسط وأعماق أفريقيا ، بحثا عن موارد إنتاجية جديدة في إطار سباق الدول الاستعمارية نحو النفوذ الاقتصادي . أما خلال النصف الثاني من القرن 20 وتحديدا بعد الحربين العالميتين الأولى (1914-1918) والثانية (1939-1945) اللتين أفرزتا وضعًا جديدًا إذ فقدت الدول الأوروبية الكثير خلال هذه الحروب خاصة فرنسا ، إنجلترا ، ألمانيا وإيطاليا و أصبحت في حاجة ماسة إلى العمالة الأجنبية لإعادة البناء . و من ثم شرعت في جلب اليد العاملة من كل من المغرب والجزائر وتونس ودول جنوب الصحراء وخلال هذه الفترة الهجرة كانت تحددها حاجة المجتمعات الشمالية¹.

هذا عن حركة الهجرة عامة أما الهجرة غير الشرعية فحسب دراسة سلامنية بن داود فإن جذور هذه الظاهرة تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية ، و بالضبط من إفريقيا إلى الدول المتطورة بعدما قامت الحرب العالمية الثانية باستنزاف طاقاتها المادية و البشرية من أجل النهوض باقتصادها و استرجاع مكانتها القوية قبل الحرب ، و التي سمحت بدخول المهاجرين بطرق غير شرعية للاستفادة منها نظرا للنقص الفادح في اليد العاملة بعد الحرب².

المطلب الثاني : مراحل الهجرة في حوض المتوسط : من بين المناطق التي اكتست فيها الظاهرة أهمية بالغة هي منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ، تطورت فيها حركة الهجرة غير الشرعية و عرفت عدة مراحل ، فالمرحلة الأولى كانت قبل 1985 تميزت هذه المرحلة في أن الدول الأوروبية كانت لا تزال بحاجة ماسة إلى مزيد من العمالة القادمة من الجنوب . الملاحظ أنه في الفترة من الثلاثينيات حتى الستينيات من القرن الماضي لم تصدر أوروبا أي قوانين تجرم عملية الهجرة غير الشرعية إلى أراضيها ، لأنها كانت لا تزال بحاجة إلى الأيدي العاملة لإعادة بناء أوروبا³.

الفترة الممتدة من 1985 إلى 1995 عُرِفَتْ بظهور تناقضات مرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ، تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب آنذاك أكبر عدد من المهاجرين . وفي مقابل هذا الوضع تزايدت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة نحو الشمال ما أدى إلى غلق

¹ : " محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية ، " إعداد قسم البحوث و الدراسات : قناة الجزيرة ، (ملفات خاصة 2005) . على الرابط : <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/187E7A4F-CFC9-4D7B-B565-31AB328917FE.htm> تاريخ التصفح: 2011/03/03

² : Ben Daoud,op. cit ., p. 88.

³ : محمود أبو العنين ، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ، القاهرة : مركز البحوث الإفريقية، أكتوبر 2008) ، ص. 367.

الحدود ، ففي 19 يونيو/حزيران 1995 ومع دخول "اتفاقية شنغن" حيز التنفيذ تم السماح بموجبها بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوروبي . مع دخول كل من إسبانيا والبرتغال إلى هذا الفضاء اتخذت قضية الهجرة أبعادا غير متوقعة . هذه الإجراءات الصارمة التي اتخذتها الدول الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية قادت هذه الأخيرة للمرحلة الثالثة ، التي امتدت من 1995 إلى الوقت الحالي استفحلت خلالها الهجرة غير الشرعية ، إذ أخذت طابعا أمنيا بحيث لجأت الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة" والذي يستند على تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي ، وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين و هو ما دفع للهجرة غير الشرعية.¹

يتضح من خلال ما سبق أنه في ظل تشديد قوانين الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي استفحلت الظاهرة وأصبحت تلك الدول قبلة لمرشحي الهجرة غير الشرعية من مختلف بقاع العالم ، خاصة دول أفريقيا وظهرت بذلك طرق وأساليب جديدة ، كان من أبرزها مشاهد غرق قوارب متهالكة في حوض المتوسط أو ما يعرف برحلات قوارب الموت.

المطلب الثالث : مجال انتشار الظاهرة:

ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية لا تقتصر على دول معينة فقط ، بل أصبحت تمس عدة دول في العالم.

تعرف الظاهرة على سبيل المثال انتشارا كبيرا على الحدود الدولية بين المكسيك و الولايات المتحدة الأمريكية و ذلك على طول الحدود التي تصل إلى 3360 كلم ، و هذا رغم الحراسة المشددة التي تفرضها دولة الشمال ، التي وصل فيها الكونغرس إلى حد إصدار قرار في 2006 ببناء جدار بطول 1200 كلم على طول الحدود مع المكسيك ، للحد من تدفق المهاجرين المتجهون إلى الولايات المتحدة . كما تعرف منطقة شرق آسيا الظاهرة بشكل كبير باتجاه استراليا أو أمريكا هروبا من الدول التي تعاني الفقر و الحروب كالبنغلادش ، تايلاند ، الهند ، باكستان و أفغانستان ... كما نجد كذلك الظاهرة مستفحلة في الدول العربية و دول الخليج . كما أن أغلب دول المغرب العربي تعرف الظاهرة سواء بوصفها دول عبور أو منشأ للهجرة ، هناك كذلك توجه آخر نحو دول الخليج ، سواء تسللا عبر الحدود أو البقاء فيها بعد انتهاء فترة الإقامة الشرعية أو باستغلال موسم الحج . و هو نفس الشيء في أفريقيا التي لا تشكل بها الحدود الموروثة عن الاستعمار أي حاجز لسكان القارة.²

اليوم أغلب الدول خاصة الدول الكبرى أصبحت قبلة لمرشحي الهجرة غير الشرعية من مختلف بقاع العالم خاصة من دول أمريكا الوسطي و الجنوبية و دول آسيا كالصين ، باكستان ، الهند و من دول إفريقيا و نجد أن هذه الأخيرة تشكل أكثر المناطق المصدرة للهجرة فحوالي 40 دولة إفريقية مصدر لها.

¹: المرجع نفسه ، ص ص. 367، 368 .
²: الاصفر ، مرجع سابق . ص ص 21-23.

الخلاصة أن حركة الهجرة غير الشرعية ليست جديدة إنما الشيء الجديد فيها هو تزايدها بشكل سريع و أمننتها في الوقت الحالي ، فالهجرة بهذه الطريقة ليست خاصة بدول معينة فقط بل أصبحت الدول تعرفها سواء بصفتها دول مصدر ، مستقبلة أو دول عبور.

المبحث الرابع : حجم الهجرة غير الشرعية في العالم.

يصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية نظراً للطبيعة غير الرسمية لهذه الظاهرة من ناحية ، و لكون وضع المهاجر السري يشمل أصنافاً متباينة من المهاجرين كما رأينا سابقاً الأنواع المختلفة للمهاجرين غير الشرعيين.

تتم عادة عملية إحصاء المهاجرين غير الشرعيين خلال عمليات الإحصاء الوطنية لكل دولة ، التي تقوم بإحصاء جميع المقيمين سواء الشرعيين أو غير الشرعيين ، إلا أن عملية إحصاء المهاجرين غير الشرعيين لا يمكن أن تتم بدقة و لا تقدم العدد الحقيقي لهؤلاء المهاجرين و هذا يرجع لأسباب نذكر منها: طبيعة الظاهرة التي تتم بطريقة سرية و غير معلنة . كذلك نجد أن الأفراد الذين يستأجر عندهم المقيمون غير الشرعيين لا يبلغون السلطات عنهم لأنها تشكل مصدر استثمار لهم.¹

المطلب الأول : حجم الظاهرة في بعض الدول الغربية : نظراً لغياب أي إحصاءات رسمية فإنه تتفاوت التقديرات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين ، فمثلاً تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية بـ 10 - 15 % من عدد المهاجرين في العالم والبالغ عددهم حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة بـ حوالي 180 مليون شخص ، أما منظمة الهجرة الدولية تقدر حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي بحوالي 1,5 مليون فرد ، فيما تقدر الشرطة الأوروبية (Europol) عدد المهاجرين غير الشرعيين في دول الاتحاد الأوروبي بنحو نصف مليون شخص سنوياً ، أما الأمم المتحدة فتقدر أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول العالم المتقدم خلال السنوات العشر الأخيرة بنحو 155 مليون شخص. كما توقعت المنظمة الدولية للهجرة في تقرير أصدرته خلال 2008 ازدياد الهجرة غير المنظمة جراء الأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم.²

فيما يتعلق بحجم الظاهرة في الولايات المتحدة الأمريكية فلقد تضاعفت أعداد المهاجرين غير الشرعيين في السنوات العشر الأخيرة بصورة كبيرة ، فخلال عام 1980 كان عددهم يقدر بـ 3 ملايين فرد. وفي عام 1982 زاد عددهم بمقدار 300 ألف فرد ، وبلغ عددهم في نهاية عام 1986 أربعة ملايين . و تناقصت أعداد المهاجرين غير الشرعيين في بداية التسعينات لتصل إلى 3 ملايين فرد. ولكن هذا العدد تضاعف في عام 1996 عندما وصل عددهم إلى 5 ملايين مهاجر . و بلغ العدد إلى 8 ملايين و 400 ألف مهاجر بحلول عام 2000 . ارتفع هذا العدد في عام 2005 ليصل إلى 11 مليوناً و 100 ألف مهاجر مقيم بصورة غير شرعية . من هنا فإن الدول الكبرى تعاني من ارتفاع عدد المهاجرين غير الشرعيين مثل ما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة التي لجأت إلى صرف 2 مليار دولار من أجل بناء جدار على طول

¹: انظر تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 2009 بعنوان " تحرك الأشخاص من يتحرك ، و إلى أين ، ؟ و متى ؟ و ما الأسباب ؟ .

²: هشام ب ، مرجع سابق .

الحدود الأمريكية المكسيكية التي يبلغ طولها حوالي 2000 ميل من أجل إيقاف تدفقات الهجرة غير الشرعية القادمة من الحدود الجنوبية ، خاصة من المكسيك و التي تضم مختلف الجنسيات سواء من أمريكا اللاتينية آسيا و من إفريقيا التي تبلغ نسبتهم منها حوالي 3%¹.

المطلب الثاني : حجم الظاهرة في بعض الدول العربية .

فيما يتعلق بحجم الهجرة في الدول المغربية ، فقد بلغت حسب ما ذكرت جامعة الدول العربية في تقرير لها حول الهجرة المغربية إلى أوروبا خلال الأربعة أشهر الأولى من عام 2005 ، أنه خلال عام 2004 عرفت الجالية التونسية بالخارج زيادة بلغت 6.2 % ،مقارنة بعام 2002 ليصل عددهم إلى 701.660 ألف مهاجر ، 58 % منهم في فرنسا وحدها ، أما الجالية المغربية في إيطاليا تبلغ 300 ألف شخص ، كما أن 35.700 ألف مهاجر مغربي حصلوا على بطاقة الإقامة في أسبانيا ، على أساس التجمع العائلي منذ بداية 2005 ، هذا وقدرت وزارة القوى العاملة المصرية في إبريل 2005 عدد المصريين المهاجرين إلى إيطاليا بشكل شرعي بحوالي 90 ألف شخص ، أما عدد المهاجرين المصريين غير الشرعيين إلى أوروبا يقدر بحوالي 460 ألف شخص ، غير أن الأعداد الحقيقية أكبر بكثير من الإحصائيات الرسمية التي تقدمها هذه الجهات.²

الهجرة غير الشرعية ظاهرة جد معقدة في كل أبعادها بداية بمفهومها فلا يوجد هناك إجماع حول مفهوم واحد للظاهرة. كما نجد أنه من الصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية نظرا للطبيعة غير الرسمية و المعلنة لها ، بذلك فرغم الأرقام التي تقدمها الدول حول عدد المهاجرين غير الشرعيين خاصة الدول المستقبلية للمهاجرين إلا أن هذه الأرقام لا تعبر بشكل دقيق عن الحجم الحقيقي للظاهرة ، التي أصبحت تعاني منها أغلب دول العالم .بالتالي فالحجم الحقيقي للظاهرة أكبر بكثير من التقديرات التي يتم الإعلان عنها . كما نجد أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لها انتشار عالمي بحيث تشهدها معظم دول العالم سواء بصفتها دول مصدر ، استقبال أو عبور و يمكن أن تتواجد دول تشهد الظاهرة بإبعادها الثلاثة "منشأ ، مقصد و عبور " و هو الواقع الذي تعرفه الجزائر.

ارتفاع حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية و الانتشار العالمي لها ، يفسر لنا الواقع الذي يعيش فيه مواطني الدول المصدرة للهجرة . ذلك أن هؤلاء المهاجرين يلقون بأنفسهم إلى الخطر تحت ضغط ظروف قاهرة سواء كانت اقتصادية أو أمنية . ففيما تتمثل أهم العوامل الدافعة للهجرة الإفريقية غير الشرعية ؟.

¹: أسعد الدندشلي ، "فضية الحدود الجنوبية الأمريكية المكسيكية" ، (17 مارس 2008)، على الرابط :

<http://aldandachli.maktoobblog.com/886757> تاريخ التصفح 2011 /05/06 .

²: عبد الحق عباس ، "واقع مرفوض وراءهم ومستقبل مجهول أمامهم. يأس الشباب في الجزائر يدفعهم للموت غرقا في عرض المتوسط ، " على الرابط : <http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=12> تاريخ التصفح : 2011/04/24.

الفصل الثاني

دوافع الهجرة غير الشرعية في إفريقيا

Créé avec

 **nitro**^{PDF} professional

télécharger la version d'essai gratuite sur nitropdf.com/professional

تتسم ظاهرة الهجرة غير الشرعية بتشعبها و تعدد أبعادها و دوافعها ، إذ تتحكم فيها عدة عوامل سواء كانت عوامل الطرد ، الجذب أو المساعدة لها . هذه العوامل تكون إما مرتبطة بالمنطقة الأصلية للمهاجرين (منطقة الأصل) أو عوامل مرتبطة بمنطقة استقبال المهاجرين (منطقة الوصول) أو عوامل مرتبطة بدول العبور . كل العوامل متداخلة و تؤثر كلها في هذا الحراك البشري عبر الجزائر ، إلا أن هناك عوامل أخرى ساعدت على تحويل الجزائر إلى دولة عبور سواء كانت تتعلق بدول المصدر أو ما يتعلق بالجزائر نفسها .

عموما يمكن أن نفهم حركة الهجرة و دوافعها من خلال ما قاله العالم الديموغرافي الفرنسي ، ألفريد صوفي "ALFRED SOUVY" ، حول الهجرة إذ قال :

"إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات" ¹

و تتمثل أهم العوامل المتحركة في هذه الظاهرة فيما يلي :

المبحث الأول : الدوافع الاقتصادية و الاجتماعية:

من خلال مراجعة النظريات المتعلقة بتفسير حركة الهجرة ، نجد أن النظريات الاقتصادية تفسر هذا الحراك بناء على عوامل اقتصادية سواء تعلق الأمر بالانقسام العالمي إلى دول مركز و محيط ، أو ما يتعلق بعلاقات التبعية بينهما ، أو ما يتعلق بالعجز الاقتصادي في الدول المصدرة للهجرة كالفقر و البطالة و غيرها من العوامل الدافعة للهجرة ، و العوامل الاقتصادية نفسها فيها عوامل الطرد و أخرى للجذب .

سنتطرق للعوامل الاقتصادية بحسب تأثيرها على الهجرة و تتمثل أساسا فيما يلي :

المطلب الأول : التقسيم العالمي للعمل و فح العولمة :

نتطرق للعولمة كعامل أدى إلى تفاقم الهجرة خاصة في العقدين الأخيرين ، نعني بالعولمة عموما ظاهرة اقتصادية ، سياسية ، تقنية ، معلوماتية و تاريخية ظهرت لإحكام السيطرة على العالم بأسره و لصالح القوى ضد مصالح الأطراف المسيطر عليها .²

لقد برزت العولمة كنتيجة للواقع الاجتماعي و الاقتصادي للرأسمالية العالمية ، بالتالي فكل العوامل الاقتصادية الأخرى يمكن ربطها بالعولمة و علاقتها المباشرة بالفجوة التي خلقتها ، بين العالمين الشمالي المتطور و الجنوبي المتخلف . فمن خلال تعميم نظام العولمة تجسدت قوى مهيمنة على الاقتصاد العالمي و برزت احتكارات كبرى للتكنولوجيا و الأسواق و تكرست المنافسة في الأسواق العالمية ، و هذا أدى إلى انعكاسات سلبية على الجنوب ، الذي يعاني في الأصل من وضع اقتصادي و اجتماعي حساس . خاصة و أنها تحولت إلى أسواق مفتوحة للمنتوج الشمالي ، الأمر الذي أدى إلى انهيار اقتصادياتها أمام تيارات العولمة و ارتفعت معها تكاليف المعيشة بدول الجنوب النامية و عجزت عن ضمان ضروريات السكان خاصة فئة الشباب ، و هو ما دفعهم للبحث عن واقع آخر يبدأ بالانتقال غير الشرعي إلى دول جعلت منها

¹ :د. نادية ليتيم ، فتحة ليتيم ، " البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ، " مجلة السياسة الدولية ، (2001/2/18) ، على الرابط : <http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Index.asp?CurFN=mka12.htm&DID=9722> تاريخ التصفح : 2011/02/18.

² : مقدم عبيرات ، عبد المجيد قدي ، " العولمة و تأثيرها على الاقتصاد العربي ، " مجلة الباحث ، ع. (2002) ، ص. 35 ، على الرابط : http://rcweb.luedld.net/rc1/4_KEDDI.PDF تاريخ التصفح : 2011/09/13 .

العولمة أقطاب اقتصادية مزدهرة تجذب إليها المهاجرين .¹
العولمة كنظام ساهم بخلق أوضاع مزرية خاصة في الدول النامية و منها الإفريقية ، التي تجتمع فيها كل أشكال التخلف فقد تعمم فيها الفقر و استفحلت البطالة كمخلفات للنظام المعولم.

شهد العالم في نهاية القرن العشرين في ظل العولمة أزمات متعددة أربكت دول العالم الثالث ، فقد حدثت هزة النفط في السبعينات ، و عانت المجتمعات من الركود الاقتصادي في الثمانينيات بسبب المديونية الخانقة والأزمات المتتالية ، وظهرت نزاعات عرقية و دينية و سياسية في مناطق مختلفة من العالم و استسلمت حكومات الدول النامية لشروط المؤسسات المالية العالمية ، إذ جاءت تكلفة التصحيح الهيكلي للمؤسسات الاقتصادية لهذه الدول باهظة . فظهرت الاضطرابات الاجتماعية و عمت الاحتجاجات ، لأن التوسع العالمي لقوى السوق الذي فرضته العولمة شرّد الملايين من البشر في العالم كله و أصبح الناس يعانون يوميا من تفاقم البطالة ، تعمق الفقر ، عدم المساواة ، انهيار أنظمة المساعدات الاجتماعية و عدم الأمان في المستقبل . و هو ما يدفعهم للهجرة غير الشرعية بحثا عن واقع أفضل .²

أدى نظام العولمة الذي شهده العالم إلى خلق فوارق اقتصادية بين الشمال و الجنوب و عمق الهوة بين هاتين المنطقتين من العالم ، مخلفا بذلك ظروف ضغط اجتماعي خاصة داخل البلدان التي تعاني الفقر . هذا الأمر يدفع ببعض الأشخاص لأن يخاطروا بحياتهم ، و يحاولوا بطرق بسيطة عبور الحوض المتوسط للالتحاق بالضفاف الأوروبية .³

من بين الفوارق الكبرى بين العالمين و التي استفحلت في إطار نظام العولمة ، الفروق في الأجور بين العمالة في العالمين ، هذا ما يؤدي إلى انتقال العمال في المناطق التي تكون فيها الأجور منخفضة إلى المناطق التي تكون فيها الأجور مرتفعة .⁴

العولمة كنظام كرس انقسام العالم إلى دول محتكرة لكل الإمكانيات الاقتصادية و دول نامية تفتقد مجتمعاتها لكل الضروريات ، الأمر الذي أدى إلى تعميم عدة مشاكل اقتصادية أمنية و اجتماعية . فالعولمة التي زادت من الهوة بين العالمين زادت من فقر الفقراء و تبعيتهم لعالم الشمال المحتكر للسوق العالمية كما أشارت إلى ذلك نظرية التبعية ، الأمر الذي دفع بأبناء الدول الأقل تطورا البحث للانتقال إلى الدول المتطورة بشتى الأساليب من بينها الهجرة غير الشرعية .

المطلب الثاني : غياب الأمن الوظيفي في مقابل الانفجار السكاني :

تعد البطالة و تناقص فرص العمل سواء في صفوف الغير المؤهلين أو للحاملين للشهادات الجامعية من بين الأسباب التي تدفع إلى البحث عن مناصب العمل في دول الشمال ، فمعدلات البطالة في الدول

¹ : مغدي الزيدي ، " أزمة إنسان أم أزمة امة ؟ هجرة العرب نحو الغرب ، " العرب الأسبوعي ، ع. 02/06 /2010 م . ص. 28 . على الرابط : <http://www.alarab.co.uk/Previouspages/Alarab%20Weekly/2010/02/06-02/p28.pdf> تاريخ النسخ : 2011/05/12 .

² : رمضان ، مرجع سابق .

³ : ج إسماعيل ، " الهجرة السرية تطور مثير ، " مجلة الجيش ، ع. 497 ، (2004) ، ص. 31 .

⁴ : Mohamed Khachani, *LA MIGRATION CLANDESTINE AU MAROC* , (Casablanca, 13, 14 et 15 juin 2003), p.11. sur le lien suivant : http://www.generiques.org/migrations_marocaines/interventions/khachani_article.pdf ,consulté le: 17/04/2011

الإفريقية جنوب الصحراء مرتفعة و ما زاد من ارتفاعها هو التزايد السكاني الذي يفوق النمو الاقتصادي بهذه الدول.

البطالة ليست فقط مشكلة اقتصادية بل حتى نفسية و اجتماعية ، فهي من الأمراض النفسية العديدة ، التي قد تصيب الشاب مما يدفعه إلى تعاطي المخدرات ، أو ارتكاب الجرائم و تخلق له شعور بضعف الانتماء للوطن ما يدفعه للهجرة هروبا من الواقع .¹

تعيش أغلب المجتمعات الإفريقية واقع تسوده معوقات اجتماعية واقتصادية وثقافية ، تؤدي إلى تفاقم ظاهرة البطالة . والتي تتلخص في سوء التخطيط ، عدم توجيه التنمية والاستثمار إلى المجالات المناسبة و غياب التنسيق بين المؤسسات التعليمية والتدريبية مع متطلبات سوق العمل ، الرغبة في العمل فقط في مجال التخصص الدراسي كما ترجع إلى تراجع إقبال الشباب على العمل الحر بسبب الخوف من المخاطرة والميل إلى الأعمال المكتتبية ، و الملاحظ أن أزمة البطالة لا تمس فقط الفئات غير المؤهلة ، بل تنتشر في أوساط حملة المؤهلات الدراسية ، و تحولت هنا مؤسسات التعليم والتدريب إلى مراكز لتخريج العاطلين عن العمل أكثر من كونها مساهمة في جهود التنمية ، وهو ما يعكس التباعد الكبير بين حاجة سوق العمل و التخصصات التي يتم تدريسها في المؤسسات التعليمية و التي لا تتوافق مع متطلبات السوق .²

و نجد أن نسب البطالة في بعض دول إفريقيا مرتفعة و هي نفسها الدول التي تعرف التزايد في عدد السكان و نلاحظ هذا من خلال الجدول التالي .

جدول رقم 1- نسب البطالة في بعض الدول الإفريقية .

القطر	السنة	نسبة البطالة
موريتانيا	2008	30%
زمبابوي	2009	95%
بوركينافاسو	2004	77%
السنغال	2007	48%
كينيا	2008	40%
نيجريا	2011	21%
الكمرون	2008	30%

SOURCE : STATISTIQUE MONDIAL .COM JUIN 2012

من خلال الجدول نجد أن نسبة البطالة جد مرتفعة في بعض الدول الإفريقية التي تعرف في نفس الوقت ارتفاع في النمو السكاني ، فمثلا كينيا نسبة السكان بها عام 2009 قدر بـ 39 002 772 مليون نسمة

¹ : هنادى عبد اللطيف، "نتجت عنها العديد من المهن الهامشية : البطالة في إفريقيا خطر يهدد دول القارة"، (20-03-2011) ، على الموقع : <http://www.islam4africa.net/index.php/manarate/index/13/63> تاريخ التصفح : 2011/04/12.

² : المرجع نفسه

و هذا النمو السكاني ينعكس على حجم البطالة و التي بلغت عام 2008 بـ 40% و هذا الوضع تشهده عدة دول افريقية أخرى كمالى و الكمرون...

من بين العوامل التي تؤدي إلى استفحال البطالة ، هو النمو السكاني الكبير الذي يفوق النمو الاقتصادي في أغلب الدول الإفريقية . فلقد أوضح تقرير التنمية البشرية 2009 أن عدد سكان العالم سيرتفع بمعدل الثلث على مدى العقود الأربعة المقبلة ، و سيكون أكثر هذا النمو في الدول الآخذة في النمو و هذا الوضع سيفرض حركة نحو البلدان التي تتوفر فيها مناصب العمل ، و هي البلدان التي تعاني بدورها من نقص نسب المواليد ، هذا الوضع يخلق عدم التوازن بين العالمين و هو ما يؤدي إلى الدخول في مرحلة تتميز بزيادة حركة الهجرة بكل أنواعها .*

تعرف أغلب الدول الإفريقية زيادة سكانية كبيرة في مقابل ذلك هناك ضعف في النمو الاقتصادي ، ما يؤدي إلى تعميق الفجوة بين القطاعين و هذا من شأنه الرفع من درجة الفقر و البطالة ما يؤدي للهجرة . يعرف النمو السكاني في إفريقيا معدلات كبيرة تفوق النمو الاقتصادي ، بالتالي مثل هذه الضغوط الديمغرافية تشكل تحد كبير باعتبارها تخلق بدورها عدة مشاكل ،لما لها من علاقة مباشرة مع نسب البطالة نظرا لارتفاع عدد الذين يلتحقون بسوق العمل كل عام و هذا يؤدي إلى حركة الهجرة غير الشرعية¹ في الوقت الذي تعاني فيه الدول الإفريقية من النمو السكاني ، تشهد الدول الصناعية تراجعا كبيرا في معدلات النمو الديموغرافي ، ما سيؤدي إلى تزايد نسبة المسنين وطبقا للإحصائيات التي أوردها تقرير منظمة الهجرة الدولية في هذا الإطار ، يُتوقع أن يؤثر تراجع نسبة النمو الديموغرافي في حجم اليد العاملة في البلدان المتقدمة حتى عام 2050 بحوالي 23% إذا لم يتم تعويض ذلك بالعمالة المهاجرة . وفي نفس الوقت، سوف تشهد القارة الإفريقية تزايد حجم اليد العاملة بثلاث مرات لتقفز من 408 مليون في 2005 إلى 1،12 مليار شخص في عام 2050 . فارتفاع الزيادة السكانية التي يرافقها تراجع فرص العمل الذي سيكون من العوامل التي تدفع للهجرة بكل أنواعها .²

القارة الإفريقية تعد من أكثر المناطق في العالم التي ستشهد ارتفاع كبير في عدد السكان مقارنة بالدول الأخرى ، بحيث عرفت إفريقيا نسبة 221 مليون فرد خلال 1950 ما نسبته 8،7% من سكان العالم و ارتفعت هذه النسبة إلى 800 نسمة أي 13،8% من سكان العالم خلال 2005 ، أما عن توقعات النمو السكاني فسترتفع في خلال السنوات الآتية لتصل إلى 1،3 مليار في حدود 2025 و تصل إلى 1،7 مليار في حدود سنة 2050 .³

* : للمزيد من التفاصيل أنظر الفصل الثاني من تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2009 .

¹ : مصطفى عبد العزيز مرسى ، تأثير الهجرة غير الشرعية على صورة المغرب العربي ، (ابريل 2007) . ص. 2. على الرابط : <http://www.arabexpatriates.org/upfiles/paper2.pdf> تاريخ التصفح : 2010/12/14 .

² : محمد شريف ، "الشغل والتشغيل محرمان أساسيان للهجرة في القرن الحادي والعشرين" ، جنييف ، على الرابط : <http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=1089572> تاريخ التصفح : 2011/09/13 .

³ : mahdi lahlou, les migration irregulière entre le Maghreb et l'Union Europeenne : une evolution recentes , (RR2005/03) , p. 02 . sur le lien suivant : http://www.carim.org/Publications/CARIM-RR05_03_Lahlou.pdf ,consulté le : 17/04/2011.

لمعرفة التفاوت بين النمو الاقتصادي و النمو السكاني نعرض جدول لنسب النمو السكاني في بعض الدول الإفريقية .

جدول رقم -2- عدد السكان في بعض الدول الإفريقية خلال 2009 و 2011 .

القطر	تقديرات لعدد السكان لعام 2009	تقديرات لعدد السكان لعام 2011	مساحة القطر
نيجريا	149 229 090	152 215 573	923 800 كلم ²
إثيوبيا	85 237 338	90 873 739	1 127 127 كلم ²
كونغو كينشاسا	68 692 542	71 712 867	2 345 409 كلم ²
السودان	41 087 825	45 047 502	1 865 813 كلم ²
كينيا	39 002 772	41 070 934	582 650 كلم ²
كوت ديفوار	20 617 068	21 504 162	322 460 كلم ²
كمرون	18 876 301	19 711 291	475 440 كلم ²
بوركينافاسو	15 746 232	16 751 455	274 200 كلم ²
نيجر	15 306 252	16 468 886	1 267 000 كلم ²
السنغال	13 711 597	12 643 799	196 190 كلم ²
مالي	12 666 987	14 159 904	1 240 000 كلم ²
الصومال	9 832 017	9 925 640	637 657 كلم ²

SOURCE : STATISTIQUE MONDIAL . COM AUOT 2011

من خلال الجدول نجد أن نسبة السكان في الدول الإفريقية تتزايد و هو ما سيشكل ضغط على الرقعة الجغرافية ، فمثلا نيجيريا يقدر عدد سكانها بأكثر من 152 مليون نسمة حسب تقديرات 2011 تقريبا على مساحة تقدر بحوالي 923,800 كم² و حسب تقديرات 2050 سترتفع نسبة السكان إلى 252 مليون نسمة .

هذا يعني أن هذه الكثافة ستتضاعف في الوقت الذي لا تتغير فيه مساحة هذه الدولة ، و هذا التضاعف سينعكس على نسب البطالة و الفقر مما يدفع النيجريين إلى الهجرة خارج البلاد ، و هو حال العديد من الدول الإفريقية التي تعرف نمو متزايد في السكان كإثيوبيا ،كونغو كينشاسا ،كينيا ،مالي...

المطلب الثالث : العجز الاقتصادي الإفريقي و تفاقم الفقر :

يتميز الواقع الاقتصادي لأغلب الدول الإفريقية جنوب الصحراء بضعف هيكله ، و هو الأمر الذي ساعد على زيادة المهاجرين فرارا من هذا الوضع المتدهور . يعود هذا العجز إلى عدة عوامل أبرزها عوامل تاريخية ، و يبرز ذلك في حركة الاستعمار و الاستيطان الأوروبي و الحروب التي اشتعلت بين القوى الأوروبية في هذه القارة ، لعدة سنوات من أجل السيطرة على مواردها و ثرواتها . هذا التنافس

ترك آثار لا تزال تعاني منها القارة التي بقيت تابعة للدول الاستعمارية هيكلية إذ تعاني من عجز في المنافسة أمام المنتجات الأوروبية التي غزت أسواق هذه البلدان .¹

علاقات السيطرة التي تكرست منذ الحركة الاستعمارية لا تزال آثارها باقية تتجسد في علاقات التبعية التي تربط الدول المتقدمة بالدول النامية ، كما أشارت إلى ذلك تفسيرات نظرية التبعية .

من بين مظاهر العجز الاقتصادي الذي تعاني منه بعض الدول الإفريقية ، نجد قلة الاستثمارات إذ يعاني مجال الاستثمارات في إفريقيا من عدة عوائق ، تجعل الدول الغنية تنفر منها فهي القارة التي ينظر إليها على أنها منطقة يسودها التخلف ، الفقر ، الأمراض ، الحروب ، الصراعات العرقية ، و انعدام البنى التحتية . فالفساد و عدم الاستقرار يمثلان عقبتين قد يتعذر تجاوزهما لتحقيق التقدم الاقتصادي ، و بالتالي تبقي إفريقيا سوقا غير مستغلة رغم أنها تتمتع بإمكانات كبيرة تأهلها لكي تصبح مركزا لكبار المستثمرين العالميين ، لأنها غنية بالموارد البشرية و الطبيعية خاصة المعادن كما أنها أقل المناطق اكتشافا من جميع النواحي الاقتصادية.²

علاقة قلة الاستثمارات باستفحال الهجرة يتلخص في أن مثل هذا الوضع يؤدي إلى قلة فرص العمل و استفحال البطالة ، و ما يرتبط بها من أزمات نفسية و اجتماعية تقود إلى اللجوء للهجرة غير الشرعية كحل للبحث عن واقع اقتصادي أفضل قد يجده المهاجرون في دول الشمال .

إلى جانب قلة الاستثمارات نجد أن من بين المشاكل التي لا تزال ترهق الاقتصاد الإفريقي ، مشكلة المديونية و هي من أكبر المشاكل التي تواجه حاضر و مستقبل القارة باعتبارها تهدد الاستقرار الاقتصادي و السياسي . ما يميز وضع المديونية في إفريقيا أنه الأسوأ و أكبر بكثير من مديونية معظم الدول الأمريكية . لقد لازمت مشكلة المديونية الدول الإفريقية منذ أزمة 1929م و خلال سنوات الثمانينات و لقد توجهت نحو التأزم في الوقت الحالي مع تجليات الأزمة المالية لعام 2008م .³

أعباء الديون الثقيلة تعيق بشدة خطى التنمية ، و لقد ارتفع المقدار الكلي للديون من 109.2 بليون دولار أمريكي في عام 1980 إلى 350 بليون دولار أمريكي عام 1999 . إن النسبة بين الديون الأجنبية وإيرادات التصدير وصلت إلى 215.6% في عام 1998 بعد أن كانت 92% عام 1980 ، أي 80% من الناتج المحلي الإجمالي .⁴

أعباء الديون الثقيلة تعوق خطط التنمية في إفريقيا و تعرضها لأزمات سياسية ، تتعلق بالضغط السياسية التي تفرضها عليها المؤسسات الاقتصادية العالمية أو الدول الكبرى في إطار المشروطة

¹ : مرسي ، مرجع سابق . ص . 03 .

² : زياد ملاعب ، "الاستثمار في إفريقيا ، الثلاثاء" ، (15 يونيو 2010) ، على الرابط : <http://alroya.com/node/81682> تاريخ التصفح 2011/08/20 .

³ : سراج السنوسي ، "أزمة الديون الخارجية لبلدان الدول الإفريقية" ، على الرابط :

<http://www.alhandasa.net/forum/archive/index.php/t-45193.html> تاريخ التصفح : 2011/09/02 .

⁴ : "قراءات إستراتيجية : عن وضع أفريقيا الحالي ومكانتها الدولية" ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، على الرابط : <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ22.HTM> تاريخ التصفح : 20.08.2011 .

السياسية الأمر الذي يقودها إلى أزمات اقتصادية تتمثل في تقلص فرص العمل ، تزايد الفقر و البطالة خاصة في صفوف الشباب ، الأمر الذي يدفعهم إلى الإقبال على الهجرة غير الشرعية بحثا عن واقع اقتصادي أفضل تصان فيه كرامته و توفر له فيه على الأقل ضروريات الحياة .

من بين المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها بعض سكان القارة الإفريقية خاصة دول إفريقيا جنوب الصحراء الفقر ، و هي المشكلة التي تتفاقم مع التزايد السكاني السريع الذي تشهده بعض دول القارة . ظاهرة الفقر أصبحت من بين المميزات الملازمة لبعض مناطق القارة الإفريقية و هذا ما من شأنه أن يعيق التطور الاقتصادي بالقارة ، و هو ما يرفع من عدد المرشحين للهجرة غير الشرعية بها في اتجاه الأقطاب المتطورة سواء بداخل القارة أو باتجاه الدول الأوروبية .

حالات الفقر في إفريقيا ترجع إلى عوامل اقتصادية ، سياسية أو الكوارث الطبيعية كالجفاف و الفيضانات . حاليا من بين الدول التي تعاني من المجاعة و الفقر نجد الصومال ، التي ارتبط اسمها بالمجاعات والجفاف والحروب الأهلية .

رغم أن الكثير من الدول تصيبها المجاعات إلا أنها لا تمتد لفترات طويلة مثلما هو الحال في الدولة الصومالية ، و هي نتيجة للأزمة التي لحقت بكيان دولة و قادتتها إلى الحروب الأهلية ، التي ذهب ضحيتها آلاف الأرواح وألجأت الآلاف إلى الهجرة من وطنهم . فالجفاف والفقر وتردي الأوضاع الأمنية تعرقل جهود مواجهة المجاعة في الصومال ، لدرجة أن 30% تقريبا من الأطفال يعانون من سوء التغذية و أربعة من بين 10000 يموتون يوميا . تشير التقديرات إلى أن موجة الجفاف في القرن الإفريقي أضرت بنحو عشرة ملايين شخص وأدت إلى لجوء نحو 166 ألف صومالي إلى كينيا وإثيوبيا هربا من المجاعة.¹

الفقر كما أشار تقرير التنمية لعام 2010م أنه ظاهرة متعددة الأبعاد لارتباطه بقضايا أخرى كالصحة و التعليم . كما أشار التقرير أنه تشهد بلدان جنوب الصحراء الإفريقية أعلى معدلات انتشار الفقر ، و يشكل أكثر من الربع في إفريقيا من الذين يعيشون الفقر من مجمل سكان العالم أي ما نسبته 458 مليون نسمة. حسب التقرير فإنه يتراوح معدل الفقر بين حد أدنى قدره 3% في إفريقيا الجنوبية و حد أقصى قدره 93% في النيجر ، و يتراوح متوسط معدل الحرمان بـ 45% في سوازيلاند و الغابون و 69% في النيجر.*

سيشكل الفقر أحد الدوافع الأساسية للهجرة الإفريقية و ما يفسر ذلك هو استقرار المهاجرين الأفارقة في الدول المجاورة الأكثر غنى ،مثل هجرة البوركينافيسين إلى كوت ديفوار قبل الأزمة و من نيجر و مالي إلى الجزائر ،أو من التشاد إلى ليبيا . فمن بين 100000 مهاجر من إفريقيا جنوب الصحراء نجد فقط 15% منهم يحاولون الوصول إلى أوروبا .²

من بين العوامل التي تساعد على تفاقم الفقر و المجاعات و بالتالي زيادة الهجرة في بعض دول إفريقيا نجد الجفاف و التصحر و غيرها من التغيرات البيئية ، التي تؤدي إلى هلاك الأراضي و الأملاك الزراعية

¹ جورج طريف ، " المجاعة في الصومال " ، (19/08/2011) ، " على الرابط :

<http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleNo=95268> تاريخ التصفح 2011/08/20 .

* للمزيد من التفاصيل أنظر العنصر " لمحجة عامة " من تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 2010 م .

²: lahlou, op. cit., p. 02 .

و الحيوانية مما يدفع للهجرة . هذه العوامل الطبيعية تنعكس على المستوى المعاشي لأنها تؤدي مباشرة إلى اختلال متزايد بين العرض والطلب على الماء ، و تتسبب في هلاك المواشي مما يزيد من نسب الفقر الذي يعد سبب أساسي للهجرة .

العوامل الطبيعية كالتصحر و الجفاف تتسبب في الفقر و التهميش و الهجرة و تسوء الأوضاع إذا علمنا أن تغير المناخ سيزيد مما يزيد من الضغط على الأراضي و المياه ، هذا الوضع يمس كل منطقة الساحل و هي المنطقة التي أطلق عليها مؤخرا موقع الكارثة المناخية الأولى ، فالتغير المناخي يؤدي إلى أنواع الكوارث كالتصحر و الجفاف و شح المياه و كلها عوامل تزيد من الفقر و الهجرة .¹

من خلال ما تقدم يتبين أن الفقر و المجاعات من أقوى الأسباب التي تؤدي إلى طرد السكان من موطنهم الأصلي ، بغية تحسين أحوالهم الاقتصادية وبالتالي فالهجرات الأفريقية غالباً ما تحدث نتيجة لعدم التوازن بين الموارد الاقتصادية في المنطقة الأصل من جهة ، ومتطلبات السكان من جهة أخرى بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في شتى المجالات .

المطلب الرابع : أثر الأزمة المالية العالمية على تزايد الهجرة غير الشرعية في إفريقيا.

أشار تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 2009م أن النظام الرأسمالي عرف عدة أزمات و مختلف هذه الأزمات التي يشهدها ، لها انعكاسات على اقتصاديات الدول النامية خاصة الدول الإفريقية التي تعاني من التبعية للدول الكبرى ، فالدول النامية بما فيها الدول الإفريقية تعاني من آثار الكساد الاقتصادي الذي شهده تاريخ ما بعد الحرب العالمية الأولى و الثانية ، و حالياً بسبب الأزمة المالية لعام 2008م . نجد أن الدول الإفريقية تصارع أزمة انهيار أسعار السلع الأساسية و انخفاض حاد في معدلات التحويلات المالية و لقد كانت آثار هذه الأزمة حادة على ارتفاع نسب البطالة ، و حسب منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية فإنها وصلت إلى 8.4% في عام 2009م* .

الأزمة تؤدي إلى تفاقم عدة مشاكل كالبطالة و ارتفاع أسعار المواد الأساسية و استفحال الفقر و هي من أهم العوامل التي تدفع للهجرة بكل أنواعها بما فيها غير الشرعية .

هناك علاقة بين الأزمة و تزايد تدفقات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا و هو ما أكده رئيس المفوضية الأوروبية مانويل ياروسو و مفوض شؤون التنمية و المساعدات الإنسانية " لوي ميشل " ، أن الأزمة المالية لعام 2008م التي تعرفها دول الاتحاد الأوروبي و العالم ستؤثر بشكل مباشر على تزايد معدل تدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا ، و هذا ما يبرز حتمية الارتباط بين تزايد حركة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا و الأزمة المالية و التي تتأثر بها الدول النامية بشكل كبير . و يظهر هذا الارتباط بينهما في انخفاض معدل التحويلات المالية للمهاجرين إلى بلدانهم و تراجع معدل الاستثمار في إفريقيا كنتيجة لتفاقم الأزمة المالية ، و هذا باعتبار أن الدول الأوروبية من بين الدول الأولى المانحة للدول النامية

¹ : "نزاع دارفور يدمر بيئتنا ، " مجلة البيئة و التنمية ، مجلد ، 15 ، عدد 153 ، (ديسمبر 2010) ، صص 28،29 .
* : للمزيد من التفاصيل أنظر تقرير التنمية البشرية للإنماني للأمم المتحدة لعام 2009م .

إذ بلغ حجم المساعدات لهذه الدول عام 2008 م 49 مليون يورو أي ما يعادل 4.0 من الناتج الإجمالي للدول الأعضاء.¹

خلال الأزمة الاقتصادية نجد أن الوضع الاقتصادي الإفريقي يتأزم بسبب تراجع الاستثمارات و قلة التحويلات ، هذا يؤدي إلى تفاقم الفقر و البطالة و انخفاض المستوى المعيشي كل هذه الأوضاع تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية و اقتصادية ، تدفع خاصة بالشباب إلى المخاطرة بحياتهم عبر التوجه لدول الشمال بطرق غير شرعية سعياً لتحسين أوضاعهم الاقتصادية .

الدوافع الاقتصادية تبقى من أقوى الأسباب و العوامل التي تحرك المهاجرين سعياً لتحسين أحوالهم الاقتصادية من بطالة فقر و مجاعات و تناقص فرص العمل ، هذا التحرك يتم بمختلف الأساليب بما فيها الهجرة غير الشرعية . لذا فالهجرات الأفريقية تحدث نتيجة لعدم التوازن بين الموارد الاقتصادية و متطلبات السكان و كنتيجة للواقع الذي أفرزته العولمة التي عمقت الفجوة بين عالم الشمال و عالم الجنوب الأمر الذي يعيق التقدم الاقتصادي في أفريقيا ، و بالتالي في ضل هذا الوضع شكلت الهجرة بمختلف أشكالها كحل لدى أبناء الجنوب من أجل تحسين أوضاعهم الاقتصادية و هذا بناءاً للمقاربات الاقتصادية للهجرة التي تعتبر العوامل الاقتصادية كعامل أساسي متحكم في تفسير حركة الهجرة و التي تتحرك من المناطق الأكثر فقراً التي ترتفع فيها نسب البطالة ، في اتجاه المناطق التي يكون فيها الوضع الاقتصادي أكثر تطوراً .

المبحث الثاني : الدوافع السياسية و الأمنية للهجرة غير الشرعية .

إلى جانب الدوافع الاقتصادية التي تعد مهمة في تفسير ظاهرة الهجرة الدولية فإن هناك عوامل لا تقل أهمية و هي السياسية و الأمنية ، و التي تشكل أحد الأسباب المتحكمة في دفع السكان إلى هجر ديارهم و لقد تسببت هذه العوامل في حدوث العديد من الهجرات على مر التاريخ . تتمثل هذه العوامل السياسية و الأمنية في حالات عدم الاستقرار السياسي و غياب الديمقراطية و انتشار الأنظمة القمعية بالإضافة إلى السياسات المتبعة من طرف دول المقصد تجاه الهجرة الشرعية .

المطلب الأول : غياب الاستقرار السياسي و كثرة الصراعات بالقارة الإفريقية .

من بين العوامل التي تدفع بالبشر إلى هجر أوطانهم نجد الحالات التي تتعلق بعدم الاستقرار السياسي و نشوب الحروب و النزاعات المسلحة ، من بين القارات التي عانت و لا زالت تعاني من حالة الحروب و عدم الاستقرار نجد القارة الإفريقية في العديد من أقاليمها ، إذ أصبحت حالة الحروب ميزة ملازمة للقارة . عرفت عدة دول إفريقية خلال العقود الثلاثة الماضية أنواعاً شتى من الحروب الأهلية و النزاعات المسلحة الواسعة النطاق ، و التي أدت في بعض الحالات إلى غياب الدولة الأمر الذي يخلق عدم الاستقرار و الفوضى و هو ما يدفع إلى الهجرة.²

¹ : " الأزمة المالية و أخطار الهجرة غير الشرعية : باروسو و ميشل الأزمة المالية تصعد من أخطار الهجرة غير الشرعية ، " على الموقع <http://palmoon.net/2/topic-2138-19.html> تاريخ التصفح : 2011 /07/17 .

² : مرسي ، مرجع سابق . ص ص 4، 5 .

الحروب الأهلية عادة ما تكون سبباً في حالة التدهور التي تشهدها العديد من الدول الأفريقية ، لأن في هذا الحال يؤدي عادة إلى استغلال بعض الأطراف الوضع ضد فصائل أخرى .

تؤدي الحروب التي مزقت القارة الإفريقية إلى الهجرة ، خاصة الحروب الأهلية التي تعود إلى حالات عدم الاستقرار السياسي ، غياب سلطة قادرة على التسيير ، كما تعود إلى حالات التبعية التي تربط هذه الدول بالمركز¹ .

الحروب الأهلية و النزاعات القبلية تؤدي في غالب الأحيان إلى تشتيت و تجزئة البلدان و تدمير ثرواتها مثل ما هو حال العديد من الدول الإفريقية جنوب الصحراء ، التي تعيش في صراعات طائفية و دمار متواصل كالكونغو الديمقراطية ، كوت ديفوار و السودان التي عرفت صراعات في الجنوب إلى جانب الدول الأخرى التي تعرف الحروب ، ما يدفع في الأخير إلى عدة هجرات نحو أوروبا و أمريكا بحثاً عن ملاذ أكثر أمناً² .

نجد السودان كأهم نموذج لعدم الاستقرار في القارة الإفريقية و الذي ظل مسرحاً لنزاعات مسلحة و اضطرابات أهلية منذ نصف قرن . ففي إقليم دارفور كانت موجات الجفاف المتكررة و ازدياد الضغط السكاني و التهميش السياسي عوامل دفعت بالإقليم إلى دوامة من أعمال العنف ، أدت إلى موت أكثر من 300 ألف فرد و تهجير أكثر من مليونين منذ عام 2003 م³ .

الحروب و النزاعات تنتشر في عدة أقاليم من القارة الإفريقية و تتسبب كلها في حركة الهجرة . ففي إفريقيا الوسطى نتيجة لما تتميز به من كثرة الصراعات العرقية و الاثنية ، كالحروب الأهلية الجرائم في روندا و البورندي دفعت إلى حركة حوالي ثلاث ملايين من الأفراد ، و كذلك الصراع في الكونغو الديمقراطية و توسعه في منطقة البحيرات العظمى أدى إلى حراك بشري ضخم في المنطقة . نفس الشيء في منطقة شرق إفريقيا التي تعرف حراك بشري كبير تأثراً بالصراعات و الحروب الأهلية بها⁴ .

عن أثر الحروب و النزاعات في الهجرة أبرز تقرير التنمية البشرية لعام 2009م أن من أسباب الهجرة لدي بعض الناس هو الرغبة في الحصول على درجة أعلى من الأمن المادي ، لأن في حالة الحروب و النزاعات يسمح وضع الفراغ السياسي بأن تزداد التوترات بسبب استغلال بعض الأطراف للتوترات الاجتماعية الكامنة ، و هو ما يرفع حجم المخاطر لدي بعض الأقليات . لهذا ففي حالة الانهيار السياسي و فقدان الاستقرار يتشكل الحراك البشري بحثاً عن الأمان . مثلاً فقدان الاستقرار السياسي في الزيمبابوي و اندلاع الحروب في السودان ، أدى إلى الهجرة بالرغم من أن الهجرة في هذه الحال لا تخلو من المخاطر غير أنها تحميهم من الخطر الأكبر . كما أبرز التقرير أنه حديثاً يزداد اقتران الصراعات

¹ : felicien donat accrombessy , international movement of populations . p . 8. Sur le lien : <http://www.iaos2006conf.ca/pdf/Accrombessy.pdf> consulté le : 1/03/2011.

² : الزاوي ، مرجع سابق ، ص . 28 .

³ : "نزاع دارفور يدمر بيئتنا ، " مرجع سابق ، ص 28.

⁴ : OIM , managing migration challenges and responses for people on move ? v 2.(Geneva , 2033) p.38-39.

بتحركات السكان الواسعة سواء داخل الدولة أو خارجها ، فمثلا حالة دارفور في السودان أين فر الأهالي من قراهم في أعقاب الهجمات التي دمرت مساكنهم .*

تسببت مختلف التوترات و النزاعات التي عرفتها القارة في نزوح موجات هائلة من السكان داخل و خارج حدود بلدهم . هناك أكثر من مليون إفريقي اضطروا إلى هجر ديارهم سنة 2009م ، كما أن إفريقيا تأوي ما يفوق ثلث اللاجئين في العالم بنسبة أكثر من 6 ملايين شخص ، بالإضافة إلى ما لا يقل عن 25 مليون نازح و هذا كله يعود إلى عدم الاستقرار السياسي و النزاعات الداخلية و الخلافات الحدودية .¹

مثلا خلال عام 2011 برز صراع داخلي في كوت ديفوار التي دخلت في حرب أهلية بين إتباع غباغبو و السان اوتارا "Alassane Ouattara" رافقها استعمال للسلاح الثقيل ، وقد دفعت المواجهات إلى هجرة ما يقارب نحو 80 000 من السكان هذه الدولة باتجاه ليبيريا كما فر نحو 200 000 من سكان ضواحي أبيدجان ، التي تسيطر عليها قوات غباغبو.²

خلال الحروب كما رأينا تزداد حركة الهجرة بمختلف صورها سواء في صورة اللاجئين أو المهاجرين غير الشرعيين ، للفرار إلى المناطق التي يكون وضعها الأمني أكثر استقرارا .

نستعرض جدول لبعض الأقطار الإفريقية التي عانت و تعاني من الصراعات التي خلفت إلى جانب الضحايا و الخراب موجات كبيرة من المهاجرين .

جدول رقم -3- يبين بعض مناطق الصراع في إفريقيا إلى غاية 2011 .

نوع الصراع	فترة الصراع	القطر
عنف اثني	2004 _ 2001	نيجريا
حرب أهلية	2001 _ 1991	سراليون
حرب أهلية	2005 _ 1988	الصومال
حرب أهلية	2007 _ 1983	السودان
حرب أهلية	2007 _ 2000	كوت ديفوار
حرب أهلية	2011	ليبيا
حرب أهلية	2005 _ 1996	كونغو كينشاسا
عنف عرقي	2005 _ 1993	بورندي

SOURCE : STATISTIQUE MONDIAL . COM JUIN 2011

من خلال قراءتنا للجدول يتبين لنا أن عدة أقطار في إفريقيا تعاني من صراعات مختلفة ، و التي من شأنها أن تدفع بالمواطنين إلى هجر بلدانهم هروبا من هذه الصراعات بحثا عن واقع و ملاذ آمن . الملاحظ أن هذه الصراعات عادة ما تستمر إلى فترة طويلة الأمر الذي يخلق نسب أعلى من المهاجرين الذين

* : للمزيد من التفاصيل أنظر الفصل الثالث من تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2009م .

1 : ج إسماعيل ، " إفريقيا تسعى لحل مشاكلها ، " مجلة الجيش . 555 ، (أكتوبر ، 2009) ، ص ص . 43،42 .

2 : توفيق المدني ، " ساحل العاج إلى أتون الحرب الأهلية ، " ، (1/4/2011م) ، على الرابط :

<http://thawra.alwehda.gov.sy/archive.asp?FileName=45322103020110331232431> تاريخ التصفح : 2011/08/19.

يتكون مناطق الصراع ، باستعمال مختلف الأساليب منها الهجرة غير الشرعية التي أصبحت الأسلوب الأكثر استعمالا كحل أمام سياسات التضييق المفروضة على طرق الانتقال الأخرى . بالتالي فالصراعات الأهلية ، النزاعات الإقليمية الأفريقية والنزاعات القبلية والعشائرية تسببت كثيرا في هجرات عديدة بالقارة بحثا عن الأمن والحماية .

المطلب الثاني : غياب الديمقراطية و انتشار الفساد السياسي :

من بين العوامل التي تدفع إلى الهجرة ، الفساد السياسي و غياب الديمقراطية لأن الوضع السياسي الذي يتميز بالفوضى يؤدي إلى تكاثف العوامل الدافعة للهجرة كسوء توزيع الثروة ، الإقصاء ، غياب الأمن وغيرها .

تتخبط العديد من دول العالم الثالث خاصة بعض الدول الإفريقية في الدكتاتورية و سيادة النظم الفردية و فقدان حرية التعبير عن الرأي ، بالإضافة إلى غياب الديمقراطية و عدم احترام حقوق الإنسان و الحريات العامة ، الأمر الذي يؤدي إلى شعور الأفراد بحالة من عدم الاستقرار النفسي و الاجتماعي وهذا الوضع يدفع إلى الهجرة غير الشرعية بحثا عن ملجأ آمن ، تُحترم فيه الكرامة الإنسانية و حرية التعبير عن الرأي .¹

من بين العناصر السياسية التي عمقت الإقصاء و الفساد السياسي و التضييق على الديمقراطية نجد ما تتميز به إفريقيا من نظام قبلي . تُعرف إفريقيا بوجود نظام اجتماعي مؤسس على رابطة اجتماعية و هي القبيلة ، التي تمارس دور اجتماعي في هذه الدول و هذا النظام عادة ما تسوده العصبية التي تنطوي على قيم ضيقة ، من التعصب والانغلاق والتفوق وينجم عنه سلوك نمطي وقيمي يعرف بالتآلف تجاه المركز و التناحر تجاه الآخر الذي ينظر إليه كمنافس أو عدو . الدور السياسي للقبيلة أي (تسييس القبيلة) تحول إلى ظاهرة سلبية على الديمقراطية والدولة والقبيلة . إذ أدى تسييس القبيلة وتحزيبها في إفريقيا إلى ظهور وتنامي عصبية قبليّة ذات توجه سياسي سلطوي ، هدفه الوصول إلى السلطة ما أضعف الشعور الوطني وأضر بالوحدة الاجتماعية وهدد بانهيار الدول والأمن الاجتماعي وأفشل التنمية وأشعل الحروب والعنف.² في ظل النظام القبلي يغيب عادة الإحساس العام بالهوية الوطنية ، هذا ما يؤدي إلى تمزق المجتمع وأبرز صور هذا التمزق و الانفصال يؤدي إلى الهجرة كرد فعل يائس للإفراد الذين فقدوا أي إحساس بالمواطنة و الانتماء للوطن .

إن وضع الديمقراطية في بعض الدول الإفريقية متدهور و عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا لم يكتب لها النجاح ، مما عمق حركة الفرار من الوطن خاصة و أن فشل الديمقراطية يقود إلى فشل التنمية

¹ : الزاوي ، مرجع سابق ، ص. 28 .

² : بشير احمد محي الدين ، "الديمقراطية والقبيلة في أفريقيا" ، (10/31/2009) ، على الموقع : <http://www.elaphblog.com/posts.aspx?u=2630&A=29009> تاريخ التصفح 2011/08/19 م .

و تفرض الانقسات في الدول. الفشل في بناء الديمقراطية بإفريقيا يرجع إلى مجموعة من العوامل المتمثلة فيما يلي:

➤ **الفساد الاقتصادي**: فالعوامل الاقتصادية تعد كمحدد رئيسي لاتجاهات التغيير السياسي و هناك ارتباط قوي بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وتعد هذه الأخيرة شرط مسبق لنجاح التحول الديمقراطي.

➤ **تزايد حدة النزاعات**: بين الدول الإفريقية الأمر الذي أدى إلى انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان مما يدفع للهجرة.

➤ **العامل الخارجي**: بحيث تقف مصالح الأطراف الخارجية أمام أي عملية تحول ايجابية، فقد اضطرت الدول الإفريقية في مواجهة أزماتها الاقتصادية الخانقة، إلى الاستعانة بصندوق النقد الدولي الذي فرض عليها ما عرف بالمشروطة السياسية و هذا ما يكرس علاقات التبعية.¹

غياب الديمقراطية كنظام حكم يؤدي إلى ضالة نصيب الشباب من الممارسة الديمقراطية وعدم الشعور بحضور سياسي فاعل و هو ما يولد الشعور بالإحباط.²

العلاقة بين الفساد السياسي و غياب الديمقراطية و تزايد معدلات الهجرة غير الشرعية، يتمثل في أن خلال مثل هذا الوضع يغييب التوزيع العادل للثروة و يكرس استغلال بعض الفئات الاجتماعية لفئات أخرى و ما يصحبه من انتهاكات لحقوق بعض الأقليات، كما أن نشاط سماسرة تهريب البشر ينتعش نشاطها في ظل الفساد السياسي لغياب الرقابة الحكومية. بالتالي يلجأ المهاجرين إلى هذه المنظمات بحثا عن جو سياسي تُكفل فيه كرامته و تُضمن له فيه حقوقه الأساسية.

المطلب الثالث: سياسات الدول الأوروبية تجاه الهجرة:

إلى جانب العوامل السياسية المرتبطة بدول المهاجرين فهناك عوامل سياسية ترتبط بدول المقصد و التي تتمثل في السياسات التضييقية المتبعة من طرف بعض دول المقصد.

فبالرغم من أن حرية التنقل تم الاعتراف بها عالميا منذ 1948 م في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و المضمن في المادة 13 منه*. إلا أن كل الدول الأوروبية تمارس نوع من التضييق على هذا الحق بفرض سياسات و إجراءات قانونية تتنافي مع هذا الحق.

الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا تعود إلى فترة الثلاثينيات وحتى الستينيات من القرن الماضي. حيث كانت أوروبا بحاجة إلى الأيدي العاملة، و لم تصدر قوانين تجرم عملية الهجرة غير الشرعية إلى أراضيها. ولكن مع أوائل السبعينيات، شعرت الدول الأوروبية نسيبا بالاكفاء من الأيدي العاملة، مما جعلها تتبنى إجراءات قانونية تهدف إلى الحد من الهجرة غير الشرعية. وقد ازدادت هذه الإجراءات مع بداية تطبيق اتفاقية 'شنجن' التي دخلت حيز التطبيق بدءا من يونيو 1985، والتي تسمح لحامل تأشيرة أي

1: "التحول الديمقراطي في إفريقيا"، على الموقع: <http://etudiantdz.net/vb/t33426.html> تاريخ التصفح: 2011/08/20.

2: بشير مصطفى، "الفرار عبر مضيق جبل طارق"، الشروق، ع. 28.2236 (فيفري 2000)، ص19.

* للإطلاع على مضمون حق التنقل أنظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الرابط:

<http://www.mdp-egypt.compdfsinternational%20declaration%20for%20human%20rights.pdf>, consulté le 19/10/2011

دولة من الدول الأوروبية الموقعة على هذه الاتفاقية بالمرور في أراضي بقية الدول، ثم عادت وازدادت إجراءات الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية مرة أخرى بعد عام 1990، وهو العام الذي شهد توسيع الاتحاد الأوروبي.¹

بالإضافة إلى هذا فإنه مع تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا بدأ ربطها بقضايا أمنية خاصة الإرهاب، هذا أدى إلى تزايد عدد الأصوات المنادية لإخراجهم و إبعادهم سواء من طرف الحكومات و مؤسسات المجتمع المدني. هذا دفع الدول الأوروبية إلى إتباع عدة سياسات تضييقية بهدف التقليل من تدفق المهاجرين، أهمها تعديل قوانين الهجرة إذ بلورت دول الاتحاد الأوروبي ما عرف باسم الورقة الخضراء " green card " التي أصدرها المجلس الأوروبي في 11 جانفي 2005م تتضمن أطر السياسة الأوروبية في مجال الهجرة. أهم بنودها تتلخص في أن متطلبات و أولويات سوق العمل الأوروبية هي العامل الأساسي، الذي تعتمد عليه نوعية العمالة المهاجرين و بالتالي بهذا التوجه فإنها تشجع الهجرة الشرعية فقط لما يتناسب مع متطلبات سوق العمل الأوروبية.²

هذه البطاقة ركزت على العمالة المنظمة المهاجرة التي يحتاج إليها السوق الأوروبي خاصة و أن الدول الأوروبية تعاني من مشكل تراجع نسب السكان الفاعلين، و تعمل على تلبية احتياجات و أولويات سوق العمل الأوروبي.³

في إطار التضييق على الهجرة الشرعية لجأت بعض الدول الأوروبية إلى استحداث قوانين حول الهجرة، كفرنسا التي تبنت ما يعرف بالهجرة المختارة "émigration choisie" التي طرحها الرئيس الفرنسي ساركوزي، أيد فكرة الهجرة إلى بلده شريطة أن يكون المهاجرون من المثقفين و المفكرين من دول العالم الثالث، مثل هذا الحل من شأنه أن يستنزف كل الطاقات البشرية، الفكرية و القدرات العلمية وهو ما يزيد في تأزم الوضع، باعتبار أنه يستحيل تطور هذه الدول دون الاعتماد على شبابها المثقف والمفكر. أمام هذا التضييق في الحصول على التأشيرة، لم يبق لهؤلاء الشباب سوي التفكير في طرق تجعلهم يهاجرون إلى دول الشمال، خاصة بعد تدني سعر البترول و ارتفاع سعر المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في دولهم، و أهم المسالك التي اتبعوها في ذلك هي الهجرة السرية.⁴

السياسات التضييقية الأوروبية جاءت نتيجة لارتباط الهجرة بالقضايا الأمنية الأخرى كالإرهاب و التطرف، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001م في الولايات المتحدة الأمريكية تم تركيز الإعلام الأمريكي على العرب و الأفارقة، انعكس هذا على فرص الحصول على تأشيرة الهجرة بطابعها الشرعي لأنها لم

1: هشام بشير، مرجع سابق.

2: الأصفر، مرجع سابق، ص. 188.

3: سامي محمود، أسامة بدير، " أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب، " (القاهرة جويلية 2009م)، ص. 19. سلسلة بحوث اجتماعية واقتصادية ع. 68. ص. 13. على الرابط:

http://www.carim.org/public/polsocetexts/PO3EGY1166_1006.pdf تاريخ التصفح: 2010/12/10.

4: فاضلي مخلوف، ظاهرة الهجرة السرية لدى الشباب الجزائري، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2010)، ص. 41.

تعد تتاح إلا لأصحاب الشهادات و النخب و الكفاءات خاصة من الشرق الأوسط و هو ما دفع بالكثير من الشباب للتوجه إلى الهجرة غير الشرعية ، بعد أن أغلقت أبواب الهجرة الشرعية في وجوههم .¹

أدت هذه السياسات التضيقية إلى التوجه نحو أسلوب الهجرة غير الشرعية ، و تبقي بذلك الهجرة غير الشرعية رد فعل حتمي للشروط المفروضة على الأفارقة للدخول بالطرق الشرعية . ليس هذا فقط بل أدت هذه الشروط كذلك إلى خلق شبكات و منظمات تهريب البشر سواء على مستوى الدول الإفريقية أو الأوروبية ، هذه الشبكات من شأنها تلبية الحاجة في اليد العاملة و تزود بذلك المشاريع في الدول الأوروبية.²

الدول الأوروبية لا تزال تدرك أهمية الهجرة إليها من خلال توجهها إلى سن قوانين تمكنها فقط من استقطاب العمالة المناسبة لسوق العمل الأوروبية ، و هو ما أدى إلى تفاقم الهجرة غير الشرعية و بالتالي فهي تتحمل جزء من المسؤولية في ما يحدث من غرق القوارب المحملة بالمهاجرين غير الشرعيين القادمين من الدول الإفريقية ، في نفس الوقت هذه السياسات تحمل تناقضا كبيرا في التصور الأوروبي الذي يسعى للحد من الهجرة في الوقت الذي لا يستطيع فيه الاستغناء عن المهاجرين بكل فئاتهم.

إلى جانب السياسات الأوروبية التي أدت إلى تفاقم حركة الهجرة غير الشرعية هناك سياسات دول المهاجرين أنفسهم ، التي لعبت دور في نشاط حركة الهجرة للخارج فسياسات القمع ضد مواطنيها خاصة ضد المعارضين منهم هذا جعلهم عرضة للهجرة و الترحال الدائم ، كما أن بعض الاتحادات في إفريقيا ساهمت في حركة الهجرة . فمثلا تكتل التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا "ECOWAS" من بين أهدافه هو تكريس حرية تنقل الأفراد بين دول التجمع و هو ما سهل حركة الهجرة .³

مبدأ حرية التنقل في إفريقيا الشرقية سهل من حركة الهجرة غير الشرعية ذلك أن مواطني هذه الدول يمكنهم التحرك بحرية و قطع مسافات طويلة دون رقابة أو تأشيرة . كما أنه من مصلحة الدول الإفريقية تشجيع حركة الهجرة إلى الخارج لأن التحويلات المالية مهمة و تساهم عائداتها المالية في اقتصاد الدول.

تشكل الظروف الأمنية كأحد أهم عوامل الطرد للهجرة غير الشرعية ، خاصة و أن الدول الإفريقية تعاني من تدهور مستمر في واقعها الأمني ، غير أن الدول المستقبلية خاصة الأوروبية تتحمل مسؤولية كبيرة في الدفع للهجرة غير الشرعية باعتبارها مارست تضيق على حركة الهجرة الشرعية و على حرية التنقل.

¹ : الزاوي ، مرجع سابق ، ص. 28 .

² : N, khaled et al ., profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en Algérie, (Alger ,avril , 2007.) , p.08. source « CREAD »

³ : Savina Ammassari , Gestion des migrations et politiques de développement : optimiser les bénéfices de la migration internationale en Afrique de l'Ouest , 72 f, cahiers de migrations internationales ,(Genève), p. 36 . sur le lien suivant : <http://www.ilo.org/public/english/protection/migrant/download/imp/imp72f.pdf> , consulté le 18/10/2011 .

المبحث الثالث : العوامل المساعدة على الهجرة غير الشرعية .

تشكل العوامل الاقتصادية و السياسية منطلقات أساسية لتفسير ظاهرة الهجرة ، إلا أن هناك عوامل أخرى مساعدة تعمل على زيادة وتيرة الهجرة أو تسهيلها ، و التي تتمثل فيما يلي :

المطلب الأول: عامل القرب الجغرافي :

من بين العوامل التي تتحكم في ظاهرة الهجرة العامل الجغرافي ، و هو الذي يتعلق بقصر المسافة التي تفصل الضفة الشمالية لحوض المتوسط عن الضفة الجنوبية و هنا تبرز الأهمية الجيوستراتيجية لشمال إفريقيا التي تشكل همزة وصل بين إفريقيا و أوروبا.

إلى جانب العوامل الاقتصادية و السياسة المساهمة في الهجرة ، هناك عامل آخر يتمثل في القرب من أوروبا ، ذلك أن بعض الدول تشكل بوابة رئيسية و صلة وصل بين إفريقيا و أوروبا ، هذا الموقع الجغرافي لبعض الدول ساعد على تسهيل عملية انتقال الأفارقة إلى الضفة الشمالية للمتوسط .

في السابق ساهم القرب الجغرافي في خلال الفتوحات الإسلامية في تسهيل فتح الأندلس ، هذا الأخير الذي أصبح اليوم ملاذاً لكل الذين يفرون من واقعهم ، ويتطلعون لعالم آخر مختلف لم يعرفوا عنه شيئاً سوى صورة بُنيت في مخيلتهم ، تدفعهم إلى المخاطرة بأرواحهم . أغلب الباحثين في الدراسات السوسولوجية الإستراتيجية يعتبرون بلدان شمال أفريقيا عموماً ، قنطرة عبور، ليس فقط لرؤوس الأموال وإنما أيضاً لأسراب من البشر في مقتبل أعمارهم الذين يخاطرون بأرواحهم وسط أمواج المتوسط¹.

القرب الجغرافي ساهم في تسهيل الهجرة ذلك أن الموقع الجغرافي للمغرب العربي عامة جعله يتحول إلى بوابة نحو أوروبا ، خاصة و أنه في بعض المناطق لا تتعدى المسافة بين السواحل المغربية و نظيرتها في أوروبا بعض الكيلومترات ، فإسبانيا لا تبعد سوى 14 كلم عن سواحل المغرب ، كما أن مقاطعتي "سبتة" و "مليلية" تعتبران مركز متقدم لأوروبا في إفريقيا ، بالإضافة إلى مضيق جبل طارق الذي يفصل المغرب عن إسبانيا ببضع الكيلومترات ، و يعتبر ممرا أساسيا للمهاجرين للدخول إلى أوروبا انطلاقاً من إسبانيا هذا ما جعل الخبراء يشبهونه بمنطقة " ريوجراندى Rio Grande " بين المكسيك و الولايات المتحدة الأمريكية².

الشيء الذي يحفز المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة للحراك نحو الضفة الشمالية للمتوسط هو قرب المسافة التي تفصل الضفتين الجنوبية و الشمالية . فهناك علاقة بين الانتماء الجغرافي و الهجرة السرية .

يعتبر الانتماء الجغرافي من العوامل التي تتحكم في الهجرة غير الشرعية إذ نجد هناك ميولا عاما لدى المهاجرين في التوجه إلى الدول الأقرب جغرافيا من دول الأصل ، هذا ما يبرز في تحليل ظاهرة الهجرة

¹ : الشريف المغربي ، " الهجرة السرية في المغرب " ، على الرابط : <http://maroccharif.maktoobblog.com/418> تاريخ التصفح : 2011/09/15.

* : نهر ريوجراندى تتنوع روافده العليا من مرتفعات سان جون San Juan جنوب غرب ولاية كلورادو و يصب مجراه في خليج المكسيك ، يبلغ طوله حوالي 3040 كلم ، يشكل خط الحدود السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية و المكسيك .

² : عبد القادر دندن ، " دول المغرب العربي في قلب نظام الهجرة غير الشرعية الجديد للعابرين للمتوسط : الآثار و التحديات " ، (جامعة عنابة 2010) ، ص 1. الندوة الدولية لمركز البحث CREAD بعنوان QUELLE MIGRATION POUR QUEL DEVELOPPEMENT EN AFRIQUE ? خلال 20 إلى 22 أكتوبر 2010 بمركب " Grand Bleu " تيبازة ، الجزائر .

غير الشرعية من المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية فالقرب الجغرافي يسمح للمهاجرين بالانتقال من المكسيك إلى الولايات المتحدة بسرعة و بعدد كبير.¹

قرب المسافة بين الضفاف الجنوبية و الشمالية للمتوسطي ، تعد عامل يحفز المهاجر الإفريقي إلى المغامرة بقوارب عادة ما توصف أنها قديمة و متهالكة .

من خلال ما سبق نجد أن البحر الأبيض المتوسط له موقع استراتيجي و أصبح يشبه نهر ريوجراندى بين الولايات المتحدة الأمريكية و المكسيك في أهميته بالنسبة لتيارات الهجرة ، خاصة غير الشرعية منها بالتالي يصبح المتوسطي بمثابة ريوجراندى الأوروبي Europe's Rio Grande . تكمن أهميته بالنسبة لتيارات الهجرة إلى أوروبا في كونه أصبح قناة لتنقل تدفقات الهجرة غير الشرعية من نقاط تجمع المهاجرين ، على سواحله الجنوبية في الشمال الإفريقي إلى السواحل الأوروبية و منها إلى داخل الدول الأوروبية.²

عامل القرب الجغرافي بين أوروبا و شمال إفريقيا يشكل عامل أساسي ساعد على الزيادة من وتيرة الهجرة غير الشرعية ، فقرب المسافة تُحفز المهاجرين غير الشرعيين و لا يكتفون للأخطار التي قد تنجم عن هذه المغامرة المميتة .

المطلب الثاني : تأثير وسائل الإعلام و الاتصال .

من بين العوامل التي تلعب دورا أساسيا في الدفع إلى الهجرة بكل أنواعها بما فيها غير الشرعية التأثير الذي تلعبه وسائل الإعلام في المجتمعات المستقبلية ، و التي تنقل نمط العيش و الحضارة عن المجتمع الأوروبي ، بالإضافة إلى الدور السلبي لوسائل الإعلام في الدول المصدرة للهجرة و التي لا تستجيب لطموحات الشباب في هذه الدول .

وسائل الإعلام أصبحت كأدوات للهيمنة الرمزية ، و هو المعنى الذي أشار إليه "بيار بورديو" لأنها تسوق لنموذج الحياة الأوروبية ونظامها الاجتماعي المثالي الذي يسود فيه احترام الفرص السياسية والإنسانية لجميع السكان دون تمييز ، مما يخلق الاستعداد و الجاهزية لدى الشباب للهجرة.³

ففي الواقع نجد أن وسائل الإعلام أصبحت من أهم الآليات المروجة التي تخدم الدول الغربية ، فهي تنقل صورة ايجابية مثالية عن هذه الدول و تروج بذلك لنمط الحياة بها ، و من خلال الصور المبهرة التي تنقلها تجعل الأفراد في دول الجنوب ينجذبون إلى هذا النمط من الحياة . وسائل الاتصال الجماهيرية بمختلف محتوياتها من أفلام و برامج التلفزيون تلعب دوراً في نقل تصورات وأفكاراً عن الأقطار المستقبلية و ترسل معلومات عن الحضارة في تلك الأقطار ، الأكثر من هذا فهي ترسم صورة نمطية ايجابية عن

¹ : مخلوف ، مرجع سابق ، ص. 47.

² : عزيزة محمد علي بدر ، " تيارات الهجرة إلى أوروبا وملاحم التركيب الديموجرافي للمغتربين حالة شمال إفريقيا -الدلالات والنتائج ،" معهد البحوث والدراسات الإفريقية -جامعة القاهرة ،ابريل 2007 ، ص.7. على الرابط التالي :

<http://www.arabexpatriates.org/upfiles/paper7.pdf> تاريخ التصفح 2011/10/13 .

³ : بشير م. ، مرجع سابق ، ص19 .

المجتمع الرأسمالي الغربي المتطور ، مما يجعل سكان الجنوب خاصة فئة الشباب تتطلع للوصول إلى هذا العالم الذي تنقل أخباره و وسائل الإعلام و الاتصال الواسعة الانتشار.*

أصبح تأثير وسائل الإعلام وخصوصا تكنولوجيات الإعلام الحديث يتنامى بشكل متزايد ، و يساهم في تشكيل القابلية لدى الشباب في بلدان جنوب المتوسط و دفعهم للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا . أغلبهم أصبحوا يعتمدون بشكل متزايد على تقنيات الإعلام الحديث وخصوصا شبكات التواصل الاجتماعي، للتواصل مع نظرائهم الأوروبيين أو المهاجرين في أوروبا ،بحثا عن فرص الهجرة ،فبموازاة الأسباب الأخرى لظاهرة الهجرة غير الشرعية فإن مسؤولية الإعلام ووسائل التثقيف العامة كالسينما أصبحت قائمة . من جهة أخرى نجد هناك التأثير الذي تلعبه وسائل الإعلام لدول الجنوب ، إذ أن برامج التعليم و التثقيف العامة لوسائل الإعلام في دول الجنوب لا تواكب تطلعات الشباب و لا تستجيب لطموحاتهم لذا أصبحوا لا يتابعونها و لا يتقنون فيها .¹

وسائل الإعلام و التكنولوجيات الجديدة المتطورة أصبحت تمكن مواطني دول الجنوب الفقيرة من معرفة مستويات التطور في الدول المتقدمة ، الأمر الذي يدفعهم لإتباع كل الطرق من أجل الالتحاق بهذه الدول و لو على حساب حياتهم كاللجوء إلى السفر بطرق غير قانونية .

وسائل الإعلام و الاتصال لها تأثير كبير في الدفع للهجرة غير الشرعية فهي تلعب تأثير على مستويين أولا: عن طريق الصورة النمطية التي تنقلها عن الحضارة الأوروبية عبر كل الوسائل خاصة و وسائل الاتصال الجماهيرية ، ثانيا : عبر التأثير السلبي الذي يلعبه هذا الإعلام في الدول المصدرة و الذي يظهر بعيد عن تطلعات المواطنين و لا يلعب دور في توعية الشباب عن مخاطر الهجرة و تداعياتها .

المطلب الثالث : صور النجاح الاجتماعي للمهاجرين العائدين :

بالإضافة إلى كل العوامل التي تم ذكرها فهناك عوامل تدفع للهجرة منها ما يتعلق بصور النجاح الاجتماعي التي يظهر عليها المهاجر خلال عودته في العطل ، و الذي يحمل الصورة الايجابية عن حضارة تلك الدول المستقبلية .²

عودة المهاجرين الذين حققوا النجاح في دول المهجر يعد عامل محفز يدفع المهاجرين إلى المغامرة من أجل الوصول إلى دول الشمال . ففي أغلب الحالات فإن المهاجرين العائدون يحملون صورهم ايجابية عن الدول الأوروبية و الفرص التي أتاحت لهم بها ، ما يدفع المواطنين الأفارقة للهجرة سعيا لتحقيق وضع أحسن .

* : للإطلاع عن الدور السلبي الذي تلعبه وسائل الإعلام انظر كتاب la société de consommation - Jean Baudrillard .
¹ : منصف السليمي ، " الهجرة غير الشرعية : حين تبدأ أحلام الهجرة من الانترنت و تنتهي في أعماق البحر ، " على الموقع : <http://www.dw-world.de/dw/article/0,,5554683,00.htm> تاريخ التصفح : 2011/08/15 .

² : khachani , op. cit , p. 12 .

المبحث الرابع : عوامل تحول الجزائر إلى دولة عبور للمهاجرين الأفارقة .

الهجرة بشتى أنواعها إلى الجزائر تعود لتاريخ قديم غير أن الهجرة غير الشرعية تزايدت وتيرتها في العقود الأخيرة ، هذا يفسر بعدة عوامل تتعلق بالأحداث السياسية التي شهدتها إفريقيا و التي ساهمت بشكل كبير في تحويل اتجاهات الهجرة إلى دول شمال إفريقيا و بالخصوص إلى الجزائر ، و التي تتمثل في عدة عوامل .

المطلب الأول :التحولات السياسية في إفريقيا الغربية :

شهدت بعض دول إفريقيا الغربية عدة أحداث دفعت بحركة الهجرة نحو الشمال الإفريقي ،من بينها كوت ديفوار هذه الدولة التي تعتبر حسب المتخصصين بأنها بلد الهجرة بحكم موقعها الاستراتيجي كونها تقع على ساحل المحيط الأطلسي .¹

كانت كوت ديفوار البوابة الرئيسية التي تستقطب المهاجرين القادمين من الدول الإفريقية المجاورة غير أن أولئك المهاجرين أصبحوا يتجهون شيئاً فشيئاً نحو دول شمال إفريقيا ، خاصة الجزائر مع بداية دخول كوت ديفوار في أزمة غير معلنة منذ 1994 م ، مع تفجر الأزمة في 2002م باندلاع الحرب الأهلية و ما رافقها من انهيار اقتصادي ، لم تعد كوت ديفوار تستقطب هؤلاء المهاجرين بحيث بدأت موجات الانتقال إلى اتجاه آخر في اتجاه دول شمال إفريقيا بما فيها الجزائر . تزامن هذا التحول في اتجاه الهجرة مع دخول الجزائر في أزمة منذ 1992 م ، فخلال هذه الفترة انحصرت المراقبة في الحدود الجزائرية على الحركات الإرهابية و المهربين خاصة في الحدود الشمالية في حين الرقابة على الحدود الجنوبية الواسعة عرفت تراجع كبير ، الأمر الذي سمح بدخول العديد من المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود الجنوبية للبلاد .²

بلغت الأرقام سجل حوالي نصف مليون شخص هربوا من كوت ديفوار بين سبتمبر و افريل 2002م كما سجل حوالي 200 000 من المهاجرين القادمين من بوركينافاسو تركوا كوت ديفوار هروبا من العنف و الحرب . مع نهاية شهر مارس سجل حوالي 40 000 مهاجر من مالي عادوا إلى ديارهم هروبا من العنف ، هذا عن نسبة الفارين من غرب أفريقيا ، أما فيما يتعلق بنسبة المهاجرين الذين دخلوا للجزائر فمع نهاية 1990م و بداية سنوات 2000م فقد تزايدت موجات المهاجرين الأفارقة تجاه دول المغرب بما فيها الجزائر ، إذ ارتفع عدد الموقوفين الذين تتراوح جنسياتهم بحوالي 40 جنسية ، فخلال سنوات 2002م و 2006م تم إيقاف حوالي 6000 شخص .³

تدهور الوضع الأمني في كوت ديفوار و ما صاحبه من ركود اقتصادي حوّل دول شمال إفريقيا خاصة الجزائر و المغرب إلى دول عبور و مقصد للمهاجرين الأفارقة ، الذين كانت قبلتهم في السابق كوت ديفوار لما تعرفه من فرص اقتصادية هامة .

¹ : جمهورية ساحل العاج ، على الرابط : http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Cote-d-ivoire/Sec02.doc_cvt.htm تاريخ التصفح ، 2011/09/13.

² :N . khaled et al , op.Cit., p. 6,7.

³ : *ibid.* , p . 7.

المطلب الثاني : تغير السياسة الليبية تجاه الهجرة الإفريقية :

بالإضافة إلى الأحداث التي عرفتها بعض دول إفريقيا الغربية فإن الهجرة تأثرت بسياسة بعض الدول الإفريقية تجاه المهاجرين غير الشرعيين و نقصد بذلك ليبيا ، بحيث أثرت سياستها تجاه الهجرة بعد سنوات 2000 على تحويل اتجاه الهجرة من شرق أفريقيا إلى شمالها . أثر تدهور الوضع الأمني في غرب أفريقيا على تحويل موجات الهجرة إلى شرق إفريقيا ، فقد سُجِّلَ هناك تزايد كبير لموجات الهجرة العابرة للصحراء نحو ليبيا سواء من الدول المجاورة أم من إفريقيا الغربية ، أين تحولت ليبيا بسرعة إلى قطب أساسي للهجرة في إفريقيا الشمالية . التحولات التي عرفتتها السياسة الخارجية الليبية خلال سنوات التسعينات ، ضاعفت من عدد المهاجرين خلال الحصار الجوي و التجاري الذي فرضه مجلس الأمن الدولي عليها منذ 1992 إلى 2000 تضاعفت تيارات الهجرة غير الشرعية بشكل غير مسبوق للمهاجرين القادمين من الدول الإفريقية ، كما ضاعف ذلك من شبكات الهجرة العابرة للصحراء . هذا التضاعف جاء كرد فعل تجاه الحصار و رغبة في فك العزلة الدولية المفروضة عليها . سهلت ليبيا في إطار سياستها الإفريقية عملية دخول العمال المهاجرين الأفارقة للعمل بليبيا ، بهذا تحولت ليبيا في ظرف سريع إلى دولة مستقبلة للمهاجرين القادمين من عدة دول إفريقية كالسودان ، الشتاد و النيجر.¹

مع بداية سنوات 2000 حدث هناك تحول آخر في السياسة الليبية تجاه الهجرة و التي جاءت نتيجة لتزايد عدد المهاجرين الأفارقة ، الأمر الذي أدى إلى مظاهرات عنيفة مناهضة للمهاجرين كنتيجة لمواجهة عنيفة بين الليبيين و العمال المهاجرين خلفت حوالي 130 قتيل من المهاجرين . هذه الأحداث دفعت السلطات الليبية إلى إتباع سياسة شديدة تجاه المهاجرين ، سواء سجنهم في معسكرات أو طردهم خارج ليبيا بحيث طردت حوالي 145000 مهاجر أصلهم من دول إفريقيا جنوب الصحراء . هذه السياسة أدت إلى تحويل دول شمال إفريقيا إلى دول عبور و مقصد للمهاجرين .²

هذه السياسة المشددة تجاه المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة تزامنت مع بداية رفع الحصار عليها بحيث بدأ الحوار مع أوروبا خاصة إيطاليا ، هذا أدى إلى تحول في اتجاه الهجرة نحو الشمال الإفريقي خاصة الجزائر و المغرب .³

التحولات التي عرفتتها السياسة الليبية تجاه المهاجرين كان لها أثر كبير على تحويل اتجاه الهجرة خاصة إلى شمال إفريقيا لاسيما إلى الجزائر . لأن أغلب المهاجرين الأفارقة الذين كانوا في ليبيا شرعوا في الانتقال لدول الجوار و أكثر من تضرر هي الجزائر بحكم القرب الجغرافي من ليبيا.

بالإضافة إلى العوامل السابقة هناك عدة أحداث سياسية أخرى أدت إلى تحويل الهجرة إلى شمال إفريقيا منها ما يتعلق بالعنف في نيجريا ، فخلال السبعينات أصبحت نيجريا مركز يستقطب المهاجرين الأفارقة

¹ : Hein de Haas, Le mythe de l'invasion . Migration irrégulière d'Afrique de l'Ouest au Maghreb et en Union européenne , Travail de recherche de l'IMI , (octobre 2007) , pp.12-14 . sur le lien suivant : <http://www.imi.ox.ac.uk/pdfs/le-mythe-de-linvasion> . consulté le 19/08/2011.

² : ibid., p. 15,16.

³ : N khaled et al , op.cit., p.06

باعتبارها دولة بترولية ، و لكن مع بداية انهيار أسعار النفط في 1981 أدت إلى فترة الكساد الاقتصادي المصحوب بضغط و عنف سياسي ، الشيء الذي دفع بنيجريا إلى إتباع سياسة جديدة تجاه المهاجرين والتي تتمثل في طردهم إذ طردت حوالي مليوني من المهاجرين . و تحولت بذلك نيجريا من دولة مستقبلية للمهاجرين إلى دولة مصدرة لهم ، إذ أصبح النيجيريون ينتقلون إلى الدول التي تتمتع بوضع اقتصادي أفضل . هذا الوضع ساهم في خلق الشتات ما دفع إلى البحث عن اتجاهات أخرى من بينها دول الشمال الإفريقي للتوجه بعدها إلى الجنوب الأوروبي .¹

المطلب الثالث : خصوصية الموقع الجغرافي الجزائري .

من بين العوامل التي تجعل من الجزائر قبلة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا هو موقعها الجغرافي ، تعد الجزائر بمثابة حلقة وصل بين أوروبا و إفريقيا و بالتالي فهي منطقة عبور و تنقل الأفارقة في اتجاه أوروبا . الجزائر بحكم موقعها تشكل مركز عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء خاصة و أنها تتقاسم حدودها مع عدة دول من إفريقيا .

بحكم الانتماء الجغرافي للجزائر هذا جعلها معبر للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة . و بهذا يعد هذا الانتماء من العوامل الأساسية في الهجرة غير الشرعية ، ذلك أن الجزائر تنتمي إلى مجال جغرافي يشكل نقطة عبور إلى الشمال .

و بناء على مفهوم الانتماء الجغرافي فالجزائر تعد معبر أساسي للأفارقة بحكم أنها حلقة وصل بين الشواطئ الجنوبية للمتوسطي و الشواطئ الشمالية منه ، فموقع الجزائر و قربها من أوروبا و طول الحدود الصحراوية جعلتها تجلب الأفارقة . الجزائر تتمتع بطول حدودها إذ يقصدها الأفارقة للتحرك نحو الشمال . فمثلا حتى من يريد التوجه إلى تونس و المغرب من إفريقيا جنوب الصحراء ، يضطر للعبور عبر الصحراء الجزائرية ذات المساحة الواسعة .

بالإضافة إلى أهمية الموقع الجغرافي للجزائر فإنها تتميز كذلك باتساع حدودها فهي أكبر الدول المتوسطية مساحة ، هذه الشساعة تجعل عملية المراقبة صعبة بالخصوص من الناحية الجنوبية المترامية الأطراف إذ أن الحدود البرية الصحراوية تشكل حوالي 80 % من طول حدود الجزائر . ما زاد من التوجه للعبور عبرها هو ميزة هذه الحدود فهي سهلة العبور بسبب الطبيعة الجغرافية للمنطقة .²

تحول الجزائر إلى دولة عبور يرجع إلى وقوعها في منطقة تتميز بالوحدة الطبيعية بين دول جنوب الصحراء و دول المغرب العربي ، فمن خلال الصحراء الإفريقية الكبرى تتصل دول جنوب القارة بدول الشمال المغاربية . هذا ما جعل دول المغرب العربي تتحول إلى ممر حتمي للمهاجرين السريين الأفارقة القاصدين الضفة الأخرى للمتوسط ، متبعين طرقا كانت تاريخيا معبرا لقوافل تجارية بين دول جنوب الصحراء و دول شمال إفريقيا أين يتجمعون في مدن كانت تعد مراكز تجارية هامة للاتصال و التبادل ، أما

¹ : De Haas, *op.cit.*, pp. 10,11.

² : Hocine Labdelaoui , *la gestion des frontieres en Algeries* , CARIM (R. R.2008/02) , P. 3. Disponible Sur le site suivant : www.carim.org.

اليوم فقد أصبحت تلك المدن مركزا لتجمع المرشحين للهجرة غير الشرعية القادمين من دول جنوب الصحراء كمالي ، النيجر ، التشاد ، نيجريا و غيرها من الدول .¹

من بين العوامل التي تزيد من حركة الهجرة غير الشرعية عبر الجنوب الجزائري هو ما يرتبط بخصوصية المجتمعات الصحراوية ، خاصة مجتمع الطوارق المتواجدين بين الجزائر ، النيجر و مالي و الذين يتمتعون بنوع من حرية التنقل بقوافلهم التجارية بين الحدود.

أغلب هؤلاء الذين يتحركون عبر الحدود الجزائرية هم من البدو و الرحل الذين تجوب قوافلهم التجارية منطقة الصحراء الكبرى ، بهدف الاتجار في التمور و العطور و التوابل و غيرها .²

الجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي و بوصفها تتميز باتساع حدودها لاسيما الجنوبية التي يصعب مراقبتها ، ما جعلها تشكل معبر للأفارقة القادمين سواء من دول الجوار خاصة مالي و نيجر أو دول إفريقيا جنوب الصحراء للوصول إلى شمالها ، الذي يشكل بدوره بوابة للولوج إلى الضفاف الأوروبية .

هناك العديد من العوامل التي تتحكم في حركة الهجرة و التي ساعدت على تدفق الهجرة غير الشرعية الإفريقية إلى أوروبا ، و بالتالي فحركة الهجرة لا تفسر فقط بالاعتماد على اتجاه تنظيري واحد لأن كل العوامل تتداخل فيما بينها ، سواء كانت عوامل جذب أو دفع أو تلك التي تتعلق بدول العبور .

و يمكن في الأخير تلخيص دوافع الهجرة من خلال ما صرح به رئيس الوزراء السابق الإسباني خوسي ماريا اثنار :

" ... لو كنت مواطنا من دول الجنوب لغامرت أكثر من مرة حتى الوصول إلى أوروبا ."³

أهم العوامل التي تتسبب في الهجرة هي الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها معظم الدول الإفريقية و التي زاد من تفاقمها طبيعة النظام الاقتصادي العالمي القائم على التبعية و الاستغلال ، و التي يضاف إليها الظروف الأمنية المتدهورة التي عقدت بدورها الوضع الاقتصادي ، غير أن هناك عوامل أخرى تساعد و تعمل على زيادة وتيرة الهجرة غير الشرعية ، و هي العوامل المتعلقة سواء بالظروف الطبيعية كالجفاف و كذلك العوامل الجغرافية التي تتعلق بالقرب الجغرافي و الطبيعة الجغرافية لبعض الدول كالجزائر . كل هذه العوامل تدفع بالمواطن الأفريقي إلى هجرة موطنه للحصول على مستوى معيشة أفضل و مستوى حياة أفضل بتحقيق أكبر قدر من الاستقرار و الرضي . بهذا تعتبر العوامل الاقتصادية و السياسية أهم العوامل المؤدية لهذه المأساة الإنسانية التي تكبد الدول الإفريقية خسائر بشرية كبيرة جدا .

ظاهرة الهجرة غير الشرعية حولت بعض الدول إلى مراكز مصدرة للهجرة و أخرى مستقبلية لها ، لكن هناك العديد من الدول أصبحت تشهد الظاهرة بحكم موقعها الجغرافي ، و تحولت بذلك إلى مراكز عبور أساسية و هو الوضع الذي أصبحت تشهده الجزائر و هو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثالث .

¹: دننن ، مرجع سابق ، ص 1.

²: سؤال وجواب: "من هم الطوارق وما هي جذور مشكلاتهم"، على الرابط:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid_7003000/7003278.stm تاريخ التصفح ، 2011/08/19 .

³: فرج يوسف أمير ، مكافحة الاتجار بالبشر و الهجرة غير الشرعية طبقا للوائح و المواثيق و البروتوكولات الدولية ، (الإسكندرية : المكتب العربي الحديث ، 2011) ، ص. 146.

الفصل الثالث

الهجرة غير الشرعية عبر الجزائر

Créé avec

 **nitro**^{PDF} professional

télécharger la version d'essai gratuite sur nitropdf.com/professional

الهجرة غير الشرعية ظاهرة تُعرف بانتشارها العالمي ، فأغلب دول العالم تشهدا سواء بوصفها دول عبور ، مقصد أو منشأ . الجزائر بدورها تشهد الظاهرة بأبعادها الثلاثة فهي دولة مصدر ، مقصد و عبور للمهاجرين غير الشرعيين . ترتبط الهجرة غير الشرعية عبر الجزائر أساسا بموقعها الجغرافي الذي من خلاله تتدفق أفواج المهاجرين غير الشرعيين ، عبر استخدام أساليب متنوعة يبتكرها المهاجرون استكمالاً لرحلتهم إلى أوروبا أو للبقاء بالجزائر في حالة فشل المشروع الأول .

المبحث الأول : الموقع الجغرافي الجزائري و خصائص الحدود البرية .

من بين العوامل التي تعمل على تحفيز الفرد للقيام بمغامرة الهجرة غير الشرعية ، ما يتعلق بالعوامل الجغرافية ، إذ يتجه المهاجر إلى النقاط القريبة من المكان المنشود . الجزائر من منظور جغرافي و في إطار الحديث عن الهجرة غير الشرعية نجد أنها تقع ضحية لموقعها الجغرافي المميز .

المطلب الأول : الموقع الجغرافي للجزائر :

تحتل الجزائر موقع جغرافي استراتيجي هام ، فهي تعد كحلقة وصل لعبور و تنقل الأفراد القادمين من الصحراء و من إفريقيا الشرقية في اتجاه أوروبا . تقع الجزائر في الشمال الإفريقي يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط و يمتد طول شريطها الساحلي على مسافة تقدر بحوالي 1200 كلم ، من الشرق تحدها كل من ليبيا و تونس ، من الجنوب الشرقي نجد النيجر و من الجنوب الغربي يحدها كل من مالي ، موريتانيا و الصحراء الغربية و أخيرا من الغرب تحدها مملكة المغرب . تمتد الجزائر على مساحة تقدر بحوالي 2.381.741 كلم² ، ه ذه المساحة جعلتها تصبح أكبر الدول المتوسطية مساحة ، و قد رُسمت على الحدود الجزائرية طرق و معابر على مر العصور من طرف القوافل التجارية أو من طرف الغزاة كما شكلت بحكم هذا الموقع أرض وصول لؤلئك القادمين من البحر ، و ذلك بداية بالتواجد الفينيقي إلى الاحتلال الفرنسي¹ .

و بالنظر إلى هذا الموقع الاستراتيجي فإن الجزائر تحولت إلى مركز هام لعبور المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة المتجهين إلى أوروبا .

تبلغ الحدود البرية الجزائرية حوالي 6343 كلم في حين البحرية تبلغ حوالي 1200 كلم . هذا الطول يشكل في الواقع عائق في المراقبة ، لأن الأمر يتطلب آليات متطورة من ناحية و تعاون مع دول الجوار من ناحية أخرى² .

يكتسي الموقع الجغرافي الجزائري أهمية كبيرة بالنسبة لحركة الهجرة باعتبارها حلقة وصل بين إفريقيا و أوروبا ، هذا راجع إلى جملة من الخصائص الحيوية لهذا الموقع ، الذي يجمع بين ميزات نادرة استمدتها من توسطه لخارطة العالم القديم . فهو جسر التقاء بين أوروبا و إفريقيا و بين المغرب العربي والشرق الأوسط ، و يعد ممرا حيويا و قناة اتصال عالمية برا ، بحرا خاصة في حوض المتوسط باعتبار

¹ : Labdelaoui , op.cit., p. 1.

² : loc. cit .

أن هذا الأخير واحد من أهم المراكز الأساسية الذي شكل عبر التاريخ حلقة اتصال اقتصادي و إنساني بين دول الجنوب و الشمال .

من خلال هذا نجد أن العامل الجغرافي يعد محدد أساسي لمعرفة حركة الهجرة و هذا انطلاقا من الموقع الجغرافي الاستراتيجي مع الأخذ في الاعتبار المساحة ، طول الحدود و كذلك طبيعة التضاريس.* ما زاد من أهمية الموقع الجزائري هو انتمائها إلى مجالات جغرافيا مختلفة ، فهي تعد مركز المغرب العربي و الدولة الوحيدة التي لها حدود مشتركة مع كل الدول المغاربية ، كما أن تواجدها في شمال القارة الإفريقية يعد بعدا استراتيجيا هاما باعتبارها تجاور أوروبا ، من ناحية أخرى تشكل جزءا من العالم العربي في امتداده من الخليج إلى المحيط ، أما الناحية الجنوبية فهي تجاور دول الساحل الصحراوي خاصة نيجر و مالي التي تقاسمها جزءا كبيرا من الصحراء الكبرى .¹

الجزائر التي تتميز بطول حدودها و شساعة مساحتها تحولت إلى نقطة عبور أساسية للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء ، خاصة و أنها تتقاسم حدودها مع عدة دول هذا ما جعلها تكون مفتوحة على كل الاتجاهات للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة ، و هو الأمر الذي يتطلب إمكانات بشرية و مادية و تقنية كبيرة لرقابتها .

المطلب الثاني : خصائص الحدود البرية الجزائرية :

سننظر لدراسة خصائص و أهمية الحدود البرية فقط باعتبارها المسلك الرئيسي للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة.

تتميز الحدود البرية الجزائرية بعدة مميزات ، اقتصادية و اجتماعية تتمثل في كون البعض من حدودها ذات طبيعة جبلية و هذا من الناحية الشمالية ، و أخرى تتميز في كونها ذات طبيعة صحراوية تغطيها كثبان الرمال على مساحة واسعة و تسود بها سلاسل جبلية صخرية كسلسلتي الطاسيلي و الاهقار في الجنوب .² تتميز الحدود الشرقية و الغربية من الناحية الشمالية بتضاريس متباينة ، فهناك امتداد للسهول الساحلية و سهول الهضاب العليا بالإضافة إلى المناطق الشبه جافة و مناطق أخرى تقع على حدود الأطلس الصحراوي ، ما يعني تنوع في التضاريس في المكان الواحد . أما الحدود الجنوبية فهي الأطول إذ تمتد على طول يقدر بحوالي 80 % من طول الحدود الجزائرية ، من خلال طولها و طبيعة تضاريسها تتميز بكونها يسهل اختراقها .³

* الجزائر بمساحتها المقدرة بـ 2.381.741 كلم أصبحت أكبر بلد إفريقي و عربي من حيث المساحة و العاشرة عالميا بعد أن تقلصت مساحة جمهورية السودان بنسبة 25 % و ذلك بعد انفصال جنوب السودان عن السودان في 9 يوليو 2011 م ، و أصبح بذلك يشغل مساحة تقدر بحوالي 1.882.000 كلم .

¹ : عبد السلام قريفة ، دور الجزائر في إطار المغرب العربي ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية ، 2004/2003) ، ص. 14.

² : Labeledaoui ,op. cit., p. 2 , .

³ :loc.cit .

طول الحدود الجزائرية خاصة في الناحية الجنوبية يعد عامل أساسي لتفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الجزائر خاصة و أنها مترامية الأطراف .

أطول الحدود الجزائرية نجدها مع المغرب في الناحية الغربية و التي تمتد على حوالي 599 كلم تتميز بتضاريس جبلية و مناطق شبه جافة و صحراوية من الجنوب . أما طول الحدود مع موريتانيا فهي تمثل فقط حوالي 463 كلم تمتد على منطقة صحراوية ، في حين الحدود الجزائرية مع الصحراء الغربية لا تتجاوز 42 كلم ، من الناحية الجنوبية طول الحدود التي تفصل الجزائر مع مالي تتميز بطولها إذ تشكل حوالي 376 كلم ، تمتد على منطقة صحراوية تخترقها المسالك التجارية . أما الحدود مع النيجر فهي أقل طولاً مقارنة مع مالي و تقدر بحوالي 956 كلم تغطي منطقة صحراوية تخترقها المسالك التي رسمتها القوافل التجارية و قوافل الطوارق . من الناحية الشرقية الحدود مع ليبيا تقدر بحوالي 982 كلم تغطي منطقة صحراوية كغيرها من الحدود الجنوبية ، أما طول الحدود مع تونس فهي تشكل 962 كلم تتميز بتضاريس جبلية و سهلية . بناء على هذه التضاريس الجغرافية للحدود الجزائرية نجدها تشكل صعوبة في المراقبة فالطبيعة الجبلية في الشمال لا تسهل عملية الرقابة على تنقل الأفراد¹.

من خلال هذه الخصائص يتبين لنا أن الحدود الجزائرية تتطلب إمكانات كبيرة لإدارتها و ضمان رقابتها . كما أن العامل الجغرافي المتمثل في موقع الجزائر يعد عامل أساسي لتفسير تدفقات الهجرة عبرها.

المطلب الثالث : آليات إدارة الحدود الجزائرية :

شساعة الحدود الجزائرية تتطلب آليات لضمان رقابتها و في هذا الإطار تعتمد الجزائر على عدة آليات لإدارة حدودها ، و تتمثل في مواردها البشرية و كذا وسائلها القانونية و المادية . مع تزايد التهديدات العابرة للحدود كالإرهاب و الهجرة غير الشرعية و التهريب لا تتواني الجزائر في استثمار تكنولوجيا المراقبة الجد متطورة .²

في هذا الإطار تستخدم الجزائر عدة آليات لإدارة حدودها سواء كانت وسائل مادية أو تنظيمية ، كما تعتمد في هذا الصدد على عقيدة تتضمن أربع مبادئ أساسية لتسيير الحدود و التي تتمثل فيما يلي :

مبدأ عدم المساس بالحدود: يقوم على عدم المساس بها و احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار و المعروف أن هذا المبدأ يشكل أحد المبادئ الأساسية الذي تتميز به السياسة الجزائرية في محيطها .

مبدأ السيادة : و هو المبدأ الذي يكرسه دستور 1996 و المُتضمن في المادة 12 منه* و الذي يسمح للجزائر بممارسة سيادتها على كل إقليمها برا و جوا ، و ذلك وفقا لمعايير القانون الدولي و المعاهدات المبرمة مع الدول الأخرى .

¹: *ibid.*, p. 3.

²: مليكة آيت عميرات، " إفريقيا قارة مريضة بحدودها"، مجلة الجيش، ع. 544، (نوفمبر 2008) ص. 35 .
* : للإطلاع على مضمون المادة أنظر الفصل الثالث من الدستور الجزائري 1996 .

مبدأ حسن الجوار و عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى : المبدأن مترابطين فيما بينهما و هما من المبادئ التي تكرست غداة الاستقلال و التي كرسها فيما بعد دستور 1996 في " المادة 28 " ، هذا المبدأ الذي تطبقه الجزائر في علاقاتها مع الدول الأخرى توازيا و احتراما لميثاق الأمم المتحدة .

مبدأ فصل الحدود و تنمية المناطق الحدودية : فصل الحدود البرية الجزائرية تم من خلال إبرام اتفاقيات مع الدول الحدودية الستة ، لقد تم ذلك بسهولة مع كل من نيجر مالي و موريتانيا في حين كانت هناك بعض الصعوبات مع كل من تونس المغرب و ليبيا ، بسبب الاختلافات حول كيفية فصل الحدود و ترسيمها . لقد كانت الجزائر على يقين أن الأمن لا يتكسر فقط على الحدود من خلال عملية فصلها لذا كرس مبدأ آخر و هو مبدأ تنمية المناطق الحدودية ، فمثلا أبرمت معاهدة مع المغرب حول الاستغلال المشترك لمناجم غار جبيلات ¹ .

تعتمد الجزائر على الدعائم و الآليات القانونية لإدارة حدودها ، و يتعلق الأمر بمجموع القوانين التي تنضم عملية دخول و خروج الأفراد سواء الجزائريين أو الأجانب فيما يتعلق الوسائل البشرية و المادية المسخرة في عملية مراقبة الحدود تتمثل في عدة مؤسسات تابعة للدولة * و التي تتمثل فيما يلي :

✓ **الشرطة الجزائرية :** تأسست منذ 22 جويلية 1962م و التي تتوفر بها عدة مديريات أهمها شرطة الحدود التي تسهر بدورها على مكافحة الهجرة غير الشرعية .

✓ **الدرك الوطني :** تأسست منذ 23 أوت 1962م و الذي يسهر على ضمان الأمن و الحماية العامة على التراب الوطني بما فيها الحدود .

✓ **مصالح الديوان الجزائرية :** منذ 1962 م و لها دور في رقابة التنقل عبر الحدود .

✓ **الجيش الوطني الشعبي:** تعمل على الدفاع ، مراقبة و حراسة الحدود بناء على ما يتضمنه الدستور الجزائري في المادة 82 منه .

✓ **مصالح حراس الشواطئ :** و هي تابعة لوزارة الدفاع الوطني و تأسست منذ 3 ابريل 1973 م تساهم في عملية مكافحة الهجرة غير الشرعية و حماية الحدود البحرية ² .

المبحث الثاني : طرق الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر و الأساليب المستخدمة للدخول إليها.

أصبحت الجزائر خلال السنوات الأخيرة دولة عبور للمهاجرين غير الشرعيين سواء القادمين من إفريقيا أو من الدول الآسيوية ، الذين يتسللون عبر الحدود الجزائرية .

المطلب الأول : طرق التوغل إلى التراب الجزائري : هناك منافذ يستعملها المهاجرون للدخول إلى التراب الجزائري و أخرى للخروج منها استكمالاً لرحلتهم ، و قبل التطرق إلى هذه المنافذ نستعرض خارطة تبين أهم طرق العبور في القارة الإفريقية و التي تشكل في خلالها الجزائر نقطة أساسية لحركة الهجرة .

¹ : Labdelaoui ,op. cit., p.4-7.

* : لمزيد من التفاصيل حول آليات إدارة الحدود الجزائرية أنظر دراسة الأستاذ لبدلاوي حسين بعنوان : « LA GESTION DES FRONTIÈRES EN ALGÉRIE, CARIM R.R » , (2008/02) sur le lien suivant :

www.carim.org .

² : Labdelaoui ,op. cit.,14-19 .

خارطة رقم 1- تبين أهم طرق الهجرة غير الشرعية في القارة الإفريقية .



Source : Felicien Donat Accrombessy : International movements of populations: Understanding clandestine migration phenomenon through the sub-Saharan Africa developing countries case .p 8.disponible Sur le lien suivant : <http://www.iaos2006conf.ca/pdf/Accrombessy.pdf> , consulté le 01/03/2011

يتبين من خلال الخارطة أن الصحراء الجزائرية تشكل جزء كبير من المجال الذي يعد معبر لتيارات الهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء في طريقها إلى أوروبا .
خلال تحرك المهاجرون الأفارقة نحو شمال المتوسطي يعبرون عبر الجزائر ، باستعمال عدة منافذ للدخول إلى التراب الجزائري و أخرى للخروج منه خلال رحلتهم إلى أوروبا و التي تتمثل فيما يلي:
أ_ طرق الدخول إلى التراب الجزائري: بالنظر إلى طول الحدود الجزائرية خاصة الصحراوية منها ، فهناك طرق يستعملها المهاجرون غير الشرعيين للدخول إلى التراب الوطني و أغلب هذه المنافذ تتركز على الحدود الجنوبية الجزائرية . هناك أربع خطوط و منافذ رئيسية يستخدمها المهاجرين غير الشرعيين للوصول إلى التراب الجزائري و هي :

الخط 1_ فاوا (Gao) بمالي باتجاه عين فزام بالجزائر و الذي يعبر المدينة المالية كدال (kidal) .

الخط 2_ فاوا (Gao) بمالي باتجاه برج باحي المختار بالجزائر مرورا بالمدينة المالية تاساليت (*Tassalit*) ، هاذين الخطين يُعرفان بدخول المهاجرين غير الشرعيين القادمين خاصة من مالي غامبيا موريتانيا ، السنغال ، كوت ديفوار ، نيجريا و غينيا.

الخط 3_ اغاديز (Agadez) بالنيجر نحو عين قزام أو عبر جانت بالجزائر مرورا بالمدينة النيجرية شيرفا (*Chirfa*) .

الخط 4_ غدامس (Ghadamès) بليبيا نحو منطقة برج مسعودة (*Bordj Messaouda*)¹ .

هاذين الخطين الأخيرين يُعرفان بدخول المهاجرين غير الشرعيين القادمين خاصة من النيجر ، بوركينافاسو ، كاميرون ، اثيوبيا ، السودان و دول أخرى من إفريقيا الشرقية و بعض الدول الآسيوية .

ب_ طرق الخروج من التراب الجزائري : هناك عدة طرق للخروج من التراب الوطني و عادة ما يستخدم المهاجرين غير الشرعيين طريقين أساسيين و هما :

الطريق الأول _ و يستخدم من أجل الوصول إلى التراب الليبي و الذي يمر عبر منطقة برج مسعودة التي تقع بالقرب من المدينة الليبية غدامس .

الطريق الثاني _ و هو الذي يستخدم للعبور إلى الحدود المغربية انطلاقا من منطقة مغنية و أحيانا من منطقة بشار² .

ج - مسارات تنقل المهاجرين داخل التراب الجزائري : بالإضافة إلى طرق الدخول و الخروج من التراب الجزائري ، هناك مسارات مرسومة عبر الحدود الجزائرية و بداخل التراب الوطني نجد من أهمها أربع مسارات و تتمثل في :

1- **مسار عين قزام - تمراس - غرداية :** أغلب المهاجرين الذين يدخلون عبر عين قزام يمرون عبر تمراس لتتوجه لعين صالح ثم منطقة غرداية و منها في اتجاه الشمال ، و هناك بعض من المهاجرين يتوجهون من عين صالح نحو ورقلة³.

تعد منطقة ورقلة من بين المراكز الهامة التي تشكل مفترق الطرق للمهاجرين بالإضافة إلى كل من عين امناس و بشار⁴ .

خلال رحلة المهاجرين من مركز غرداية هناك من يتوجه إلى الجزائر العاصمة أو التوجه نحو الغرب و بالخصوص منطقة مغنية ، أو التوجه نحو الشرق في اتجاه بسكرة و عنابة.

2- **مسار تمراس - جنيت :** و هو الطريق الأكثر استعمالا من طرف المهاجرين الصحراويين المطرودين و العائدين من ليبيا و أحيانا من تونس في اتجاه الجزائر ، كما يُستخدم هذا المسار كذلك المهاجرين القادمين من اليزي . كما أن المهاجرين المطرودين من ليبيا أو تونس يدخلون للتراب الوطني عبر معبر دبداب "Dab Dab" للتوجه نحو المدن الشمالية .

¹ : Labdelaoui ,*op.cit.*, p.4.

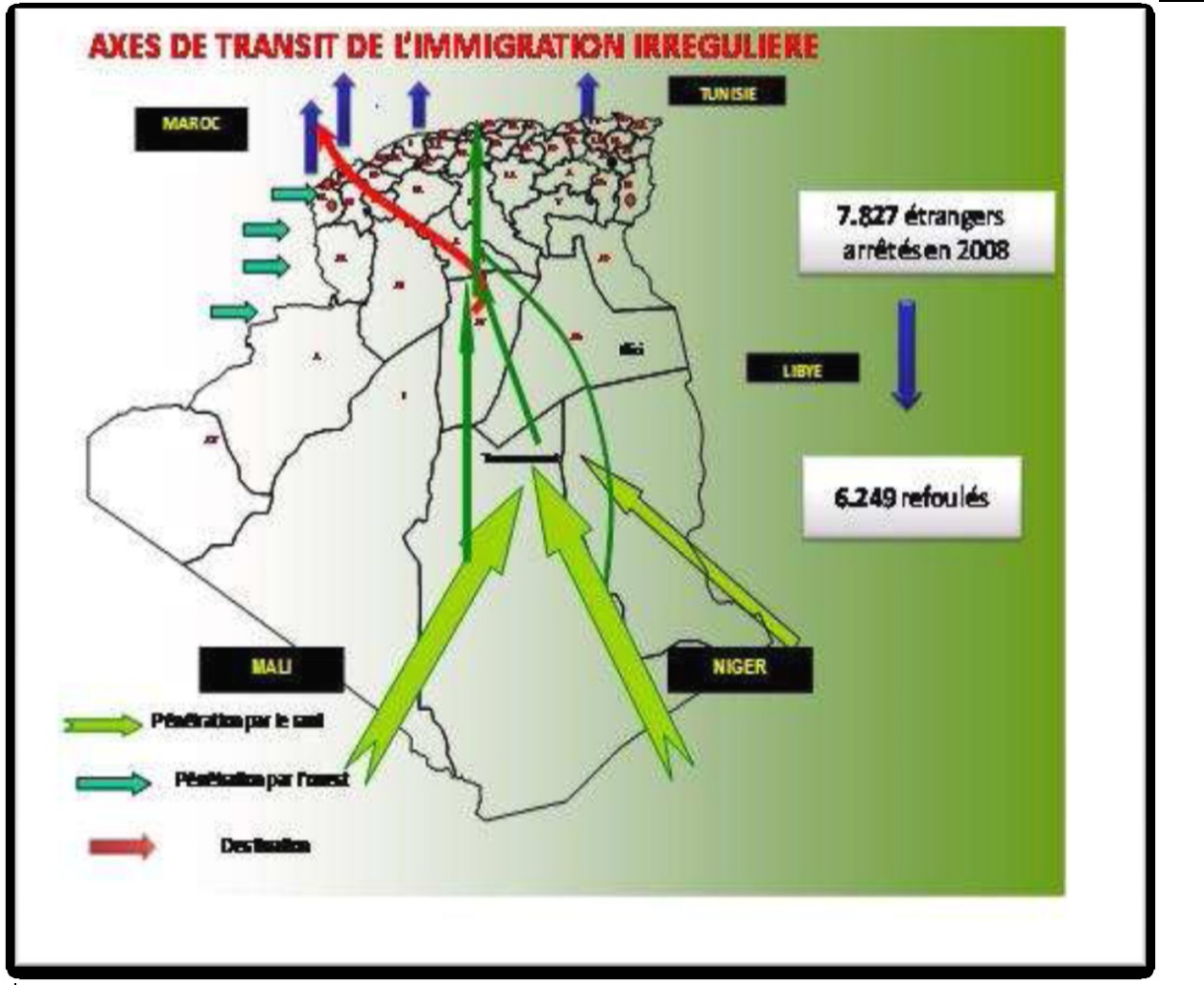
² : *ibid.*, p. 4,5.

³ : N Khaled et al. , *op.cit.*, p.37 .

⁴ : Labdelaoui , *op.cit.*, p. 4.

3_ مسار برج باجي مختار – ادرار : بحيث أن المهاجرين الذين يدخلون من هذا المعبر يتوجهون إلى منطقة رغان Regane، ثم ادرار و بعدها غرداية التي تعد ملتقى المهاجرين القادمين من تمنراست أو جانت و اليزي للتوجه بعدها نحو ولايات الشمال (غرداية، ورقلة).

4_ مسار تينزاواتين – تمنراست : في هذا المسار المهاجرين يتوجهون إلى تمنراست سواء للتوجه نحو اليزي أو نحو ولايات الشمال بإتباع نفس مسار عين قزام – تمنراست – غرداية.¹
خارطة رقم 2- مسالك تنقل المهاجرين غير الشرعيين عبر الإقليم الجزائري.



Source : Mohammed Saïb Musette , Algérie Migration, marché du travail et développement Document de travail , p 61 ,disponible sur le lien suivant : <http://www.ilo.org/public/french/bureau/inst/download/algeria.pdf> consulté le 13/04/2011 .

تبين الخارطة أن هناك عدة مناطق جزائرية تعد محورية في خلال رحلة المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء ، خاصة منطقتي ورقلة و غرداية بالإضافة إلى بعض المدن الشمالية خاصة الغربية منها كمغنية . كما توضح الخارطة أن المناطق الجزائرية المتاخمة لدول الجوار الجنوبية خاصة نيجر و مالي تشكل البوابات الرئيسية لموجات الهجرة القادمة إلى الجزائر .

¹ : N. khaled , op cit ,p 37.38 .

طرق الدخول و الخروج من و إلى التراب الجزائري تتعدد بحكم الموقع الجغرافي و بحكم طول الحدود البرية ، خاصة الجنوبية منها التي تشكل أكبر نسبة من الحدود البرية الجزائرية .
المطلب الثاني : أساليب المهاجرين غير الشرعيين للتوغل عبر الحدود .

الهجرة غير الشرعية ترتبط بالدخول إلى قطر ما دون وثائق أو تسريح ، و هي ممارسة يخترق من خلالها المهاجر قوانين الدخول أو الإقامة في دولة ما و يتحقق ذلك عبر عدة أساليب . المهاجرين الأفارقة بدورهم يستخدمون عدة حيل و أساليب لاستكمال رحلتهم السرية و تتمثل أهم هذه الأساليب فيما يلي :

أ - تزوير الوثائق : أغلب محاولات الهجرة غير الشرعية تتم عبر استعمال الوثائق المزورة ، من أجل طمس الدلائل و تحريف الحقيقة بغية تضليل مصالح الرقابة المعنية ، يتم التزوير عادة من خلال إحداث تغيير في شكل أو محتوى الوثائق الإدارية الرسمية ، إما عن طريق التزييف أو التقليد أو الحصول بغير حق على وثائق رسمية ، يأخذ التزوير شكلين بارزين هما :

التزوير المادي و التزوير المعنوي ، و قد حدد المشرع الجزائري أشكاله بموجب المادتين 223/222 من قانون العقوبات ، من خلال التزوير يتم تغيير الوثيقة الرسمية عن طريق المحو الميكانيكي أو الاستبدال في حين التقليد هو استنساخ وثيقة تشبه الوثيقة الأصلية ، كأن يتم تزوير جواز سفر إذ يتم تقليد معظم المميزات أو العلامات الظاهرة للعين المجردة¹ . و من صور هذا التزوير نجد ما يلي :

الاستعمال غير الشرعي لوثيقة رسمية مُلك للغير : إذ يقوم مستعمل التزوير بانتحال الهوية أو الصفة المدونة على الوثيقة دون إحداث تغيير فيها ، بالتركيز على تشابه الملامح و الصفات بينه و بين صاحب الأصلي للهوية ، هذا النوع من التزوير عادة ما يلجأ إليه الرعايا الأفارقة .

الحصول على وثيقة رسمية بطرق غير شرعية: هذه الطريقة خطيرة باعتبار أن الأثر المادي لا يظهر على الوثيقة أو المستند في حد ذاته إنما يظهر في الملف القاعدي ، يتم هذا النوع من التزوير سواء بالإدلاء بإقرارات كاذبة أو بانتحال اسم كاذب أو بتقديم شهادات كاذبة . تكمن خطورة هذا النوع في كون المراقبة التقنية ليست بإمكانها الكشف عن هذا التزوير المعنوي .

الوثائق المسروقة على بياض : يتم تزوير الوثائق المسروقة على بياض عن طريق تسجيل غير شرعي للبيانات ، و تستعمل في انتحال الهويات و حتى الجنسيات ، تعتبر هذه الطريقة في التزوير خطيرة جدا، كون المستند صحيح في بنيته و خصائصه التقنية² .

خلال عملية التزوير نجد أن المهاجرين الأفارقة يعتمدون طرقا ملتوية لتضليل الأمن و الرقابة ، من بين أكثر الطرق المستعملة من طرف المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة هي الاعتماد على عنصر الشبه لتضليل مصالح المراقبة ، بحيث يستخدم الرعايا الأفارقة عنصر الشبه في الملامح للمرور إلى الأراضي الجزائرية ، ويستغلون التشابه المورفولوجي الكبير بينهم و هو ما يسمى بالمصطلح البوليسي

¹ : " أجهزة الكشف عن الوثائق المزورة سلاح ضد الهجرة غير الشرعية و حماية من الوثائق المقلدة ، " الشرطة ، ع. 98، (جويلية 2011) ،

ص ص. 38، 39.

² : نفس المرجع ص ص. 39، 40.

بـ"البروفايلينغ" profiling، يتم هذا باستخدام جواز سفر ملك للغير تكون درجة التشابه بين صاحب صورة الجواز والمهاجر كبيرة جدا.¹

التزوير و التزييف من أكثر الطرق المستعملة من طرف المهاجرين غير الشرعيين ، و يفسر هذا باعتبار أنه الأكثر نجاعة خاصة و أنه يقوم على التشابه المورفولوجي بين المهاجر و صاحب الوثيقة الأصلي ، ما يسمح بدخول الكثير من الأفارقة الذين تتشابه ملامحهم مع ملامح بعض سكان الجنوب الجزائري.

ب_ اللجوء إلى المفوضية السامية للاجئين بالجزائر « UNHCR » .

من بين الحيل المستعملة من طرف المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين خلال تواجدهم في الجزائر ، هو التوجه إلى المفوضية السامية للاجئين بالجزائر و المطالبة بتسوية وضعيتهم كلاجئين . هذا يسمح لهم بالحصول على بطاقة تمكنهم من الحراك بحرية لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد مرة أخرى . خلال كل هذه الفترة يفتنون من الشرطة استعمالا للوثيقة التي تمنح لهم إلى غاية تسوية وضعيتهم ، و في حالة ما لم يستفيدوا من وضع اللاجئ يصبحون مهاجرين غير شرعيين .²

يتم تسوية وضعية اللاجئين في الجزائر بناء على ما تتضمنه اتفاقية 1951 * الخاصة بوضع اللاجئين و التي تتضمن شروط الاستفادة من وضعية اللاجئ . خلال تواجدهم بمكتب حماية اللاجئين و عديمي الجنسية بوزارة الشؤون الخارجية ، بعد الاستماع لطالبي اللجوء و بالمقارنة مع ما تتضمنه اتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين فإن أغلب المشاكل التي كانت سببا لترك دولهم لا تتوافق مع ما جاء في الاتفاقية . و أغلب قضاياهم تحل على مستوي المحاكم بدولهم ، و استنتجنا أن أغلبهم لا يبحث عن الحماية فحسب بل قد يتطلعون للبحث عن الرفاهية لأنه بالإمكان الاستفادة من وضع اللاجئ في أقرب الدول إليهم ، في حين هم يضطرون للعبور بالدول المجاورة إليهم للانتقال للجزائر . فمثلا منهم من يأتي من كودي فوار يعبر مالي للوصول إلى الجزائر أو من نيجيريا و يعبر النيجر للدخول إلى الجزائر ، الأكثر من ذلك فهم لا يستقرون بالجنوب الجزائري بل ينتقلون للشمال ما يعني أنهم لا يبحثون عن الحماية بل عن الفرص الاقتصادية . و لهذا يمكن القول أن أغلبهم يستعمل طلب اللجوء كحيلة لربح الوقت و الإفلات من الشرطة أو نتيجة لجهلهم بما تتضمنه اتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئ ، و هذا ما يجعلهم يتحولون إلى مهاجرين غير شرعيين .

¹ : سميرة بوطالبي ، "الجزائر محطة استقرار آلاف المهاجرين الأفارقة ، " على الرابط : <http://www.startimes.com/f.aspx?t=15660377> تاريخ النصف 2011/09/18 .

² : مقابلة مع المكلف بالمكتب الجزائري لحماية اللاجئين و عديمي الجنسية بمديرية تنقل و إقامة الأجانب بوزارة الشؤون الخارجية . يوم 2011/07/07 بمكتبه .

* : للإطلاع على مضمون الاتفاقية أنظر : فهرس حقوق الإنسان : الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين على الرابط : <http://www.arabhumanrights.org/chased/ga/refugees-convention51a.html> تاريخ النصف : 2011/07/16 .

مثل هذه الطريقة لا تخفى على السلطات الجزائرية فمثلا خلال تواجدنا بمكتب حماية اللاجئين و عدمي الجنسية وجدنا أن حوالي 95 % من القادمين إلى المكتب لطلب اللجوء ترفض طلباتهم* .

تعود صعوبة الحصول على وضع اللاجئ في الجزائر إلى دخول أشخاص بطريقة غير شرعية إليها ، ويدعون أنهم طالبوا لجوء سياسي ، بينما لا يحوزون على وثائق يستندون إليها في تبرير طلبهم علاوة عن شكوك بشأنهم ، وعلاقتهم بأعمال غير قانونية عُرفوا بها خاصة الأفارقة ، كالاتجار بالمخدرات والتزوير وغيرها ، الأمر الذي يدفع السلطات إلى التشديد في منحهم وثائق عندما يرغبون في إيداع ملفات اللجوء السياسي ، فيما يُفتاد آخرون في حالات أخرى إلى السجون ، أو يفتادون إلى الحدود في إطار الترحيل ، و هناك صعوبة للتفريق بين شخص يحوز على وثيقة رسمية تعطى له لما يودع ملف طلب اللجوء وبين شخص آخر ، قد يكون مهاجر غير شرعي¹ .

خلال رحلة أولئك المهاجرين إلى الجزائر يعتمدون على بعض الآليات الأخرى التي من شأنها تسهيل هذه الرحلة . أهم وسيلة هو اللجوء إلى " الممررون " ، وهم رجال عارفون بمسالك الصحراء و منافذ الحدود ، و يكسبون أموالا طائلة من خلال نقل المهاجرين إلى التراب الجزائري إذ يتم نقلهم غالبا في مركبات بأعداد كبيرة مما يعرض حياة الكثيرين منهم للخطر .

المبحث الثالث : حجم الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الجزائرية .

فيما يتعلق بحجم الظاهرة فإنه لعدة اعتبارات يستحيل تقديم الحجم الحقيقي لهؤلاء المهاجرين الأفارقة الذين يستخدمون الجزائر كدولة عبور أو القادمين للاستقرار بها ، هذا يعود بالدرجة الأولى إلى الطبيعة السرية لهذه الظاهرة . الأرقام التي تقدمها مصالح الأمن تتعلق فقط بالمهاجرين الذين تم إلقاء القبض عليهم في حين قد يتعذر التعرف على عدد الذين تمكنوا من العبور إلى أوروبا ، أو الذين يستقرون في الجزائر و يزاولون نشاطات اقتصادية بها و بالتالي فلا توجد معطيات رقمية دقيقة تحدد حجم الظاهرة . بالإضافة إلى هذا نجد أنه من العوامل التي تحول دون معرفة حجمها ما يتعلق بخصائص الحدود الجزائرية ، التي تتميز بالطول خاصة الحدود الجنوبية مما يجعل مراقبتها من الأمور الصعبة . فالجزائر أصبحت بفعل طول حدودها تحتل مراتب متقدمة عالميا في عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يسجلون فوق أراضيها.

المطلب الأول : حجم الهجرة خلال سنوات 2000 :

بداية من سنوات 2000 أخذت الهجرة غير الشرعية عبر الجزائر في التزايد بناء على الإحصائيات المسجلة لعدد المقيمين غير الشرعيين بها و التي يمكن توضيحها في الجدول التالي :

* : رفض طلبات اللجوء راجع إلى الغموض الحاصل بين وضع المهاجرين غير الشرعيين أو الاجئين، أم طالبي لجوء. كما أشارت إلى ذلك منظمة العفو الدولية في الجزائر و التي أكدت بأن هذه الوضعية ستخلق مشكلة عويصة للجزائر لاحقا. و حول هذا الغموض قال الأمين العام للفرع الجزائري لمنظمة "منيستي أنترناشيونال" في الجزائر السيد لخضاري مؤنس ، حيال الحركة غير طبيعية لليبيين وتونسنيين في الجزائر"، الذين لجأوا هربا من بلدانهم جراء تأزم الأوضاع الأمنية. "لا نعرف إن كان هؤلاء مهاجرين غير شرعيين، أو لاجئين أو طالبي لجوء سياسي"، محذرا من عواقب الغموض فيما يتصل بوضعهم و علاقته بالقوانين الدولية التي يجب احترامها فيما يخص الهجرة واللجوء السياسي .

نقلا عن : محمد شراق ، " طالبت السلطات باحترام حقوق اللاجئين "العفو الدولية" تحذر من غموض يكتنف تواجد ليبيا وتونسنيين بالجزائر" ، الخبر ، عدد 11-08-2011 ، على الرابط : <http://www.elkhabar.com/ar/politique/261752.html> تاريخ التصفح : 2011/10/19

جدول رقم 4- يبين عدد المقيمين غير الشرعيين في الجزائر .

السنة	عدد المقيمين بطريقة غير شرعية في الجزائر
2001	5147
2002	6439
2003	9475
2004	6967
2005	8243
2006	7228
2007	6107
2008	8509
2009	11645
المجموع	69760

المصدر: شوقي نادر ، " واقع الهجرة غير الشرعية في ولاية تمنراست " ، (01 ماي 2011).

على الرابط التالي : <http://acharia.ahladalil.com/t1341-topic>

من خلال النسب الموضحة في الجدول نجد أن الهجرة غير الشرعية في تزايد ملفت للانتباه منذ 2001م ، أين ارتفع عدد المقيمين غير الشرعيين في الجزائر من 5147 خلال سنة 2001 لتصل النسبة إلى 11645 سنة 2009 م . هذا التزايد يعكس التدهور الذي تشهده الدول الإفريقية جنوب الصحراء خلال هذه الفترة ككوت ديفوار ، نيجيريا ، أنغولا ، الصومال و غيرها لأن أغلب المهاجرين إلى الجزائر من الدول الإفريقية . هذا الارتفاع عرف بدوره وتيرة أسرع خلال عام 2011 تزامنا مع تدهور الوضع الأمني في الدول الإفريقية خاصة الدول المجاورة للجزائر كليبيا.

فيما يتعلق بحجم الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر خلال عام 2007 فقد تمكنت مصالح الدرك الوطني من توقيف حوالي 6988 مهاجر غير شرعي ، أغلبهم من إفريقيا . أما خلال سنة 2008م أشارت تقارير وحدات الدرك الوطني أن مجموع المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين بلغ 7838 أجنبا ، أغلبهم أفارقة بزيادة تقدر نسبتها بـ 12 % عن 2007 ما يعني أن الظاهرة تزداد حدتها كل سنة . أغلب المهاجرين يستقرون بتمنراست و أغلبهم من جنسيات إفريقية ، لاسيما من نيجيريا إذ وصل عددهم إلى 4309 ، يليهم أجناب ينتمون إلى الجنسية المالية بإحصاء 954 مالي ، ثم الجنسية المغربية 730 شخص . كما تم توقيف كذلك 551 من النيجر و 447 شخصا من غانا ، وتأتي الجنسيات الأخرى بنسب متفاوتة.

يقدر عدد الجنسيات الأجنبية المضبوطة بتهمة الهجرة غير الشرعية في الجزائر إلى أكثر من 33 جنسية* أغلبها من إفريقيا الوسطى وبلدان الساحل.¹

أهم المناطق التي مستها الظاهرة ، نجد الولايات الحدودية الجنوبية كولاية إليزي التي تمت بها خلال 2008 معاناة 238 قضية أفضت إلى توقيف 3003 شخص ، تتبعها ولاية تمنراست ، والتي تمت بها معاناة 248 قضية متعلقة بالهجرة غير الشرعية ، تم على إثرها توقيف 2412 أجنبيا من مختلف الجنسيات ، ثم ولاية تلمسان التي عولجت بها 202 قضية من طرف الدرك الوطني . الملاحظ أن أغلب المهاجرين الأفارقة هم ذكور ، بتعداد 6882 ذكر غير أن نسبة الإناث بدأت بالتصاعد ، و هذه النسب تتصاعد في كل سنة مقارنة بالسابقة.²

خلال الثلاثي الأول من عام 2009 سجلت وحدات الدرك الوطني معالجة 745 قضية هجرة غير شرعية ، كما تم توقيف 7722 مهاجر إفريقي و وضع 745 آخر تحت الرقابة القضائية ، فيما تم إحصاء أكبر عدد للمهاجرين الأفارقة بـ 5421 مهاجر من نيجيريا ثم المالي بـ 363 مهاجر تم توقيفهم ، إلى جانب توقيف 872 آخر من المغرب ، 38 من النيجر ، 36 من سوريا ، 71 من كودت ديفوار ، 21 من تونس و 31 من الكاميرون و 471 من جنسيات مختلفة.³

من خلال الأرقام المقدمة عام 2009 يبدو جليا أن حركة الهجرة غير الشرعية الإفريقية عبر الجزائر في تزايد مستمر ، و هذا يفسر أساسا بالأوضاع الاقتصادية و الأمنية التي تسوء في بعض الدول الإفريقية . فيما يتعلق بحجم الظاهرة خلال عام 2010م ، فقد أوقفت مصالح الدرك الوطني بولاية تمنراست من جانفي إلى غاية ديسمبر 2010 حوالي 1560 مهاجرا غير شرعي من 23 جنسية إفريقية ، و سجل فيها 238 جنحة للهجرة غير الشرعية والإقامة دون وثائق و طرد في نفس السنة ما لا يقل عن 1544 إفريقي نزع ودخل التراب الجزائري بدون وثائق.⁴

المطلب الثاني : حجم الهجرة غير الشرعية خلال 2011:

الهجرة غير الشرعية عبر الجزائر تعرف تزايد في خلال الأزمات بالدول المجاورة و يظهر ذلك خلال عام 2011 التي ارتفعت ، بسبب تدهور الأوضاع في بعض الدول الإفريقية ، خاصة دول الجوار و بوجه الخصوص ليبيا ، التي دخلت في فترة عنف داخلي أدت إلى هجرة غير مسبوقة لدول الجوار خاصة الجزائر التي يبلغ طول الحدود بينهما أكثر من 900 كلم .

* الأرقام المقدمة حول الهجرة غير الشرعية تبقى نسبية ، و متباينة من مصدر لآخر فمثلا عن جنسية المهاجرين أفادت لنا مصادر بمديرية تنقل و إقامة الأجانب بوزارة الخارجية أن المهاجرين غير الشرعيين يتشكلون من حوالي أكثر من 44 جنسية 98 % منها إفريقية و هذا ما يجعل الظاهرة غير معروفة من الناحية الكمية .

¹ : بوطالبي ، مرجع سابق .

² : نفس المرجع .

³ : م زوليخة ، " طرد 7271 مهاجر إفريقي وإيداع 354 آخرين الحبس المؤقت ، " الفجر ، (2009/05/01) . على الرابط :

<http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=110232%3Fprint> تاريخ التصفح : 2011/05/05

⁴ : فضيلة بودريش ، " 1560 مهاجر غير شرعي إفريقي يقبضة الدرك الوطني في تمنراست ، " الشعب (21 / 01 / 2011) . على الرابط :

http://www.ech-chaab.net/old/index.php?option=com_content&task=view&id=11927 تاريخ التصفح : 2011/05/05 .

الثورة الليبية أثرت بصفة كبيرة على تزايد حركة الهجرة في كل الاتجاهات ، فالكثير منهم اتجه إلى دول الحدود كتونس ، مصر و الجزائر و هو ما يرفع من حجم المخاطر .¹

تزايد حجم الهجرة عبر الحدود التي تفصل الجزائر مع ليبيا ، يعود إلى العامل الجغرافي ، خاصة و أن عدد الأجانب المقيمين بصفة غير شرعية في ليبيا يتراوح بين 1 و 2 مليون ، حسب منظمات دولية . وقد أخذوا في النزوح بصفة جماعية إلى دول الجوار ، خاصة الجزائر تونس ومصر والتشاد . أغلب المهاجرين الذين دخلوا بعضهم يريد الهجرة إلى أوروبا عبر السواحل الجزائرية ، والباقي يرغب في العمل والاستقرار بالجزائر التي تشهد نموا في مشاريع الإنشاءات والبناء . كما نجد أنه خلال أسبوعين ، من 22 فيفري إلى 6 مارس 2011 أوقفت مصالح الدرك الوطني وحرس الحدود في إقليم الناحية العسكرية الرابعة التابع لولاية إليزي وإقليم الناحية السادسة الذي تتبعه مناطق شرق ولاية تمنراست ، حوالي 820 نازح من ليبيا من جنسيات إفريقية ، أغلبهم لا يملك وثائق إثبات هوية ، و 200 آخرين يملكون وثائق هوية لكن دون أي إثبات لإقامتهم بصفة قانونية في ليبيا . الملاحظ أن العدد الأكبر من المهاجرين السريين هم من جنسيات إفريقية .²

هذا التزايد يعكس التدهور المستمر الذي تشهده الدول الإفريقية في كل المجالات ، فالاحتجاجات الشعبية التي تشهدها المدن الليبية المطالبة بتنحية النظام القائم تحت زعامة معمر القذافي ، تسببت في تدفق غير مسبوق للمهاجرين الأفارقة باتجاه الجزائر ، أين فاق عددهم 1300 مهاجر غير شرعي دخل معظمهم التراب الوطني بطريقة غير قانونية هروبا من الأوضاع المتأزمة في ليبيا .³

التزايد المسجل في عدد المهاجرين خلال عام 2011 يفسر أساسا بالعامل الجغرافي ، و الواقع الأمني الذي يسود في ليبيا لأن المهاجرون يفرون بحثا عن مناطق أكثر أمنا .

من خلال الأرقام الواردة عن حجم الهجرة الإفريقية غير الشرعية في الجزائر تكشف لنا أن هذه الظاهرة تعرف انتشارا واسعا ، إذ أصبحت الجزائر تستقطب الأفارقة بأعداد ملفتة للنظر ، و مما زاد من حجمها هو الوضع السياسي الهش الذي يسود في بعض الدول الإفريقية .بالإضافة إلى أثر التدهور السياسي نجد أن ما زاد من حجمها هو عامل القرب الجغرافي ، باعتبار أن موجات الهجرة الوافدة إلى الجزائر مؤخرا آتية من ليبيا التي تتقاسم معها الجزائر حدود طويلة تتطلب في الغالب إمكانات كبيرة لمراقبتها .

¹ : Abdelfattah Dina , "Impact of Arab revolts on Migration, " (CARIM Analytic and Synthetic Notes 2011/68) p.13. disponible sur le site suivant: www.carim.org consulté le 20/12/2011.

²: محمد بن احمد ، " الدرك الوطني وحرس الحدود بالجنوب في حالة تأهب قصوى ، " الخبير ، ع . 08/03/2011 م : على الرابط : <http://www.elkhabar.com/ar/autres/hadath/246775.html> تاريخ التصفح : 2011/05/05 .

³: كريم شنقيطي ، " ترحيل أزيد من 1000 رعية إفريقي إلى بلدانهم ، " الخبير ، ع . 17-03-2011 على الرابط : <http://www.elkhabar.com/ar/autres/hadath/247703.html> ، تاريخ التصفح 28.09.2011 .

المبحث الرابع : الجزائر من دولة عبور إلى دولة مقصد للمهاجرين غير الشرعيين .

تواجد الأجانب بالجزائر ظاهرة معروفة خاصة خلال الفترة الكولونiale و حتى السنوات الأولى من الاستقلال ، لقد تضاعف عددهم خلال استفاد الجزائر للعمال و الكفاءات من الشرق الأوسط و الدول الاشتراكية لسد حاجات الاقتصاد الوطني ، غير أن نسبة الأجانب بالجزائر تراجعت خلال فترة التسعينات لأسباب أمنية باستثناء المنطقة الجنوبية . و بعدها بدأت مرحلة جديدة للهجرة الأجنبية بالجزائر و ذلك منذ سنوات 2000 خصوصا مع الانفتاح الاقتصادي للجزائر أين كان هناك حضور كبير للعمال الأجانب بها* خاصة من الصين و الهند .¹

المطلب الأول :الجزائر دولة مقصد للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة :

الصيغة الأخرى لتواجد الأجانب بالجزائر تتم بصورة غير شرعية أين تعد الجزائر دولة مقصد للمهاجرين غير الشرعيين خاصة للقادمين من إفريقيا جنوب الصحراء ، إذ أصبحت الجزائر بداية من سنوات 2000 أرض استقبال و مقصد للمهاجرين غير الشرعيين من حوالي 48 جنسية مختلفة و أغلبهم من الدول الإفريقية ، فخلال هذه الفترة هناك حوالي 35% من النيجر و 15% من مالي و 15% من نيجريا ، بالإضافة إلى القادمين من دول آسيا كالباكستان ، سيريلانكا و الهند و بعض الدول العربية خاصة من سوريا . الملاحظ أن الظاهرة في تزايد كبير و هذا يرجع للموقع الجغرافي للجزائر إذ تعتبر بوابة للولوج إلى المركز الأوروبي من جهة ، و كذا بسبب طول الحدود الجزائرية من جهة أخرى ، هذا جعلها تستقطب المهاجرين الأفارقة . الولايات الأكثر تأثرا بالظاهرة هي بالخصوص ولايات الجنوب الجزائري الحدودية خاصة ولاية تمنراست على الحدود النيجرية ، ادرار في الحدود مع مالي و لاية اليزي على الحدود مع ليبيا بالإضافة إلى ولاية تلمسان في الشمال الغربي القريبة من الحدود المغربية .²

ظهرت الهجرة السرية في الجزائر منذ السبعينات بفعل موجات الجفاف التي سادت في بعض الدول الإفريقية جنوب الصحراء ، إذ أن خلال هذه الفترة استقبلت الجزائر العديد من اللاجئين من دول الساحل بداية من الذين فروا من الصراع ،إلى الذين أجبرهم الجفاف على النزوح نحو الشمال . بحيث أدت التجمعات التي أنشئت في أقصى الجنوب بصفة مؤقتة إلى جلب عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين كما تفاقمت الظاهرة خلال سنوات التسعينيات نظرا لانشغال قوات الأمن في مكافحة الإرهاب.³

و حسب دراسة ناصر الدين حمودة بعنوان *La migration irrégulier vers et à travers l'Algérie* أبرز أن الجزائر لم تعد دولة عبور بل أصبحت دولة مقصد للمهاجرين الأفارقة من جنوب

* : حسب دراسة الباحث محمد موزات صايب بعنوان *Algérie Migration, marché du travail et développement* فالجزائر تاريخيا تعد أرض استقبال للمهاجرين ، إذ يذكر التعداد العام للسكان و السكن لعام 2008 أن عدد الأجانب في الجزائر يقدر بحوالي 228000 أجنبي ، ما يشكل 0,56% من سكان الجزائر ، و قدر عدد الأجانب المقيمين بطريقة قانونية بحوالي 90% . يتكون هؤلاء مجملا من ثلاث فئات و هي : فئة اللاجئين بنسبة 71% من مجموع الأجانب ، ثم تليها فئة العمال المهاجرون بنسبة 16% من مجموع الأجانب و أخيرا فئة أرباب العمل بنسبة 2% من مجموع المهاجرين المقيمين بطريقة قانونية .

¹:Mohammed Saib musette , *Algérie Migration, marché du travail et développement* , p . 56 , disponible sur le lien . suivant : <http://www.ilo.org/public/frenchbureauinst/download/algeria.pdf> , consulté le 17/07/2011

² : Ali Mebroukine , *L'attitude des autorités algériennes , devant le phénomène de la migration , irrégulière* , CARIM notes d'analyse et de synthèse(2009/08) , pp. 1.2.disponible sur le site suivant : www.carim.org

³ : مهدي بن شريف ، " تفاقم ظاهرة الهجرة السرية في الجزائر ، " الشرطة ، ع. 88 ، (سبتمبر 2008) ، ص ص. 49 ، 50 .

الصحراء ، هذا يرجع بالدرجة الأولى إلى أسباب اقتصادية باعتبار أن الجزائر تتوفر فيها فرص عمل جيدة بالنسبة للأفارقة الذين يعملون عموما في التجارة ، البناء و الأعمال الحرفية و التي من خلالها يتمكنون من صرف بعض التحويلات إلى بلدانهم . أبرزت الدراسة أن 58% من المهاجرين قدموا بحثا عن فرص عمل بالجزائر ، أغلبهم يتحصل على عمل بصورة غير رسمية و ذلك بنسبة 76.2% . في حين 21% فقط أتوا إلى الجزائر من أجل العبور إلى أوروبا . على هذا فالهجرة من إفريقيا جنوب الصحراء إلى الجزائر ليست هجرة عبور فقط ، ذلك أن أغلب المهاجرين منذ بداية مشروعهم في الهجرة كان من أجل الاستقرار بها.*

المطلب الثاني : العوامل المفسرة لتحول الجزائر إلى دول مقصد :

أ- العامل الاقتصادي :

يعود تحول الجزائر إلى دولة مقصد للمهاجرين بالدرجة الأولى إلى عوامل اقتصادية ، إذ اعتبر الباحث محمد موزات صايب أن الجزائر مؤخرا أصبحت تستقبل أفواج كبيرة من المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء . أغلبهم يستقرون بالولايات الحدودية الجنوبية خاصة تمنراست التي تعرف نسب كبيرة من القادمين من مالي و نيجر . هذه الظاهرة أخذت في الزيادة خلال السنوات الأخيرة ، بالرغم من أن حركة الهجرة في أقصى الجنوب الجزائري قديمة نظرا لما يتميز به مجتمع الطوارق من حرية الحركة في الصحراء الكبرى بين كل من الجزائر ، نيجر و مالي . هذا التحول ساهمت فيه عدة عوامل خاصة تلك المتعلقة بـ عدم الاستقرار السياسي في الدول الإفريقية خاصة دول إفريقيا الغربية مثل كوت ديفوار إلى جانب التحول في السياسة الليبية تجاه المهاجرين الأفارقة ، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية و ابرز الباحث محمد صايب موزات أن :

" ... استقطاب الجزائر للمهاجرين الأفارقة مرتبط أساسا بعوامل اقتصادية ذلك أن أكثر من 40 % منهم

يأتون للجزائر بنية العمل و الاستقرار بها دون أن يكون لهم مشروع للعودة إلى بلدانهم ... " ¹

من بين العوامل المفسرة لتحول الجزائر إلى دولة مقصد ما يتعلق بالوضع الاقتصادي للجزائر ، فبناءا على التصورات الاقتصادية للهجرة الدولية نجد أن المهاجرين يتوجهون إلى الدول التي يكون الوضع الاقتصادي فيها أفضل حالا من دولهم ، فتحسن مؤشرات النمو الاقتصادي يجذب المهاجر . الجزائر إلى جانب الأهمية الجغرافية التي تتميز بها ، هي كذلك تتمتع بوضع اقتصادي أحسن بكثير من الدول الإفريقية المصدرة للهجرة .و خلال تواجدنا بالمكتب الجزائري لحماية اللاجئين و عدمي الجنسية بوزارة الشؤون الخارجية ، تبين أنه بفضل الإمكانيات الاقتصادية لدى الجزائر تحولت إلى نقطة استقطاب للمهاجرين الأفارقة الذين يبحثون عن فرص عمل بها . ذلك أن أغلب القادمين للمكتب من أجل طلب اللجوء في الواقع لا يبحثون فقط عن حماية ، بل عن الرفاه فخلال الاستماع إليهم تبين أن أغلب الأسباب

* للإطلاع على التفاصيل أنظر دراسة ناصر الدين حمودة بعنوان la migration irregulier vers et à travers l'algerie على الموقع :

www.carim.org

¹ : مقابلة مع الباحث محمد صايب موزات ، بمكتبه بمركز البحث في الاقتصاد التطبيقي " CREAD " بوزريعة ، الجزائر في 03/12/2011 .

التي تدفعهم للجوء لا تتوافق مع مضامين اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين . حسب المصدر بالمكتب فإن حوالي 95 % لا يعترف لهم المكتب بحق اللجوء ، لأن دوافع قدومهم إلى الجزائر لا تتعلق بالأمن بل قد تتعلق بدوافع أخرى خاصة الاقتصادية ، ذلك أن الإمكانيات الاقتصادية التي تتوفر عليها الجزائر جعلتها تستقطب المهاجرين الأفارقة. خلال الاستماع لهم بالمكتب تبين أن أغلبهم يرفضون العودة إلى بلدانهم في حال عدم الاعتراف لهم بوضع اللاجئين ، بالرغم من أن الجزائر هي التي تتكفل بتكاليف نقلهم إلى بلدانهم.* من ما سبق نجد أن الوضع الاقتصادي للجزائر أفضل بكثير من الدول الإفريقية المصدرة للهجرة . ذلك أن المؤهلات الاقتصادية للجزائر جعلتها تتحول إلى محط أنظار الأفارقة قصد الاستقرار والعمل بها. الجزائر تتوفر على دعائم وإمكانيات اقتصادية أعطت لها فرصة لبناء قاعدة صناعية هامة ، وأهمها هو ما يتعلق بالموارد الطاقوية و المعدنية التي شكلت بدورها قاعدة أساسية لمختلف النشاطات الاقتصادية بالجزائر سواء الصناعة أو التجارة .

تمتلك الجزائر إمكانيات اقتصادية هائلة و أهم هذه الطاقات تتركز في الجنوب الجزائري نظرا لثراء الصحراء الجزائرية بهذه الموارد ، هذا جعلها تكتسي أهمية كبيرة حيث تبلغ مساحتها 2.171.800 كلم² و تحولت إلى قطب بترولي وغازي هام اكتست بذلك مكانة في السوق الطاقوية بفضل ضخامة احتياطي الغاز في الجزائر، حيث تعد ثالث دولة مصدرة للغاز . بفضل هذه الطاقات سجلت الجزائر ضخامة في الاستثمارات في مجال المحروقات ، إذ بلغت الطاقة الإنتاجية للنفط الجزائري 1.4 مليون برميل يوميا وهو ما يمثل نمو بنسبة 6.5% وصل إلى 1.5 مليون برميل يوميا في بداية 2005 . بالإضافة إلى ما سبق فإن ارتفاع الإنتاج الجزائري من النفط و ارتفاع أسعارها سمح لها بتحسين المداخيل بصورة معتبرة من 32 مليار دولار إلى أكثر من 41 مليار دولار ، أي بإضافة 9 مليارات دولار مقارنة بسنة 2005 . أهم المناطق الاحتياطية النفطية للجزائر تتركز في الجنوب كحوض حاسي مسعود الذي يمثل حوالي 60% من الاحتياطي المثبت ، حوض عين أميناس و حوض حاسي رمل الذي ينتج حوالي 180.000 برميل يوميا.¹

من خلال هذا نجد أن الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر من النفط و ارتفاع أسعارها جعلها تستقطب المهاجرين الأفارقة لاستقرار و للعمل بها .

سجلت مؤخرا الجزائر تحسنا ملحوظا في مؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي ، فمثلا سنة 2011 مدعمة بارتفاع مالي بقيمة 157 مليار دولار في احتياطي الصرف ترجمت بتكثيف استثماراتها العمومية. أوضح البنك العالمي في نشرته الأخيرة "الأفاق الاقتصادية العالمية لسنة 2011" أن نمو الجزائر ارتفع بوتيرة 4.1 % سنة 2011 . و أشار البنك العالمي أن الجزائر من بين البلدان "القليلة" في منطقة الشرق

* مقابلة مع المكلف بالمكتب الجزائري لحماية اللاجئين و عديمي الجنسية ، مديرية تنقل و إقامة الأجانب بوزارة الشؤون الخارجية بمكتبه ، بتاريخ 2011/07/07 م

¹: محمد أمين سني ، "دراسة حول مكانة الجزائر في السوق الطاقوية الدولية ،" على الرابط : <http://snimedamine.maktoobblog.com/1480812/> تاريخ التصفح : 2011/09/27 .

الأوسط و شمال إفريقيا التي حافظت على حصتها الإيجابية في ميزان الحسابات الجارية مقارنة بالنتائج الداخلي الخام الذي يبقى إيجابيا بنسبة 6.2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2011.¹

هذا التحسن و التطور الاقتصادي للجزائر سيحولها إلى باريس الأفارقة ما دامت تتوفر على فرص اقتصادية جد محفزة تستقطب الأفارقة الذين تعاني أغلب دولهم تدهور في اقتصادياتها .

بناء على التفسيرات الاقتصادية لظاهرة الهجرة و التي تعتبر العوامل الاقتصادية في دول المقصد من أهم عوامل الجذب للمهاجرين ، فالجزائر تستقطب المهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا بناء على وضعها الاقتصادي الذي يتميز بكونه أفضل بكثير من الدول الإفريقية المصدر للهجرة ، و نجد أن الواقع الاقتصادي في الجزائر يتميز بكونه يستقطب استثمارات و يتوفر على الموارد الطبيعية و المالية التي تبني عليها أساسا المشاريع الاقتصادية ، التي بدورها توفر فرص العمل مما يجعل الأفارقة يتجهون إليها بحثا عن هذه الفرص .

ب - العامل السياسي :

بالإضافة إلى العوامل السابقة يرجع استقطاب الجزائر للأفارقة إلى الاستقرار السياسي و الأمني بها. هذا إذا اعتبرنا أن المهاجرين يفرون من التدهور السياسي الذي تشهده الدول الإفريقية ، التي تعاني من الفوضى السياسية بسبب الحروب و النزاعات العرقية التي تشهدها .

الجزائر مقارنة بالدول الإفريقية تعرف استقرارا سياسيا الأمر الذي جعلها تتحول إلى مقصد للمهاجرين الأفارقة ، فلو نتصفح الوضع الأمني الجزائري نجده قد تحسن منذ أواخر التسعينيات ، و هي الفترة التي لا تزال فيها العديد من الدول الإفريقية تعيش الاضطرابات و الانقسامات الداخلية . فالوضع الأمني الجزائري الذي أخذ في التحسن خاصة في الوقت الراهن من جهة و التدهور الذي تشهده العديد من الدول الإفريقية من جهة أخرى ، دفع في الغالب للهجرة إلى الجزائر خاصة عبر البوابة الجنوبية .

بالرغم من أن الجزائر عرفت ظاهرة العنف السياسي على غرار كثير من الدول العربية الأخرى ، إلا أنها استطاعت أن تتجاوز هذه المرحلة و دخلت مرحلة جديدة تميزت بالانفتاح السياسي و فتح مجال الحرية ، و تجاوزت بذلك حالة العنف السياسي طيلة التسعينيات بفضل عدة آليات كالوئام المدني . كآلية سياسية لاسترجاع الأمن ، لقد وضع الوئام المدني في إطار إستراتيجية واضحة المعالم و الأهداف و التي تتمثل في العمل على إعادة الأمن ، الاستقرار و العودة إلى الحوار و التعايش السلمي . كما نجد المصالحة الوطنية كآلية سياسية لاسترجاع الأمن ، لقد ظهرت كمطلب سياسي و إعلامي و شعبي و كرد فعل على الوضع الأمني من جهة و كسياسة لتطويق الأزمة السياسية و الأمنية من جهة أخرى.²

¹ : "تحسن ملحوظ في المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي للجزائر سنة 2011 ، " على الموقع <http://www.radioalgerie.dz/ar/> ، تاريخ التصفح ، 20.08.2011 .

² : أ. نبيل بويبية ، " الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة ، " على الرابط : <http://etudiantdz.net/vb/t34657.html> تاريخ التصفح : 2011/09/27 .

تمكنت الجزائر فعلا من تجاوز أزمته السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية بفضل سياسة المصالحة الوطنية ، التي نجحت بسبب الدفع المالي الناتج عن الطفرة النفطية ، و انتقلت للسعي إلى لعب دور إقليمي . خاصة أن النظام شدد على محاربة الإرهاب بكل صرامة القانون و تم إعادة البلاد إلى وضعها الدولي الطبيعي من خلال العمل الدبلوماسي المكثف ، وإعادة بناء جيشها بما يتوافق مع التحديات الإقليمية والدولية . أصبحت توصف المرحلة السياسية التي تعيشها الجزائر حاليا بمرحلة "الضبط الديمقراطي" و لقد نجحت بسبب توفر عوامل هامة ،مثل ارتفاع سعر النفط وانخفاض الدين الخارجي ،أي أن الدفع المالي هو العامل القوي الذي أنجحه . كما أن الموارد المالية و الطاقوية التي تكتسبها الجزائر تعطي دفعا وثقلا للدبلوماسية القائمة على تذليل النزاعات الإقليمية.¹

إن مقارنة الوضع السياسي للجزائر مع الدول الإفريقية الأخرى يتبين أنه الأحسن ، مما يجعل الأفارقة يتوجهون إليها سواء للعبور أو للاستقرار خاصة و أن الظروف الأمنية أحسن بكثير من دولهم . فالعامل الأمني بالجزائر حولها جنة للأفارقة الذين يفرون من الأوضاع الأمنية المتدهورة في بلدانهم بسبب ما تشهده من صراعات و اضطرابات داخلية أو خارجية خاصة في الفترة الحالية .

أصبحت الجزائر دولة عبور و مقصد للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من الدول الإفريقية خاصة في الفترة الأخيرة . و بالإضافة إلى عامل القرب الجغرافي و الموقع الاستراتيجي للجزائر فهناك عوامل أخرى تفسر سبب استقطاب الجزائر للمهجرين ، و تتمثل بالدرجة الأولى في العوامل الاقتصادية المتعلقة بجذب المهاجرين ، و كذا العوامل الأمنية و السياسية الخاصة بالجزائر أو المتعلقة بالدول الإفريقية.

تشكل الهجرة غير الشرعية ظاهرة خطيرة بالنسبة لدول الاستقبال و العبور ، بوصفها تمس أمن هذه الدول . الجزائر بوصفها مركز عبور للمهاجرين الأفارقة القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء ،فإنها تتعرض للمخاطر الأمنية الناجمة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية . خاصة و أن مخاطر هذه الهجرة تمس كل القطاعات في الدولة ، ما يستدعي اتخاذ إجراءات صارمة للتصدي لها . تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري و آليات التصدي لها هو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الرابع من هذه الدراسة بالتركيز على المقاربة الأمنية لمدرسة كوبنهاجن .

¹ : مصطفى صايح ، " التقييم السياسي والأمني للجزائر في سنة 2009 ،" على الرابط : <http://mustaphasaidj.maktoobblog.com> تاريخ التصفح : 2011/09/27

الفصل الرابع

التدابير الأمنية للمجرة غير الشرعية على الجزائر

وآليات إدارتها

Créé avec

 **nitro**^{PDF} professional

télécharger la version d'essai gratuite sur nitropdf.com/professional

يكتسي موضوع الهجرة غير الشرعية أهمية كبرى خاصة في العقود الأخيرة ، بسبب الارتباطات الوثيقة بين الهجرة و الأبعاد غير العسكرية للأمن العابرة للقارات ، و التي تتمثل أساسا في كل أشكال الجريمة المنظمة . هذه الارتباطات فرضت التوجه نحو أمنة ملف الهجرة غير الشرعية لدى كل الدول و بذلك أصبحت هذه الظاهرة من بين الهواجس الأمنية التي تآرق الدول خاصة دول الاستقبال و العبور . هذا ما يستدعي تبني إستراتيجية شاملة و متوازنة للتحكم في الظاهرة . و نظرا لأهمية هذا الجانب سنحاول في هذا الفصل التطرق للتداعيات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر بوصفها دولة عبور و مقصد للمهاجرين غير الشرعيين بناء على اطروحات مدرسة كوبنهاجن حول الأمن . و ذلك من خلال التطرق إلى تداعيات الهجرة على أمن الوطن في كل المستويات محليا ، إقليميا و دوليا .

المبحث الأول : تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الداخلي الجزائري .

مخاطر الهجرة غير الشرعية و إن كانت تمس بالدرجة الأولى المهاجر الذي تنتهي مغامرته بالموت غرقا أو السجن و الاستغلال في الدول الأوروبية ، إلا أن مخاطر هذه الهجرة تمس أمن الدول و سيادتها و تساهم بشكل كبير في نقل بعض الآفات التي تمس بأبعاد الأمن التي حددتها مدرسة كوبنهاجن ، و التي لها تأثير واسع على مجتمعات الاستقبال و العبور و هو ما ينطبق على المجتمع الجزائري .

المطلب الأول : تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الاقتصادي :

الهجرة غير الشرعية تشكل أحد الجوانب غير العسكرية المهددة للأمن فهي تؤثر على عدة مجالات بما فيها اقتصاد الدول ، خاصة لدى دول المقصد أو العبور و هذا بالرغم من كون الهجرة غير الشرعية قد تشكل فرصة لتغطية النقص في اليد العاملة لدى المجتمعات المستقبلية لها .

الأمن الاقتصادي يشكل أحد أوجه الأمن الإنساني ، و يتعلق عادة الأمن الاقتصادي بقضايا البطالة، الأمن ، الأمان الوظيفي و الفقر .¹

الاقتصاد أحد أكثر الجوانب التي قد تمسها الهجرة ، إذا اعتبرنا أن الأسباب الأولى للهجرة كما هو موضح في تفاسير المقاربات الاقتصادية حول حركة الهجرة هي الدوافع الاقتصادية . فأغلب المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة يأتون إلى الجزائر بغاية الاستقرار بها و البحث عن فرص العمل فيها ، كما أبرزت ذلك أغلب الدراسات لدوافع هجرتهم إلى الجزائر و هو ما يؤثر على الاقتصاد الجزائري .

تأثير الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد مرتبط بسوق العمل في بلد الاستقرار ، و تداعياتها تبرز أساسا بسبب الوضع غير القانوني للعمال المهاجرين .²

هناك تعارض اقتصادي كبير بين المهاجر غير الشرعي و المواطن الأصلي للبلد المستقبل ، لأن العامل المهاجر يساهم في انخفاض الأجور لدي العامل الأصلي ، هذا الوضع يؤثر سلبا على العمال المحليين و يؤدي إما إلى انخفاض أجورهم أو رفع نسب البطالة في صفوفهم . المهاجر غير الشرعي في الواقع

¹ : عرفة م. ، مرجع سابق ، ص. 94 .

² : SOPEMI , " tendances des migrations internationales , " rapport annuel , (édition 1999) , p 253 . sur le lien suivant : www.oecd.org/dataoecd/10/58/48376836.pdf , consulté le 15/ 10/2011 .

يتحمل ما لا يتحملة العامل الأصلي إذ يرضى بالعمل في ظروف قاسية و لمدة أطول مقابل أجر قليل و كل هذا لا يتوافق مع وضع العامل الأصلي . فوائد الهجرة غير الشرعية من الناحية الاقتصادية عادة ما تكون في صالح أرباب العمل الذين يستفيدون من الوضع غير الشرعي للمهاجر ، لأن من مصلحته توظيفه بأجر أقل مقارنة بالعامل الأصلي أو المهاجر الشرعي ، خلال هذا الوضع يصبح المهاجر غير الشرعي في تبعية مطلقة لصاحب العمل و عادة ما يكون معرض للتهديد بالطرد مما يجعله يرضى بالظروف القاسية التي يعمل فيها ، بالتالي ينعكس هذا الوضع سلبا على مواطني بلد المقصد .¹

الوضع الاقتصادي للمهاجر غير الشرعي المشار إليه هو ما ينطبق على المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة في الجزائر ، لأن الوجود المكثف لهؤلاء المهاجرين أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في أوساط السكان الأصليين نتيجة تقديم خدمات من قبل هذه الفئة بمقابل زهيد ، و هذا الوضع يسود خاصة في الولايات الحدودية من الناحية الجنوبية .²

بناء على التفسيرات الاقتصادية نجد أن أرباب العمل بالجزائر و أصحاب المشاريع الكبرى خاصة بالمناطق الجنوبية يفضلون استخدام أولئك المهاجرين الأفارقة ، الذين يشتغلون بأجور منخفضة مقارنة بالأجر الذي يُدفع للعامل الجزائري أو للمهاجر الشرعي .

أصبح الأفارقة المتواجدون بالجزائر بصفة غير شرعية يشكلون قوة عاملة رخيصة يستفيد منها أصحاب المشاريع الاقتصادية خاصة ، في الجنوب الجزائري لاسيما المهن التي تتطلب جهدا كبيرا .³ تؤدي الهجرة السرية غير الشرعية إلى تعاضم المشاكل الاقتصادية خاصة و أن الآثار الاقتصادية السلبية للهجرة السرية تظهر سريعا ، ذلك أنهم يستحوذون على كثير من فرص العمل التي يحتاج إليها سكان الوطن و بذلك يقضون بطريقة ما على آليات العمل المنظمة على مستوى القطاع الخاص في كثير من المجالات كالبناء والنظافة والحرف اليدوية وغيرها .⁴

من خلال ما سبق نجد أن المهاجرون الأفارقة بهذا المنطق يتعرضون لنوع من الاستغلال دون أي ضمان اجتماعي ، مثل ما هو الحال عند العامل و المواطن الجزائري و بهذا الوضع يعتبرون ضحايا أكثر من كونهم خطر على الاقتصاد الوطني و هذا راجع إلى غياب الرقابة الصارمة.

هناك عدة مهن ينافس فيها المهاجرون غير الشرعيين الأفارقة الجزائريين خاصة في الولايات الجنوبية أين يمتنون عدة مهن . كالعامل بالمطاعم ، محلات الخياطة ، محلات الحدادة المعدنية و التلحيم وبمستودعات تصليح السيارات أو بورشات البناء خاصة للقدامين من نيجر ، نجد أن المقاولين الجزائريين عادة ما ينصرفون إلى هذه الفئة في مثل هذه الأعمال مقابل أجورا منخفضة ، يرمي من ورائها المهاجر إلى كسب قوت يومه فقط ، فضلا عن هروب أرباب المقاولات من بعض الإجراءات القانونية التي تلزمهم

¹ :loc.cit.

² : عمار جناتي ، "الهجرة السرية في الجزائر" ، مجلة الشرطة ، ع. 62، (مارس 2001) ، ص. 37 .

³ : Khadija Elmadmad , *Les Migrants et leurs droits au Maghreb* , (Maroc : Casablanca , 2004) , p. 76 .

⁴ : رمضان حينوني ، " الهجرة غير الشرعية وأثرها على التركيبة الاجتماعية في تمنراست ، " على الرابط : <http://www.myportail.com/actualites-news-web-2-0.php?id=3112> تاريخ التصفح : 2011 /07/13 .

بدفع بعض المبالغ المالية . أما في بعض مناطق ولاية تمنراست نجدهم يعملون في مهن كتصليح الدراجات الهوائية والنارية و الأحذية ، هذا النوع من الأعمال يفضله الكثير منهم لقلّة الجهد المبذول فيه ، مقارنة بالأرباح التي تدرها.¹

تشكل الأطر غير الرسمية المجال الأول لاشتغال المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر و هو ما تم استنتاجه خلال تواجدها بالمكتب الجزائري لحماية اللاجئين و عديمي الجنسية ، إذ أن أغلب الذين يقدمون إلى المكتب لطلب اللجوء يعملون إما في مهن هامشية مستقلة غير مرخص لها ، أو يوظفون مقابل أجور تكفي فقط لسد حاجات اليوم من كراء أو أكل فالكثير منهم صرحوا أن أرباب العمل يدفعون لهم أقل من 500 دج لليوم ، و أغلبهم لا يمكنهم إرسال أي تحويلات مالية إلى عائلاتهم* .

الوضع غير القانوني للمهاجرين يؤثر على فرص العمل لدى مواطني دول العبور أو المقصد ، غير أن المخاطر الاقتصادية تسجل على مستوي الدول المصدرة للهجرة ، لأن هذه الدول تفقد قوى بشرية هامة خاصة و أن العديد منهم تنتهي مغامراتهم بالموت غرقا ، الطرد أو السجن في دول المقصد .

المطلب الثاني : مخاطر الهجرة غير الشرعية على الأمن العام للجزائر .

لدراسة التداعيات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر نقف على بعض القضايا التي تورط فيها المهاجرين في الجزائر ، و التي من شأنها المساس بالأمن العام و سلامة المواطن الجزائري .

الوجود غير الشرعي للأجانب أصبح مصدر لتهديدات تمس بالأمن بصفة عامة و ذلك لارتباط الأجانب غير الشرعيين بشبكات متخصصة في التزوير ، الجريمة و غيرها .²

الهجرة غير الشرعية عادة ما يصحبها انتشار الجريمة المنظمة ، يسجل هذا خاصة بالولايات الجنوبية أين تكثر و تأخذ أشكالا متعددة وأبعادا خطيرة . حسب تقارير مصالح الدرك الوطني فإنها تمكنت خلال 2010 عبر ولاية تمنراست من تسجيل عدة مخالفات وجرائم وتجاوزات تورط فيها المهاجرين ، على سبيل المثال خلال هذه السنة بخصوص التهريب قدر عدد القضايا المعالجة بنحو 68 قضية.³

المهاجر غير الشرعي خلال رحلته عادة ما يستعين بشبكات التهريب و الاتجار بالبشر و نفس هذه الشبكات عادة ما تتورط في جرائم أخرى كالمخدرات ، التزوير و التهريب ، خاصة إذا علمنا أنها جد منظمة تتكون من أفراد محترفون في التزوير و الغش و يعرفون مسارات الصحراء .

¹: شوقي ، مرجع سابق .

* : تشكل الولايات الجنوبية للجزائر المحطة الأولى التي يستقر بها المهاجرون الأفارقة خاصة تمنراست و يفسر ذلك بالقرب الجغرافي ، يمارسون بها مختلف المهن . غير أن مجال نشاط هؤلاء المهاجرين لا يتوقف عند تلك الولايات فالיום على سبيل المثال كل المدن الكبرى تشهد انتشار أولئك المهاجرين الأفارقة فشوارع العاصمة مثلا لا تخلو من المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة الذين يشتغلون في عدة مهن خاصة التجارة إذ يعرضون بضاعتهم على أرصفة الشوارع الرئيسية منها والضيقة، وغالبا ما تتمثل في العقاقير والأعشاب الطبية و غيرها .
² : جناتي ، مرجع سابق ، ص. 37 .

³: فضيلة بودريش، "الشعب ترصد تطورات الجريمة المنظمة بالجنوب الجزائري" ، جريدة الشعب ، ع. 2011/01/21 ، على الرابط : http://www.ech-chaab.net/old/index.php?option=com_content&task=view&id=11927 تاريخ النسخ : 2011 / 01 / 10

الأثر الأمني للهجرة غير الشرعية قد يتجسد في صورة أكبر في انتشار شبكات التهريب و الجريمة التي تنتشر على الحدود الجزائرية . و الأمر الذي ساعدها على الانتشار أكثر هو اتساع الحدود الجزائرية من الناحية الجنوبية التي يستعصي على الشرطة الحدودية مراقبتها .¹

حسب تقارير الأجهزة الأمنية أغلب المهاجرين غير الشرعيين خاصة النيجريين والماليين يتورطون في النصب ، الاحتيال ، الإرهاب ، تزوير الوثائق ، خاصة جوازات السفر ، تزوير النقود ، خاصة العملة الأجنبية ، إضافة إلى التجارة بالمخدرات ، كالكوكايين والهيروين ...²

أكثر الولايات تعرضا لتدفقات الهجرة غير الشرعية هي عادة ما تكون الولايات الحدودية خاصة الجنوبية منها . ذلك أن أغلب المهاجرين يدخلون و يستقرون بها كولاية اليزي و تمنراست ، و لإيضاح ما تشهده ولاية تمنراست نعرض الجدول التالي :

¹ : Elmadmad , *op. cit.*, p. 76 .

²: نائلة ب ، " تورطوا في الإرهاب، الجريمة، الهجرة السرية، الدعارة، الشذوذ، النصب والاحتيال إيداع 1415 أجنبي السجن بالجزائر ،" الشروق ، ع. 2008/06/27 ، على الرابط : <http://www.echoroukonline.com/ara/national/22733.html> تاريخ التصفح : 2011/01/10 .

جدول رقم 5- يبين أهم القضايا الأمنية التي تورط فيها المهاجرون بين 1998 و 2000 .

المجموع	الجنس		عدد القضايا	نوع القضية
	إناث	ذكور		
840	39	801	85	التزوير
97	02	95	70	السرقية
12	02	10	05	تزوير العملات
33	04	29	12	الضرب والجرح العمدي
25	02	23	10	المخدرات
26	01	25	10	التهريب
02	00	02	02	القتل العمدي
01	00	01	01	الضرب والجرح المفضي للوفاة

المصدر مجلة الشرطة عدد 62 مارس 2001 . ص. 39 .

من خلال الجدول يتضح أن المهاجرين غير الشرعيين يتورطون في كل أشكال الجريمة و الأعمال غير المشروعة التي تمس بأمن البلاد ، بالتالي تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية من شأنها الرفع من حجم التصرفات التي تزعزع أمن المجتمع و الدولة . هذه التهديدات لا تقتصر فقط على الولايات الحدودية لأنهم أصبحوا متواجدين في كل ولايات الجزائر ، و هو ما يمس بسلامة و أمن المجتمع ككل .

المطلب الثالث : تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الصحي :

من الجوانب التي تمسها الهجرة غير الشرعية و تأثر فيها سلبا الأمن الصحي للمجتمعات فالمهاجرين غير الشرعيين يعتبرون ناقلا فعليا لعدة أمراض ، مستعصية خاصة داء السيدا . و السبب في ذلك يعود إلى كون القارة الإفريقية تعتبر منطقة تعرف انتشار كبير للإمراض الخطيرة كالسيدا و الملاريا . من أبرز تحديات الأمن الصحي نجد الأمراض المهددة لصحة و حياة الأفراد و كذا مدى إتاحة الرعاية الصحية للأفراد .¹

المهاجر غير الشرعي في اتجاه الجزائر ينقل معه عدة أمراض خاصة مرض السيدا ، فقد سجلت الجزائر ارتفاعا محسوسا في حالات الإصابة بالسيدا حيث بلغ عدد الحالات المصرح بها إلى غاية 31 مارس 2011 (1198) حالة ، هناك علاقة بين الهجرة والتنقل وفيروس نقص المناعة البشرية «الإيدز» . الجزائر من الدول الإفريقية التي تشهد انتشار هذا الفيروس فحسب برنامج الأمم المتحدة المشترك «أونو

سيدا» تصنف الجزائر كبلد يعيش مع الوباء بنسبة تقدر 0,1 % ، و هذه النسبة تساعد على رفعها أساسا الهجرة غير الشرعية.¹

تعد الولايات الجنوبية من أكثر المناطق التي يستقر فيها المهاجرين خاصة الولايات الحدودية كتمنراست ، إذ تفيد الإحصائيات أن الفترة الممتدة بين سنتي 2005 و 2007 عرفت تمناست لوحدها توافد ما بين 5000 و 7000 مهاجر غير شرعي من دول إفريقية . أدى تزايد أعداد هؤلاء بالمنطقة إلى ممارسة أعمال وسلوكات محظورة ، و أخطر هذه الأعمال هو إقدامهم على تنظيم شبكات مختصة في الدعارة نتج عنها تفشي مرض العصر السيدا. سجل على مستوى ولاية تمنراست ذات الكثافة السكانية المنخفضة أكثر من 195 شخص يحملون الفيروس ، دون حساب الحالات غير المسجلة أو تلك غير المصرح بها ، خاصة وأن رقم 195 مقارنة بعدد السكان يجعل ولاية تمنراست تحتل المرتبة الثانية على المستوى الوطني في تفشي داء العصر ، تعود أسبابه بالدرجة الأولى لتزايد أعداد الأفارقة المتسولين إليها.² المهاجرين الأفارقة يساعدون على نقل الأمراض فقد يجلبون معهم مظاهر السلوك والعادات ، كما أنهم قد يجلبون معهم أيضا الوباء للمجتمع الجزائري خاصة الصحراوي ، عبر نقل مختلف ظواهر الفساد التي تؤدي إلى انتشار الأمراض الخطيرة كداء السيدا .

داء نقص المناعة ليس الداء الوحيد الذي قد يتسبب المهاجرين الأفارقة في نقله بل هناك أمراض أخرى كداء حمى المستنقعات ، الذي يتسرب من المناطق الحدودية الإفريقية ، التي وصل فيها عدد المصابين في 2010 إلى 334 حالة ، رغم أن الجزائر خلقت محطتين للمراقبة الطبية عبر الحدود في منطقتي تنزوتين وعين فزام . عوامل ظهور هذا المرض مصدرها النازحون من النيجر ومالي ، الذين ينقلون أمراض أخرى على غرار الزهري ، أين تم تسجيل خلال سنة 2010 نحو 64 حالة إصابة جديدة في المناطق الحدودية الجنوبية.³

انتشار هذه الأمراض التي ينقلها المهاجرين غير الشرعيين تأتي من خلال التورط في الأعمال المخلة بالأخلاق . فمثلا خلال 1998 إلى 2000 بلغ عدد القضايا في هذا المجال حوالي 327 قضية على مستوى ولاية تمنراست . أغلب المتورطين من نيجريا ، غانا ، النيجر ، السنغال ، مالي ...⁴

المهاجرون خلال عبورهم بالجزائر أو إقامتهم بها يتورطون في عدة أعمال في ظل غياب مصادر التموين لحاجاتهم الماسة إلى مستلزمات الحياة ، هذا يدفع بهم للقيام بنشاطات غير أخلاقية خاصة المدن الجنوبية على وجه الخصوص الحدودية التي تنتشر بها البيوت القصدية و التي تعرف عدة

¹ : سعاد بوعبوش ، " 1198 حالة إصابة بفيروس «السيدا» بالجزائر ، " الشعب ، ع . 2011/05/07 . على الرابط : http://www.ech-chaab.net/old/index.php?option=com_content&task=view&id=13173&Itemid=98

² : الطبيب د/ محسن خ/ كريم ش . "الزعب القادم من الجنوب : أكثر من 5000 مهاجر إفريقي غزوا تمنراست في عامين ، " النهار الجديد ، ع . 02 - 12 - 2008 ، على الرابط : http://www.ech-chaab.net/old/index.php?option=com_content&task=view&id=13173&Itemid=98

³ : فضيلة بوردريش ، " مسير قطاع الصحة لولاية تمنراست في حديث لـ «الشعب» : 69 حالة جديدة لفيروس «الإيدز» و 334 لداء الحمى القلاعية ، " الشعب ، ع . 2011/01/23 ، على الرابط : http://www.ech-chaab.net/old/index.php?option=com_content&task=view&id=11951&Itemid=98

2011/10/21

أفات اجتماعية تمس بأخلاقيات وعادات المنطقة ، و هو ما يؤدي إلى انتشار الأمراض و الأوبئة نتيجة الاختلاط الجنسي خاصة مرض " السيدا " ، الذي يعرف انتشار رهيب في القارة السمراء .
تلقى الهجرة غير الشرعية بآثارها على قطاع الصحة في الجزائر من خلال انتشار عدة أمراض مستعصية ، مثل هذا التأثير قد يولد شعوراً معادي لدى الأفراد المحليين ضد المهاجرين و هو ما يؤدي لكرهيتهم نتيجة للأمراض التي يحملونها و ينقلونها إلى السكان المحليين .

المطلب الرابع : تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي:

الآثار الوخيمة للهجرة غير الشرعية لا تتوقف عند الاقتصاد بل تتجاوزها لتصل إلى المساس بالحياة الاجتماعية والثقافية أيضا . وهو ما يعني أن التركيبة الاجتماعية الثقافية و منظومة القيم تتأثر أيما تأثر بوجود أعداد هائلة من المهاجرين السريين في البلاد .

يتلخص مفهوم الأمن المجتمعي في الحفاظ على القيم الثقافية و المجتمعية و مراعاة النظام القيمي و الأمن المجتمعي .¹

الآثار الاقتصادية السلبية للهجرة السرية عادة ما تظهر سريعا ، على عكس الآثار الاجتماعية والثقافية التي تتأخر في الظهور ، فهي تتعزز يوما بعد يوم ، بشكل يصعب السيطرة عليها في وقت ما . لأن تعامل المواطنين مع أناس لا يعرفون عنهم شيئا على المستوى الصحي ، الأخلاقي ، الديني والأمني يشكل خطرا على المنظومة الاجتماعية . كما أن الهجرة غير الشرعية تساعد على تنامي مجموعة من الظواهر الاجتماعية الخطيرة ، منها المخدرات ، الفاحشة والقتل ، وما ينجم عن كل ذلك من أمراض ، ومساس بالأمن الاجتماعي للجزائريين .²

الأمن المجتمعي للجزائر يكمن في القدرة على الحفاظ على خصوصياته المتعلقة بالثقافة ، اللغة و بعض الممارسات الوطنية و الدينية الخاصة به ، تواجد أولئك المهاجرين الأفارقة يؤثر على هذا الأمن لأنهم ينقلون ثقافتهم ، لغتهم ، ممارساتهم الدينية و بعض التصرفات المنحرفة التي ينبذها المجتمع الجزائري .
الآثار السلبية في المجتمع الجزائري تتعزز أكثر إن كان المهاجر إليها ينوي الاستقرار و هو الوضع الذي أصبح يميز المهاجرين ، لأن أغلبهم يقدم إلى الجزائر بغاية الاستقرار و العمل بها لا العبور فقط ، هذا يعني أنهم يحملون معهم عاداتهم و معتقداتهم التي تكون في واقع الأمر متناقضة مع معتقدات و تقاليد المجتمع الجزائري .

المهاجر في حال استقراره ببلد آخر فإنه يواجه صعوبة في التعايش مع الهوية الخاصة بهذا المجتمع و يواجه صعوبة في التكيف فيه ، و بهذا تكون سلوكيات المهاجر لا تتماشى مع هذه المجتمعات الغربية

¹ : عرفة م ، مرجع سابق ، ص. 94 . Créé avec

² : حينوني ، مرجع سابق .

عليه لأن للمهاجر معتقداته ، عاداته ، تقاليده و ثقافته و كلها مكونات ذاتية خاصة يصعب إذابتها في المجتمعات المستقبلية.¹

المهاجر غير الشرعي لا يجلب معه طريقة العيش و العادات فقط إنما كل مكونات ثقافته و التي تكون متعارضة مع واقع المجتمع الجزائري ، هذا يؤثر سلبا على هذا المجتمع الذي يجد نفسه في تعامل مستمر مع هذا المهاجر . أكثر الولايات تأثرا بالمهاجرين غير الشرعيين و ما ينقلونه من عادات غريبة عن المجتمع الجزائري نجد الولايات الجنوبية كتمنراست .

يستقر المهاجرون في أماكن خاصة بهم* في عدة ولايات خاصة الحدودية والأكثر من هذا كله ، فإن أماكن إيوائهم "الغيطوهات" ، تتحول تدريجا إلى ما يسميه البعض بالمقاطعات أو الجمهوريات أو الإمارات لأن سكانها من المهاجرين يفرضون فيها قانونهم الخاص ، إلى درجة أن السكان الفعليين للمدينة يتجنبون الاقتراب منها أو دخولها أو الاحتكاك بسكانها . حتى لا يتعرضوا للاعتداء ، أو يذهبوا ضحايا لهم ، كما يساهم تواجد المهاجر على تغيير التركيبة السكانية تدريجيا من خلال المطالبة بالجنسية عندما يستوطنون المنطقة لوقت طويل وينجبون أطفالا على أراضيها . و مع الوقت يمتد التأثير إلى التركيبة الدينية ، اللغوية و الثقافية من خلال مزاحمة (الهوسا) للغة العربية و التارقية.²

تواجد هؤلاء المهاجرين الأفارقة في بعض ولايات الجزائر يترك وراءه عدة نتائج اجتماعية منها ما يتعلق بجانب المعتقد ، أين يحدث خلق تعددية في المعتقد الديني و أثر ذلك على وحدة الأمة . بالإضافة إلى التأثير السلبي على القيم الأخلاقية للمجتمع و تركيبته الاجتماعية بسبب الزواج المختلط.³

آثار الهجرة غير الشرعية في الجزائر تمس المجتمع بكل مكوناته و إن لم تكن هذه النتائج تظهر بسرعة فإن لها نتائج جد بليغة يستعصي مواجهتها في المستقبل ، لأنها تمس بالنظام القيمي للمجتمع الجزائري و دخول بعض التغيرات عليه سيؤثر على هوية و وحدة المجتمع الجزائري ، و لا يقتصر هذا على المناطق الجنوبية لأن المهاجرين أصبحوا يتواجدون في كل ولايات الجزائر .

المطلب الخامس: آليات التصدي للهجرة غير الشرعية في الجزائري على المستوى الداخلي :

تعاضد مخاطر الهجرة غير الشرعية على الجزائر يفرض تبني سياسات من شأنها الحد أو على الأقل التقليل من هذه الظاهرة و آثارها العميقة . في هذا تسخر الجزائر إمكانيات تقنية و مالية لمكافحة الظاهرة مستعينة بعدة معدات قانونية و مادية لإدارة الظاهرة .

¹ : مصطفى عبد العزيز مرسي ، تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا على صورة المغرب العربي ، (أفريل ، 2007) ، ص 13 . على الرابط : <http://www.arabexpatriates.org/upfiles/paper2.pdf> تاريخ التصفح : 2011/06/16 .

* : المهاجرين غير الشرعيين خلال تواجدهم بالجزائر يؤثر على كل جوانب المجتمع الجزائري فهم يستقرون في شكل جماعات منعزلة في كل ولايات الوطن خاصة الحدودية منها ، فحتى الأماكن التي تاويهم تشوه تركيبة المدن الكبرى ، فخلال استماعنا للمهاجرين القادمين إلى المكتب الجزائري لحماية اللاجئين و عديمي الجنسية يصرحون إنهم يتواجدون في جماعات تاويهم السيارات القديمة أو بعض البيوت التي بينونها بالألواح و غيرها ، خاصة في منطقة باب الواد ، حي القصبة ، القبة ، و نفس الشيء في منطقة الغرب الجزائري خاصة وهران و تلمسان و هذا ما يؤثر على هندسة و تركيبة المدن الكبرى .

² : حينوئي ، مرجع سابق .

³ : جناتي ، مرجع سابق ، ص 37 .

في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية تنطلق الجزائر من مقاربة شاملة متوازنة* ، بالتركيز على المعاملة الإنسانية للمهاجرين و التركيز على علاج الأسباب الأولية المؤدية إلى هذه الظاهرة ، و التي تتمثل في التفاوت في النمو و غياب الاستقرار السياسي ... كما تنطلق الجزائر من أهمية رفع القيود عن حرية التنقل و رفع القيود على طرق الهجرة الشرعية . لأن ضمان و تسهيل حرية التنقل من شأنها التقليل من الهجرة غير الشرعية و من شبكات تهريب البشر .¹

المكافحة ضد الهجرة غير الشرعية في الجزائر ليست مسؤولية جهة واحدة إنما تتشارك فيها عدة مؤسسات الدولة ، و التي تتمثل أساسا في وزارة الشؤون الخارجية ، التي تحتوي على مديريات تسهر على تنظيم القضايا المتعلقة بالتنقل و إقامة الأجانب . وزارة الدفاع الوطني (قيادة الدرك الوطني) ، وزارة الداخلية ، وزارة العدل ، وزارة التشغيل بالإضافة إلى وزارة التضامن الوطني و مختلف الوزارات الأخرى و مؤسسات المجتمع المدني .

من الناحية العملية تسخر الجزائر عدة إمكانيات مادية لمكافحة الهجرة غير الشرعية و شبكات المتاجرة و تهريب البشر . فمن أجل تعزيز مراقبة الحدود و معابر الدخول إلى الجزائر ، قد اعتمدت الجزائر آليتين و تتمثلان في :

➤ خلق 50 مركز مراقبة جديد قريبة من الحدود .

➤ خلق الشرطة القضائية لحراس الحدود لتكفل بتسيير القضايا المرتبطة بالهجرة غير الشرعية مدعم بنظام آلي جد متطور يسمح بالتعرف على المهاجرين ، منصب في الولايات الحدودية الستة التي تعرف تدفق المهاجرين بشكل كبير ، كما يسمح هذا النظام بمكافحة و مراقبة كل أشكال الجريمة المنظمة التي ترتبط بالهجرة غير الشرعية .

➤ كما تم تشكيل كذلك ديوان مركزي لمكافحة الهجرة السرية .²

إلى جانب الآليات البشرية و المادية المسخرة ، هناك آليات قانونية وطنية تضبط تحركات المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر . أهم قانون في هذا الصدد هو قانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 جوان 2008 الذي يحدد شروط دخول الأجانب إلى الإقليم الجزائري و إقامتهم به و تنقلهم فيه و ذلك بمراعاة الاتفاقيات الدولية .

القانون الجديد يشكل دعامة لمكافحة الهجرة السرية ، فهو يعزز من صلاحيات المصالح المتكفلة بمراقبة وضعية الأجانب . الذين يتوجب عليهم التقدم إلى أحد مراكز الحدود حاملا أي وثيقة سفر ذات

* : المقاربة الجزائرية المتعلقة بعلاج قضايا الهجرة غير الشرعية من خلال ما ابرزه لنا المكلف بمديرية تنقل و إقامة الأجانب بوزارة الشؤون الخارجية ، تنبني على الربط بين الهجرة و التنمية أي معالجة الأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية ، و بالتركيز على التأسيس لشراكة بين دول العبور المصدر و المقصد تتقاسم فيها كل الدول المسؤولية . و تتمثل المبادئ التي تتبناها الجزائر في علاج قضايا الهجرة في النقاط التالية :
- التركيز على معالجة الأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية و دعم الحلول التنموية من خلال تقاسم المسؤولية بين دول المصدر ، العبور و المقصد ، ضمان احترام حرية تنقل الأفراد و تسهيلها كمبدأ للحد من الهجرة السرية ، ضرورة دعم الدول المتقدمة لمشاريع التنمية في الدول المصدرة للمهجرين ، رفض الحلول الأمنية التي تعتمد على الدول الأوروبية كمراقبة الحدود مثلا .

¹ : MAE , la migration , document préparé par MAE , 2011 , obtenu en juillet 2011 .

² : ibid.

صلاحية . و يسمح القانون للوالي المختص إقليميا من منع دخول أي شخص أجنبي إلى التراب الوطني لأسباب تتعلق بالنظام العام أو أمن الدولة . مثلا لضمان درجة عالية من المراقبة يسمح القانون من أخذ بصمات الأصابع أو صور فوتوغرافية و إخضاعها للمعالجة المعلوماتية . *

يفرض القانون على كل أجنبي يصل إلى الإقليم الجزائري أن يتقدم إلى السلطات المختصة المكلفة بالمراقبة على مستوي الحدود في إطار المراقبة ، و هذا يسمح بالتقليل من الهجرة غير الشرعية .¹ كما يفرض القانون على الأجانب أن يحملوا أي وثيقة لتحديد وضعهم و إلا يعتبرون غير شرعيين . تتمثل هذه الوثائق التي ينبغي على كل مهاجر أن يحمل بعضها في التأشيرة ، أو أي وثيقة تثبت دخوله و الملف الصحي للأجنبي . مثل هذه الوثائق تشكل وقاية من الهجرة غير الشرعية و من عدة أمراض التي يشتهر المهاجرون بحملها .²

من الإجراءات التي تتبعها الجزائر في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية هي عمليات الترحيل و هو إجراء يتضمنه قانون 08_11 لـ 2008 ، الذي ينص على طرد و إبعاد الأجنبي الذي يكون بقاءه في البلد يشكل مساسا بالنظام العام أو أمن الدولة ، إذ يمكن مثلا طرد الأجنبي الذي يدخل للإقليم الجزائري بصفة غير شرعية أو يقيم في الإقليم بطريقة غير شرعية إلى الحدود .

خلال عمليات الترحيل يمكن أن تقام مراكز انتظار **، تخصص لإيواء الرعايا الأجانب الموجودين في وضعية غير قانونية في انتظار طردهم إلى الحدود أو تحويلهم إلى بلدهم الأصلي ، كما جاء في المادة 7 من القانون السابق ذكره .

الإجراءات الأخرى التي تضمنها القانون و التي من شأنها التقليل من موجات الهجرة غير الشرعية هي العقوبات التي تنجم عند مخالفة أحكام القانون كالغرامات المالية أو الحبس . تتفاوت درجة العقوبة حسب درجة المخالفة و هو ما تضمنه الفصل الثامن من القانون .

تتم مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال مقارنة شاملة و متوازنة تنطلق من دعم المشاريع التنموية في دول المهاجرين ، لاسيما من خلال تنمية الشريط الحدودي للجزائر . دعما لعملية المراقبة عززت المنظومة القانونية بقانون 08-11 لعام 2008 الذي يمكن من مراقبة الأجانب على الإقليم الجزائري و يحد من كل التحركات غير الشرعية عبر الإقليم الجزائري .

* : انظر المادة 15 من القانون .

¹ : azzouz kerdoun , la loi 08-11 sur la condition des étrangers : mutation des règles juridique Algeriennes et leur impact sur le migration irrégulier , CARIM note de synthèse , (2009/06) , p 3.

² : ibid., p. 4.

** : تقام هذه المراكز في المناطق الحدودية كمنطقة تينزاوتين مثلا ، معيار إقامة هذه المراكز هو احترام حقوق الإنسان بحيث يضمن فيها المعاملة الإنسانية لهم كما أكد لنا المكلف بمديرية الهجرة بوزارة الشؤون الخارجية بأن الجزائر تتكفل لوحدها بكل إجراءات الترحيل ، و خلال بقاءهم في هذه المخيمات توفر لهم كل شروط العيش من طعام ، مأوى و مراقبة طبية ، و أشار المكلف بان الجزائر لا تتلقي أي مساعدة من الدول الأوروبية في هذا الشأن خاصة و أن الجزائر تلج على الدعم الأوروبي في هذا المجال ، لأن هذه العملية تكلفها الكثير فمثلا عملية ترحيل كل مهاجر لبلده تكلف الجزائر حوالي 200 دولار ، أما خلال أزمة ليبيا تكفلت منظمة الهجرة الدولية لترحيل الفارين من ليبيا الذين دخلوا من ممر دبداب رحلت حوالي 400 من بنغلادش و آخرون من موريتانيا ، السودان ، مصر ، و اقتصر دور الجزائر على توفير ضروريات العيش من مطعم و مأوى خلال هذه الفترة . مقابلة مع مدير مكتب الهجرة بوزارة الخارجية ، بمكتبه بمقر الوزارة ، الجزائر : القبة يوم : 08/07/2011

المبحث الثاني : أثر التداعيات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل على الجزائر .

الهجرة غير الشرعية لها تداعيات أمنية خطيرة في المحيط القاري الذي تنتمي إليه الجزائر ، من بين هذه المجالات التي تترك فيها الهجرة غير الشرعية تداعياتها نجد منطقة الساحل الإفريقي . الجنوب الجزائري بحكم أنه جزء من هذه المنطقة يجعل الجزائر تتأثر بكل ما يحدث فيها من تفاعلات تهدد الأمن . مصطلح منطقة الساحل الإفريقي يطلق أحيانا على ذلك القوس الذي يضم السودان ، مالي ، النيجر ، التشاد و الجنوب الجزائري بالإضافة إلى النقاط الأطلنطية في أقصى الغرب . كما يقصد بها الحزام الحدودي الذي يحيط بالجزائر من السودان حتى موريتانيا و هناك من يضيف غينيا بيساو ، الرأس الأخضر و بوركينافاسو . التعريف الجغرافي العسكري لمنطقة الساحل يضم دول شمال إفريقيا و دول الساحل " السودان مالي، النيجر ، تشاد ، موريتانيا و السنغال " . تتميز هذه المنطقة بكونها منطقة صحراوية ذات مناخ قاس مما ينعكس سلبا على مستويات التنمية ، إذ تضم مناطق ساحلية تعاني من المجاعة و الأمراض و الجفاف و التي كثيرا ما تستنجد بالمساعدة الدولية . كما تتميز بكونها منطقة يسودها التعدد العرقي و الذي كان سببا في العديد من النزاعات و الحروب الأهلية بها.¹

المطلب الأول : الهجرة غير الشرعية و الاتجار بالبشر بمنطقة الساحل و أثره على الأمن الجزائري .

الهجرة غير الشرعية تكون في غالب الأحيان مصحوبة بجريمة تهريب البشر و الاتجار بهم ، فحتى يتمكن المهاجر غير الشرعي من استكمال رحلته يلجئ إلى شبكات التهريب التي تستغل بدورها هذا المهاجر ، بحيث تساومه بمبالغ باهظة تفوق أحيانا تكاليف رحلة الهجرة الشرعية . جريمة تهريب البشر لها انتشار عالمي يتلخص مفهومها في :

" تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ، ليست موطن له أو لا يعد من المقيمين

الدائمين فيها ، من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى ."²

تتم جريمة تهريب البشر بصفة جد منظمة ، بحيث تضم هذه الشبكات أفراد لهم خبرة وعلى دراية بقوانين الهجرة و الإقامة . كما أنهم يعرفون جيدا الطرق البرية و البحرية التي لا تخضع عادة للتفتيش و الرقابة من قبل حراس الحدود في دول المقصد . هناك علاقة قوية بين الهجرة و تهريب البشر و الاتجار بهم ذلك أن المهاجر يطلب المساعدة من هذه الشبكات من أجل الوصول إلى دولة المقصد ، و خلال هذه الرحلة يتعرضون إلى كل أنواع الاستغلال و الأخطار ، فقد يتعرضون للرمي إلى البحر و أحيانا تسلمهم هذه الشبكات إلى عصابات أخرى متخصصة في تجارة الأعضاء بدول المقصد.³

لكن بالرغم من أن المهاجر قد يلجأ بمحض إرادته لطلب المساعدة من هذه الشبكات ، إلا أنه يبقى ضحية لهذه العصابات التي لا تحترم حقوق الإنسان و المواثيق الدولية حولها.⁴

¹ : _____ ، " الجريمة المنظمة عبر الساحل الإفريقي، " (الأربعاء 7 أبريل 2010) ، على الرابط :

<http://mentouri.ibda3.org/t9672-topic> تاريخ التصفح : 2011/08/19 .

² : الاصفر ، مرجع سابق ، ص. 105 .

³ : نفس المرجع ، ص . 114 .

⁴ : de haas , op. cit., p. 24.

تكونت عدة شبكات لتهريب البشر خاصة في المناطق التي تقل فيها الرقابة الحكومية و التي تنتشر بها النزاعات ، و إفريقيا تشكل المجال الأكبر لانتشار هذه الشبكات خاصة و أنها تعد قارة مصدرة للمهاجرين بسبب ما تعرفه من غياب الأمن .

المهاجر غير الشرعي عادة ما يلجا إلى هذه الشبكات لمواصلة رحلته إلى أوروبا ، و يقدم ما قيمته 600 إلى 5500 دولار لعبور مضيق جبل طارق . تقدر في الغالب رقم معاملات هذه الشبكات على المستوي الدولي بحوالي 7 ملايين دولار في السنة .¹

أغلب التقديرات تُبرز أن إفريقيا تعد من أكثر قارات العالم التي تتميز بحراك بشري كبير. تساعد شبكات التهريب بصفة كبيرة المهاجرين غير الشرعيين للوصول إلى دول المقصد ، فأغلب المهاجرين الأفارقة يلجئون لشبكات التهريب فمثلا خلال 2005 حوالي 638 مهاجر غير شرعي من انغولا نُقل 99% منهم من طرف شبكات تهريب البشر ، أما في الصومال من حوالي 681 مهاجر 98% منهم نقلتهم هذه الشبكات ، كذلك في السيراليون من حوالي 566 مهاجر 97% منهم نقلوا بنفس الطريقة . ما يعني أن هذه المنظمات أصبحت تلعب دور كبير في نقلهم كونها أصبحت أكثر انتشارا و تنظيما .²

منطقة الساحل أصبحت مركز تجمع أكبر الآفات التي تهدد الأمن الإنساني ، أبرزها انتشار شبكات التهريب التي تسهل عملية انتقال المهاجرين . هذه الشبكات عادة ما تكون منظمة في أعلى مستوى تتكون من أفراد يعرفون الصحراء جيدا. تعمل على نقل المهاجرون الذين يتجمعون في منطقة أغاديز و عادة ما يتم نقلهم عبر السيارات ، قدر عدد الذين يتجمعون بمنطقة اغاديز بنيجر حوالي 15000 مهاجر كل شهر يتم نقلهم بمساعدة هذه المنظمات للاتجاه إلى دول المقصد ،مثل هذه التجارة تشكل مصدر أموال لبعض حراس الحدود و شرطة النيجر و ليبيا على طول الحدود الذين يستغلون حاجاتهم و يقدمون بعض التسهيلات مقابل مبالغ مالية ، تصل إيرادات مثل هذه التجارة حوالي 20 مليون أورو سنويا.³

هناك علاقة بين تزايد نشاط المهربين و الهجرة غير الشرعية ،فأمام السياسات التضييقية للدول الأوروبية أصبح المهاجرون يلجئون إلى هذه العصابات التي بدورها تستغل الحاجة الملحة في الهجرة لدى المهاجرين . تزايد وتيرة الهجرة غير الشرعية مرتبط بتزايد و انتشار شبكات تهريب البشر والاتجار بهم فلولا خدمات هذه الشبكات لوجد المهاجرين صعوبة في الوصول إلى بلدان المقصد .

بالرغم من أنه لا توجد معطيات دقيقة حول انتشار التهريب بالجنوب الجزائري إلا أن مثل هذه الآفة لها تداعياتها على الجزائر ، سواء من خلال نقل أعداد كبيرة من المهاجرين الأفارقة إلى الجزائر الشيء الذي يضر باقتصاد البلد و يمس بالأمن المجتمعي عامة . كما أن انتشار هذه الجريمة عبر الحدود الجزائرية قد يؤدي إلى المساس بسيادة و سمعة الجزائر . فالجزائر تحترم حق التنقل و حقوق

¹: فرج يوسف ، مرجع سابق ، ص. 161 .

²: David van Moppes , *The African Migration Movement: Routes to Europe* .(Netherlands,2006) , p. 4, 5. Sur le lien suivant : <http://socego.ruhosting.nl/html/fil/esmigration/migration5.pdf> 14/05/2011 .

³: Nations unies , *crime organisé et migration clandestine de l'Afrique vers l'Europe* ,(juillet 2006) , p. 20.

الإنسان و بالرغم من أنها صادقت على كل الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة و تجريم تهريب البشر ، إلا أنها تعرضت لاتهام من قبل الدبلوماسية الأمريكية خلال التقرير الذي أصدرته في جوان 2011 .

التقرير الذي أصدرته الخارجية الأمريكية في جوان 2011 صنف الجزائر ضمن القائمة السوداء للدول التي تنتشر بها ظاهرة الاتجار بالبشر ، اتهمت بعدم التزامها بالاتفاقيات والقوانين الدولية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر . وُضعت الجزائر في الصنف الثالث للدول التي لم تُظهر إرادة في محاربة الظاهرة الآخذة في التوسع دوليا.¹

عواقب مثل هذا النشاط بأمن الدولة يتجسد في تعرضها إلى ملاحقة المنظمات غير الحكومية أو الوقوع تحت ضغط الدول الكبرى ، و هو ما تكرر خلال هذا التقرير الذي يمس بسيادتها و سمعتها . عن حقيقة انتشار هذه الجريمة على الحدود الجزائرية أوضح المكلف بالمديرية الفرعية للهجرة بوزارة الشؤون الخارجية بما يلي :

"...إن مثل هذا الاتهام لم يبنى على معطيات صحيحة، ذلك أن الجزائر تمنع و تحارب هذه الممارسة عبر

حدودها و إن كانت موجودة فإن الذين يمارسونها أجنب (...) كما أن الجزائر تسخر مصالح الأمن لرصد

و مراقبة هذه المخالفة غير القانونية عبر حدودها ."²

ميدانيا هناك بعض المهاجرين القادمين من إفريقيا يقعون ضحايا لشبكات تنشط في هذا المجال غير أن أفراد هذه الشبكات أجنب و ليس جزائريين ، غير أنهم ينشطون في التراب الوطني عبر الحدود الجنوبية المتاخمة للدول الإفريقية ، فالمهاجرين غير الشرعيين القادمين من الدول الإفريقية يتسللون إلى الجزائر باللجوء إلى هذه الشبكات المكونة من أجنب على مستوى الولايات الحدودية في الجنوب الجزائري.³ مثل هذا التقرير لا يوضح حقيقة ما يحدث في الجنوب الجزائري إذ لا بد من دراسات للميدان للتعرف على ما يحدث في الواقع ، و حتى و إن وجدت فإن الذين يمارسون الظاهرة غير جزائريين ، بل الجزائر تقع فقط ضحية لهذه الممارسات بسبب موقعها الجغرافي الهام و مساحتها الشاسعة ، كما أن الجزائر تجرم كل هذه الأعمال كما جاء في قانون 08 - 11 الصادر في 2008 الذي يحدد شروط دخول و إقامة الأجنب في الجزائر .

التهديد الأمني على الجزائر الذي قد ينشا من انتشار تهريب البشر في منطقة الساحل يكمن في تسهيل انتقال أفواج كثيرة من المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة ، خاصة و أن الحدود الجزائرية واسعة و سهلة الاختراق . كما يكمن الخطر الآخر في أن هذه الشبكات التي تنشط على الحدود تُعرض الجزائر إلى ضغط المنظمات غير الحكومية الدولية أو الدول الكبرى و اتهامها بالتقصير أو بالسماح لهذه العصابات للنشاط عبر الحدود . و بالنظر لمميزات الموقع الجغرافي للبلد فانتشار مثل هذه الممارسات عبر حدودها قد يتم بصور أسهل ، لصعوبة مراقبة الحدود المترامية الأطراف خاصة في الناحية الجنوبية .

¹: محمد شراق، " الخارجية الأمريكية تضع الجزائر على القائمة السوداء "للاتجار بالبشر"، الخبر : 29 / 06 / 2011 على الرابط :

<http://www.djazairress.com/elkhabar/257717> تاريخ التصفح : 2011/11/1

² : مقابلة مع مدير مكتب الهجرة بوزارة الخارجية ، بمكتبه بمقر الوزارة ، الجزائر : القبة يوم : 2011 / 07 / 08

³ : بودهان ياسين ، " المهاجرون الأفارقة ضحايا شبكات أجنبية تتاجر بالبشر في الجزائر ، " ايلاف ، (5 يوليو 2011) ، على الرابط : <http://www.elaph.com/Web/news/2011/7/666836.html?entry=articleRelatedArticle> تاريخ التصفح : 2011/11/1

المطلب الثاني : انعكاسات ارتباط الهجرة غير الشرعية بتجارة المخدرات على الجزائر.

المهاجر غير الشرعي في خلال رحلته غير القانونية نحو الدول الغنية يبذل كل ما بوسعه لبلوغ هدفه ، فالبعض يقضي سنوات لجمع الأموال الكافية لرحلته . و آخرون يضطرون للقيام بأعمال إجرامية من أجل دفع تكاليف رحلتهم أو لاستكمالها . من بين هذه الجرائم التي يضطر المهاجر غير الشرعي للتورط فيها نجد جريمة تهريب المخدرات و الاتجار بها . الأمر الذي يسمح له بجني مصاريف تمكنه من استكمال رحلته .

تهريب المخدرات و الاتجار بها من بين المعضلات الأمنية التي لها انتشار واسع في منطقة الساحل الإفريقي ، و التي من شأنها تهديد الأمن الجزائري ، خاصة و أن الحدود الجزائرية تمتد على مسافة طويلة من الناحية الجنوبية .

مشكلة المخدرات و الاتجار بها تعد من بين التحديات الكبرى التي تهدد كل المجتمعات الدولية . تعد المخدرات من أخطر المواد الاستهلاكية للإنسان ، و تتمثل عادة في كل العقاقير نباتية كانت أو مستحضرات كيميائية التي لها خاصية التخدير أو تسكين الآلام و تتسبب في فقدان الوعي لدى المستهلك . المخدرات من أعقد التحديات التي يواجهها الأمن الإنساني ، لما لها من آثار جسيمة على الفرد و المجتمع لذا فهي مُجرمة في كل تشريعات الدول ، و من أهم أشكال هذه المخدرات الخطيرة نجد :

° القنب الهندي : و هو نوع يستخرج من زهور نبات القنب ويمكن تدخينه أو شربه مع الشاي أو مضغه مباشرة ، تناول مثل هذا المخدر لمدة طويلة يؤدي إلى اختلال الجهاز العصبي ما يدفع لارتكاب مخالفات منحرفة كالإجرام .

° الأفيون : مصدره الأساسي نبات الخشخاش يمكن تناوله بطريقة البلع أو الحقن في الوريد بعد إذابته في الماء الدافئ ، له أضرار على صحة المستهلك تؤدي أحيانا إلى الموت .

° القاط: مصدره نبات شبيهه بالقطن يزرعه سكان اليمن يتم أخذه عبر التدخين و له آثار على المستهلك .

° الكوكايين : ينتج من نبات الكوكا و تستخلص مادة الكوكايين بطريقة كيميائية ، يؤخذ عن طريق طريقة الشم أو الحقن تحت الجلد . تعتبر بيرو و بليفا و كولومبيا من أهم الدول المصدرة للكوكايين في العالم ، بالإضافة إلى مخدرات أخرى ذات طابع كيميائي كالمورفين ، الهرويين.¹

تناول مثل هذه المواد المخدرة لها آثار جسيمة على الفرد المستهلك و على المجتمع ككل ، لأن استهلاكها يساعد على انتشار عدة آفات خاصة الجريمة بكل أشكالها . بالرغم من أن كل الدول تجرم مثل هذه الآفة إلا أن لها انتشار واسع في كل أنحاء العالم ، من بين أبرز المناطق التي تغلغت فيها نجد منطقة الساحل الإفريقي ، الذي يعد منطقة حساسة بالنسبة للأمن الجزائري بسبب تأثرها بكل ما يحدث فيها .

تُعرف منطقة الساحل بقوس الأزمات لأنها تتنامي فيها كل أشكال الجريمة المنظمة خصوصا جريمة المخدرات و تهريب السجائر بحيث تشكل منطقة كيدال الحلقة الأساسية لها . تشكل جريمة المتاجرة

¹ : فطيمة بن غناية ، جرائم المخدرات ، (مذكرة تخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء ، 2008/2005) ، ص ص. 10،11.

بالمخدرات الأكثر نموا بسبب تحول الساحل إلى نقطة عبور للمخدرات مثل الهرويين ،الكوكايين و الكراك.¹

بالرغم من أن منطقة الساحل تشكل منطقة عبور أساسية للمخدرات فإنه من الصعب فرض الرقابة على مختلف طرق التهريب ، فمثلا الكوكايين الذي يأتي من أمريكا اللاتينية نحو أوروبا يمر عبر دول افريقية. تقدر عوائد هذه التجارة حوالي 2 مليار دولار أمريكي و تنتشر بمنطقة الساحل أفواج خاصة من نيجريا تعمل مع كارتيلات مكسيكية . تساهم هذه الأفواج في رفع وتيرة هذه الجريمة بالمنطقة .² الجزائر و بحكم امتداد حدودها في الناحية الجنوبية تتأثر بحركة الهجرة التي تنتشر في منطقة الساحل الإفريقي ، كونها تعتبر منطقة عبور مفضلة للمهربين و المتاجرين بها .

تبرز علاقة الهجرة غير الشرعية بالمخدرات في منطقة الساحل الإفريقي ، في أن المهاجر غير الشرعي يمرر معه كل الآفات المنتشرة في منطقة الساحل بما فيها التورط في تجارة و تهريب المخدرات. قد يتورط المهاجر غير الشرعي بمحض إرادته في تهريب المخدرات ، غير أن أغلبهم يقعون ضحايا لهذه الشبكات المهربة التي عادة ما تستغل حاجتهم الماسة إلى المال ، بالتالي يجدون أنفسهم مجبرون للتورط في مثل هذه الجريمة . مثل هذا الوضع يحول الجزائر إلى منطقة تنتشر بها المخدرات على نطاق واسع خاصة المناطق الحدودية ، سواء الناحية الجنوبية أو الغربية على الحدود مع مملكة المغرب .

الحدود الجزائرية مع المملكة المغربية تعد معبر أساسي لتهريب المخدرات ، فمثلا خلال الأشهر الأولى من 2008 تم حجز أكثر من 9 قناطر من القنب الهندي خاصة و أن المغرب بلد منتج ، هذا الوضع حوّل الجزائر من دولة عبور إلى دولة استهلاك ، و تعد منطقتي مغنية و بشار أهم محوري عبور هذه السموم إلى باقي ولايات الوطن .³

أما في منطقة بشار فخلال 2010 تم مصادرة حوالي 40 طن من المخدرات و هي أكبر نسبة منذ الاستقلال ، عموما فإن نسبة المخدرات من إفريقيا الغربية القادمة من أمريكا اللاتينية نحو أوروبا تقدر بحوالي عشرات الأطنان سنويا و هو ما يضر بالجزائر .⁴

تقاسم الجزائر لحدودها مع دول منتجة لبعض أنواع المخدرات من جهة و تحولها إلى دولة عبور للمهاجرين غير الشرعيين ، يجعل تجارة و تهريب المخدرات من المشاكل التي تعرف انتشار واسع في المجتمع الجزائري ، و هذا ما سيحولها إلى دولة منتجة للمخدرات و ليس فقط للاستهلاك .

¹ : امحمد برفوق ، " منطلق الأمانة في ساحل الأزمامت ، " على الرابط : berkouk-mhand.yolasite.com ، تاريخ التصفح : 2011/09/24

² : Massinissa Benlakehal , "Drogue, cocaïne et armes dans le Sahel , " le midi libre ,(14 septembre 2011), sur le lien suivant , <http://www.algerie360.com/algerie/drogue-cocaine-et-armes-dans-le-sahel/> , consulté le 14/09/2011 .

³ : ع. يونس ، " حرب على شبكات الإجرام : تشنها مصالح الأمن والجمارك لحماية الاقتصاد من الجريمة المنظمة ، " المساء ، على الرابط :

<http://www.el-massa.com/ar/content/view/21748> تاريخ التصفح : 14.09.2011

⁴ : A. Hamid, "Tchad-Niger-Mali: Les «nouvelles routes» de tous les trafics , " le temps dalgerie : sur le lien suivant : <http://www.ndjamena-matin.com/article-tchad-niger-mali-les-nouvelles-routes-de-tous-les-trafics-44940483.html> consulté le 14/ 09/2011

كل المعضلات الأمنية في ساحل الأزمات تأثر على الأمن الجزائري بسبب العامل الجغرافي ، فمثلا المتاجرة بالمخدرات تعبر عبر الجزائر ، و أهم المناطق المتضررة منها هي الولايات الحدودية سواء الجنوبية أو الحدود الجزائرية مع المملكة المغربية خاصة وهران و تلمسان أو في الحدود مع دولة تونس.

المطلب الثالث : مخاطر تورط المهاجرين في تجارة السلاح بالساحل الإفريقي على الجزائر.

يشكل الساحل الإفريقي أحد المجالات الجيوسياسية التي تشهد تفاعلات و رهانات عدة مما يؤثر على حاضر و مستقبل المنطقة . تشهد منطقة الساحل عدة معضلات أمنية تتفاقم بشكل مستمر ، من بين هذه الرهانات الأمنية التي تشهدها المنطقة تهريب السلاح الذي يتورط فيه المهاجرون غير الشرعيون .

التجارة غير الشرعية بالأسلحة خاصة الخفيفة منها آفة دولية ، تشهدها عدة دول في العالم . لهذه المعضلة تداعيات على الأمن الدولي ، تعتبر القارة الإفريقية المنطقة الأكثر تضررا من التدفق العشوائي للأسلحة ، الأمر الذي يعطل كل جهود التنمية و الديمقراطية بالقارة الإفريقية ، هذه القارة التي شكلت تربة خصبة لتجارة المخدرات بسبب ما تعرفه من نزاعات و حروب .¹

المناطق التي تنتشر بها تجارة الأسلحة هي تلك التي تتخبط في نزاعات و حروب ، فتاريخيا شكلت القارة الإفريقية منطقة تتميز بكثرة النزاعات ، الأمر الذي حولها إلى سوق للمتاجرة بالأسلحة و تهريبها و عادة ما يتورط في هذه الجريمة المهاجرين غير الشرعيين لدوافع اقتصادية .

تهريب الأسلحة الخفيفة يمثل أكثر من ثلث المبادلات الرسمية التي تتم على مستوى سوق الأسلحة خاصة في القارة الإفريقية ، و بذلك تشكل هذه الجريمة من أكبر المشاكل التي تهدد الأمن فيها و أصبحت تجذب إليها الدول الراغبة في التخلص من فائض الأسلحة خاصة تلك التي تجاوزها التطور التقني ، إذ نجد أن أغلب الدراسات تكشف أن أغلب الأسلحة المستعملة في النزاعات الإفريقية أجنبية الصنع، فمثلا: ما نسبته 95 % من بنادق الكلاشنكوف السلاح الأكثر استعمالا في النزاعات الإفريقية صنع خارج القارة و هو ما يعني غياب رقابة عالمية صارمة على بيع هذه الأسلحة .²

تتزايد عملية الاتجار بالسلاح و تهريبه خلال الأزمات و الحروب، و هو ما حدث خلال أزمة ليبيا مؤخرا أين تحولت إلى سوق مفتوح للاتجار بالأسلحة و تهريبها ، أين تستغل هذه العصابات عدة فئات تورطها فيه خاصة المهاجرين غير الشرعيين سواء القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء في اتجاه الشمال أو أولئك المتواجدين في ليبيا الفارين من العنف، و خاصة إذا علمنا أن عدد المهاجرين المتواجدين بليبيا قبل الأزمة يفوق 1,5 مليون مهاجر .

خلال تنقل المهاجرين غير الشرعيين يتعرضون لاستغلال شبكات التهريب و يتورطون في عدة قضايا من أبرزها تهريب السلاح ، هذه الظاهرة التي زادت حدتها على الحدود الجزائرية مع الأزمة الليبية، التي توجد بها نسبة كبيرة من المهاجرين الذين تسللوا عبر الحدود الجزائرية متورطين في ذلك في بعض صور الجريمة المنظمة العابرة للحدود . فخلال ندوة الجزائر حول مكافحة الإرهاب في سبتمبر 2011 ، حذرت

¹ : مولود غشة ، "التجارة غير الشرعية بالأسلحة : هيمنة سماسرة الموت ، " مجلة الجيش ، ع. 547 ، (فيفري 2009) ، ص. 28.

² : المكان نفسه

من تحول منطقة الساحل إلى خزان للبارود . لأن الأزمة الليبية عمقت من انتشار السلاح و المتفجرات و تورط الآلاف من العمال المهاجرين و المرتزقة في هذه المنطقة التي تعرف انتشار عصابات التهريب.¹

المهاجر غير الشرعي يتورط في كل أنواع الجريمة المنظمة سواء الاتجار بالمخدرات أو الأخطر منها و هي الاتجار بالسلاح ،ومن أجل ضمان مصاريف استكمال رحلته إلى أوروبا أو إلى دول شمال إفريقيا .

تُبرز أغلب التقارير الأمنية للشرطة القضائية أن الهجرة غير الشرعية من أكبر القضايا التي تهدد الأمن الوطني ،ذلك أن المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء والبالغ نسبتهم حوالي 70% يتورطون في شتى أنواع الجرائم العابرة للحدود على رأسها تهريب السلاح و الاتجار به.²

تشكل قضية الهجرة و السلاح أبرز التحديات التي يتعدى مجال خطرها حدود ليبيا لتصل إلى دول الجوار ،لأنه في الغالب الجماعات التي تمارس التهريب تستغل الأوضاع الصعبة التي يعاني منها المهاجرين لتجندهم في صفوفها لتنفيذ بعض الأعمال غير القانونية .³

يعد المهاجر غير الشرعي ناقل أول للتهديدات التي تنتشر بساحل الأزمات خاصة مع أزمة ليبيا التي أدت إلى انتشار السلاح بشكل كبير ، الأمر الذي يساعد على رواج تجارة السلاح بمنطقة الساحل هي الأسعار المغرية التي تباع بها الأسلحة ، فسوق السلاح في ليبيا أصبح مفتوح على كل الأطراف و عصابات التهريب تقصد هذه السوق . فمثلا تشتهر منطقة الزنتان الليبية بكونها إحدى أفضل وجهة لفاصدي تجار الأسلحة من مختلف الأنواع ،حيث يروج فيها للمتاجرة بأسلحة الرشاشات من صنف الكلاشينكوف القديم والحديث ، والمسدسات بكل الأنصاف ،إضافة إلى أسلحة من النوع الثقيل المحمولة على متن سيارات تويوتا و الرباعية الدفع ، التي تساعد على التنقل في الضواحي والطرق الترابية والغابية غير المعبدة للإفلات من قبضة حراس الحدود الجزائرية .⁴

كل القضايا التي تشهدها منطقة الساحل تأثر على الأمن الجزائري و يعد المهاجرين غير الشرعيين الآلية التي تنتقل عبرها كل هذه المشاكل ، فتهريب السلاح يتورط فيه المهاجرين من أجل استكمال رحلتهم إلى الفردوس الأوروبي ، هذا الفعل غير القانوني يضر بالاقتصاد الجزائري و كذا بأمن الدولة و المجتمع ككل ،فقد يقع هذا السلاح في يد الجماعات الإرهابية خاصة وأن الجزائر خرجت مؤخرا فقط من ويلات الإرهاب.

¹ : "أزمة ليبيا حولت المنطقة إلى خزان بارود"، المساء ، ع. 2011/09/07 على الرابط :

<http://www.el-massa.com/ar/content/view/51531> تاريخ التصفح : 2011/11/05 .

² : رتيبة بوعمة ، "شرطة الحدود تفكك عدة شبكات دولية مختصة في تزوير جوازات السفر و التأشيرة بالجزائر" ، (2009/06/02) ، على

الرابط : <http://www.algeriachannel.net/?p=1152> تاريخ التصفح : 2011/09/14

³ : نائلة ، ب ، "الحراقة تتحول إلى نشاط إجرامي يهدد أمن واقتصاد الجزائر" ، الشروق ، ع. 2008/04/21 ، على الرابط :

<http://www.echoroukonline.com/ara/?news=2952> تاريخ التصفح : 2011/09/14 .

⁴ : ياسين ب ، " الشروق تخترق شبكات المتاجرة بالسلاح و تكشف المستور" ، الشروق ، ع. 2011.10.28 ، على الرابط :

<http://www.echoroukonline.com/ara/international/86527.html> تاريخ التصفح : 2011/11/01

من جهة قد يتورط المهاجرون غير الشرعيين في المنظمات التي تتاجر بالسلاح كنتيجة لفشل مشاريعهم في الوصول إلى أوروبا ، كرد فعل عن الإحباط الذي قد يصابون به . تؤدي حالة الإحباط عند المهاجر إلى التعرض لعدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى أنهم يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية ، فمثلا يشعر كثير منهم بعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة ، مما يؤدي إلى الاكتئاب وتؤدي هذه الوضعية إلى قيام المهاجر بالبحث عن وسائل بديلة تعينه على الخروج من واقعه المزري ، وكثيرا ما تتمثل هذه الوسائل في ارتكاب بعض الآفات الخطيرة كتعاطي المخدرات ، و المتاجرة بها أو الانضمام إلى عصابات الجريمة المنظمة التي تتاجر بالسلاح .

المطلب الرابع : أثر تورط المهاجرين في ظاهرة الإرهاب بالساحل الإفريقي على الأمن الجزائري.

من أخطر الظواهر الإجرامية التي تهدد الأمن و السلم الدوليين خاصة في العقود الأخيرة نجد الإرهاب و التطرف . هذه الجريمة أصبحت تخترق حدود الدول و تداعياتها تمس كل المجتمع الدولي . ما يزيد من خطورة الظاهرة هو تداخلها مع عدة صور أخرى للجريمة ، فهي لا يتورط فيها المتطرفين فقط بل عدة فئات أخرى كالمهاجرين غير الشرعيين ، سواء كان ذلك بإكراههم أو بإرادتهم كرد فعل عن فشل مشروع الهجرة إلى الشمال .

الظاهرة الإرهابية تتميز بتشعبها و تداخلها و لا تزال حتى اليوم يكتنفها غموض في تحديد مفهومها* . من بين التعاريف التي تحدد الظاهرة نجد تعريف الأستاذ الفرنسي أ . دافيد الذي يعرف الإرهاب على أنه

" كل عمل مسلح يُرتكب لأهداف سياسية ، فلسفية ، اديولوجية أو دينية ، مخالفًا بذلك قواعد القانون الإنساني التي تمنع استخدام الوسائل الوحشية و البربرية لمهاجمة أهداف برينة أو أهداف ليس لها أهمية عسكرية"¹

من بين المجالات التي تشكل تربة خصبة لنمو و نشاط الحركات الإرهابية نجد القارة الإفريقية ، التي تعد مسرح واسع للحروب و النزاعات خاصة منطقة الساحل بسبب تنامي التطرف الديني بها . العلاقة بين الحركات الإرهابية و الهجرة غير الشرعية تتمثل في أن الإرهاب المنتشر في ساحل الأزمان عادة ما يتورط فيه المهاجرين غير الشرعيين . على سبيل المثال تنظيم القاعدة في منطقة الساحل تُكون سراياه بالاعتماد على المهاجرين غير الشرعيين ، فالهجرة غير الشرعية تبدأ بوصفها هجرة فقر لكنها تتحول إلى انفلات أمني خطير عابر للساحل الإفريقي . و خلال أزمة ليبيا حاول تنظيم القاعدة إعادة هيكلته بعد مقتل بن لادن باستغلال كل الظروف المتاحة بما فيها المهاجرين غير الشرعيين و بهذا تحولت الهجرة غير الشرعية إلى معضلة أمنية و لم تعد قضية إنسانية أو اقتصادية فحسب² .

* : مصطلح الإرهاب من بين المصطلحات التي لا يزال يكتنفها غموض حتى الوقت الحالي ، إذ يوجد اليوم شبه إجماع على صعوبة وضع تعريف جامع يحدد أبعاد و أركان الظاهرة ، فكل طرف يعرفه بحسب ما تملبه مصلحته فهذا الغموض يمكن الدول الكبرى إصاق التهمة بالحركات التي قد تهدد سياستها . هذا الغموض يجعلنا من الصعب أن نفرق بين ما هو حركة تحرر ، مقاومة أو أعمال بربرية ، و على سبيل المثال ما يحدث اليوم في دولة فلسطين من مقاومة مشروعة يعتبره الكيان الإسرائيلي بأنه أعمال إرهابية في حين أعمالها البربرية التي أنتت على الأخضر و اليابس تعتبره دفاع عن السيادة ...

¹ : محمد السيد عرفة ، تجفيف مصادر تمويل الإرهاب ، ط.1 ، (المملكة العربية السعودية : جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009)، ص.39 .

² : ص. سواعدي ، " التنظيم الإرهابي يستتجدد" المهاجرين السريين" ، الخبير ، ع. 2011/05/22 ، على الرابط :

<http://www.elkhabar.com/ar/politique/254073.html> تاريخ التصفح : 2011/11/06 .

تأكد أغلب الدراسات الأمنية على خطورة الهجرة غير الشرعية ، على خلفية علاقتها بالحركات الإرهابية والجريمة المنظمة خاصة على الحدود . فمثلا في دراسة أمنية أعدتها خلية الاتصال بقيادة الدرك الوطني الجزائري ، اعتبرت أن الهجرة غير الشرعية تشكل إحدى أولويات قيادة الدرك بعدما تحولت إلى نشاط إجرامي ذو علاقة بشبكات إجرامية أخرى منها الإرهاب خاصة على الحدود . و يبرز هذا مع تنامي ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي ، إذ تقوم الجماعات الإرهابية باستغلال الأوضاع الصعبة التي يعاني منها كثير من المهاجرين لتجنيدهم في صفوفها لتنفيذ أعمالها الإجرامية¹ .

تشكل الهجرة غير الشرعية مصدر يهدد الأمن بسبب تورط المهاجرين غير الشرعيين في الجريمة بمختلف أشكالها ، و عادة ما يقع أولئك المهاجرين ضحايا لهذه الجماعات التي تحاول القيام بتوظيف شبكات الهجرة غير الشرعية و المهاجرين غير الشرعيين ، لتنفيذ بعض مخططاتها .

الأنظمة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي لا تورط المهاجرين غير الشرعيين فقط في تنظيماتها بل تعمل على تمرير العشرات من الأشخاص ، الذين يرغبون في الهجرة غير الشرعية القادمين من دول مثل نيجيريا ، كوت ديفوار ، الكامرون ، مالي و التشاد ... باستعمال تقنيات التزوير خاصة في جوازات السفر ، فهذه التنظيمات تجمع عادة بين كل صور الجريمة المنظمة من تهريب البشر ، تهريب السلاح و التزوير² .

التداعيات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر تتضاعف مع تحول الهجرة إلى قضية أمنية من خلال ارتباطها بالجماعات الإرهابية في ساحل الأزمات الإفريقي . ذلك أن جريمة الإرهاب متشعبة و تجمع بين كل أصناف الجريمة المنظمة ، بما فيها تهريب البشر أو تورطهم في أعمال عبر استغلال الإحباط الذي قد يصيب المهاجرين غير الشرعيين أمام السياسات التشددية المطبقة على حركة الهجرة الشرعية .

قد يقع المهاجر غير الشرعي في منطقة الساحل الإفريقي ضحية للجماعات الإرهابية ، و أحيانا يلجا إليها بكل إرادته كرد فعل عن فشل رحلته إلى الفردوس الأوروبي . و بما أن الجزائر محطة عبور أساسية للمهاجرين القادمين من إفريقيا ، فإن هذا يشكل خطرا على الأمن الجزائري خاصة بتورط المهاجرين في الحركات الإرهابية . تبرز الخطورة من خلال تعريض أمن الفرد و المجتمع إلى خطورة الإرهاب الذي عانت منه الجزائر ، فقد يقع المهاجرين في يد الحركات المتطرفة التي تهدد أمن البلد . و بهذا فتواجد المهاجرين غير الشرعيين يهدد أمن الدولة ، لأن الهجرة لم تعد مجرد قضية ذات أبعاد اقتصادية بل أصبحت تخلق انفلاتات أمنية خطيرة .

¹ : نائلة ، ب ، مرجع سابق .

² : مراد محامد ، " القاعدة تنشئ خلايا للحرافة في صحراء الساحل ، " 13 نوفمبر 2010 ، على الرابط ، <http://www.djazairnews.info/index.php?view=article&tmpl=component&id=22264> تاريخ التصفح : 2011/11/06 .

المطلب الخامس : المقاربة الجزائرية لإدارة قضايا الهجرة على المستوى الإفريقي :

الهجرة غير الشرعية لها تداعيات جد خطيرة سواء على دول المقصد، العبور أو المصدر ، هذا ما يتطلب تبني إستراتيجية متوازنة تجمع بين كل الدول المعنية ، من أجل وضع آليات شاملة و مشتركة. الجزائر بحكمها دولة عبور و مقصد للمهاجرين تدرك أهمية التشارك و التعاون في هذا المجال . على هذا الأساس تتبنى الجزائر مقاربة مبنية على التعاون و تقاسم المسؤولية مع الدول الإفريقية لاسيما دول الجوار منها .

من بين أبرز التحديات المطروحة في خلال التعاطي مع قضايا الهجرة صعوبة التوفيق بين حرية التنقل و احترام الحقوق الأساسية للمهاجرين ، و حق الدولة في ممارسة سيادتها على إقليمها و ضمان الأمن داخل حدودها . بالرغم من هذه التحديات إلا أن المقاربة الجزائرية تركز على مبدأ احترام حرية التنقل و معاملة المهاجرين غير الشرعيين بما تمليه مبادئ حقوق الإنسان ، مع التركيز على ضرورة خلق روابط بين الهجرة و التنمية . تبنت الجزائر هذه المقاربة اعلى مستوى أعلى خلال مشاركتها في المنتديات

الدولية كالمنتدى الدولي حول الهجرة والتنمية (FMMD) الذي تأسس منذ 2006.¹

تتلخص مضامين المقاربة الجزائرية حول إدارة قضايا الهجرة غير الشرعية على المستوى الإفريقي ، من خلال التوصيات التي خلص إليها اجتماع ما بين الوزارات حول الهجرة غير الشرعية الذي عقد بالجزائر العاصمة في 15 نوفمبر 2005 و الذي خرج بنقاط يتمثل أبرزها فيما يلي :

➤ محاربة الهجرة بالتركيز على احترام حقوق الإنسان و المعاملة الإنسانية للمهاجر غير الشرعي .
➤ تفعيل مكنزمات لضمان متابعة و مراقبة ظاهرة الهجرة بالتنسيق مع دول الجوار و بالخصوص دولتي مالي و النيجر .

➤ دعم الجهود التنموية في اتجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء خاصة دول الجوار مالي و النيجر من أجل إبقاء المهاجرين في دولهم .

➤ العمل المستمر من أجل إدراج قضايا الهجرة غير الشرعية في المحافل الدولية و الجهوية .²

المقاربة التي تتبناها الجزائر على المستوى الإفريقي هي نفسها المقاربة التي تتبناها على المستوى الدولي لا سيما على المستوى المتوسطي .

لعبت الجزائر دور أساسي من أجل بلورة موقف إفريقي مشترك حول قضايا الهجرة و التنمية عبر تنظيم مؤتمرات حول الموضوع ، فمثلا تم تنظيم اجتماع الخبراء الأفارقة بالعاصمة في افريل 2006 الذي بلور رؤية افريقية مشتركة حول الهجرة و هي الفكرة التي بلورتها خلال قمة الاتحاد الإفريقي في جويلية 2007 ، يقوم التصور الإفريقي الذي دعمته الجزائر على الربط بين الهجرة و التنمية و ضرورة معالجة الأسباب الأساسية المؤدية إليها، و يتعلق الأمر بالقضاء على العوامل التي تدفع للهجرة خاصة الاقتصادية. هذه المقاربة هي التي تبنتها خلال الندوة الوزارية ، بين الاتحاد الإفريقي و الاتحاد الأوروبي حول

¹ : MAE , *la migration* ,document préparé par l' MAE , 2011. Obtenu en juillet 2011.

² : *loc.cit.*

" الهجرة و التنمية " في طرابلس نوفمبر 2006 . مساهمة الجزائر في هذا اللقاء يبرز في جمعها لوزراء خارجية الدول الإفريقية بما فيها المغرب و كذا أعضاء الاتحاد الأوروبي *، عملت خلال اللقاء على خلق شراكة بين دول المصدر ، العبور و المقصد من أجل ضمان تسير متوازن و مشترك لقضايا الهجرة .¹ من الناحية العملية التعاون على المستوى الجهوي يتجسد مع دول الجوار الجنوبية خاصة مالي و النيجر ، بوصفها المناطق التي تعرف تدفق المهاجرين الأفارقة . التعاون مع الدولتين يتجسد من خلال اتفاقيات التعاون على مستوى الولايات الحدودية لهذه الدول ، في مجال الكفاح ضد الهجرة غير الشرعية عبر تبادل المعلومات و التنسيق من أجل تفكيك شبكات التهريب . التعاون الجزائري مع مالي و نيجر ليس في مجال رقابة الحدود فقط ، إنما أهداف الشراكة معهما تتعدى ذلك لتصل إلى دعم التعاون الاقتصادي و التجاري كحجر أساس لإبقاء المهاجر غير الشرعي في بلده .

التعاون الجزائري مع كل من مالي و النيجر تكرر واقعا عبر اتفاقيات تعاون على الحدود وقعتها مع مالي في 1995 و في 1997 مع النيجر ، بهدف التعاون في مكافحة الهجرة غير الشرعية . بالإضافة إلى إنشاء لجان ثنائية على الحدود مع مالي من خلال اتفاقية تم توقيعها في 1998 بادرار تحت إشراف وزير الداخليتين تظم الشراكة تعاون بين الولايات الحدودية للدولتين و هي " ادرار و تمنراست " الجزائريتين و " غاوا و كيدال " من شمال مالي للتحكم في الهجرة غير الشرعية ، بالإضافة إلى اتفاق مع نيجريا في 2002 حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين النيجريين بالإضافة إلى اتفاقيات تعاون مع تونس في 1966 و مع المغرب 1963 و كذا ليبيا في 1987 .²

تعززت مقاربة الجزائر حول مكافحة الهجرة غير الشرعية عمليا خلال الندوة الدولية بشأن مكافحة "الإرهاب" والجريمة المنظمة بمنطقة الساحل بين دول الميدان "الجزائر ، مالي ، موريتانيا والنيجر" والشركاء من خارج الإقليم ، المنعقدة بقصر الأمم في العاصمة الجزائرية خلال 7 و 8 سبتمبر 2011 . هذا اللقاء سعت من خلاله الجزائر و دول الميدان على إرساء قواعد تعاون على كافة الأصعدة السياسية ، العسكرية ، الاستخباراتية والتنمية ، و تم تبني إستراتيجية موحدة و ممنهجة لمواجهة ظاهرة الإرهاب ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود والفقر . ركز الشركاء على التنسيق مع الدول الصديقة والداعمة لها و أكدت الجزائر على ضرورة العمل وسن إستراتيجية موحدة من أجل النهوض بالتنمية بدول

* : الجزائر في إطار دعم مقاربتها حول الهجرة ، تشارك دائما في المحافل الدولية حول القضية غير أنها رفضت المشاركة في الندوة الوزارية " الأورواريقية " حول الهجرة و التنمية المنظمة في جويلية 2006 بالرباط بالتنسيق مع فرنسا و اسبانيا بسبب الأحداث الدراماتيكية في سبتة و مليلية في أكتوبر 2005 ، لتركيز الجزائر على المعاملة الإنسانية للمهاجرين و محاولة لإخراج الهجرة من الإطار الأمني .

¹ : MAE , op.cit.

² : MAE , " définition et information générales, p 4 .

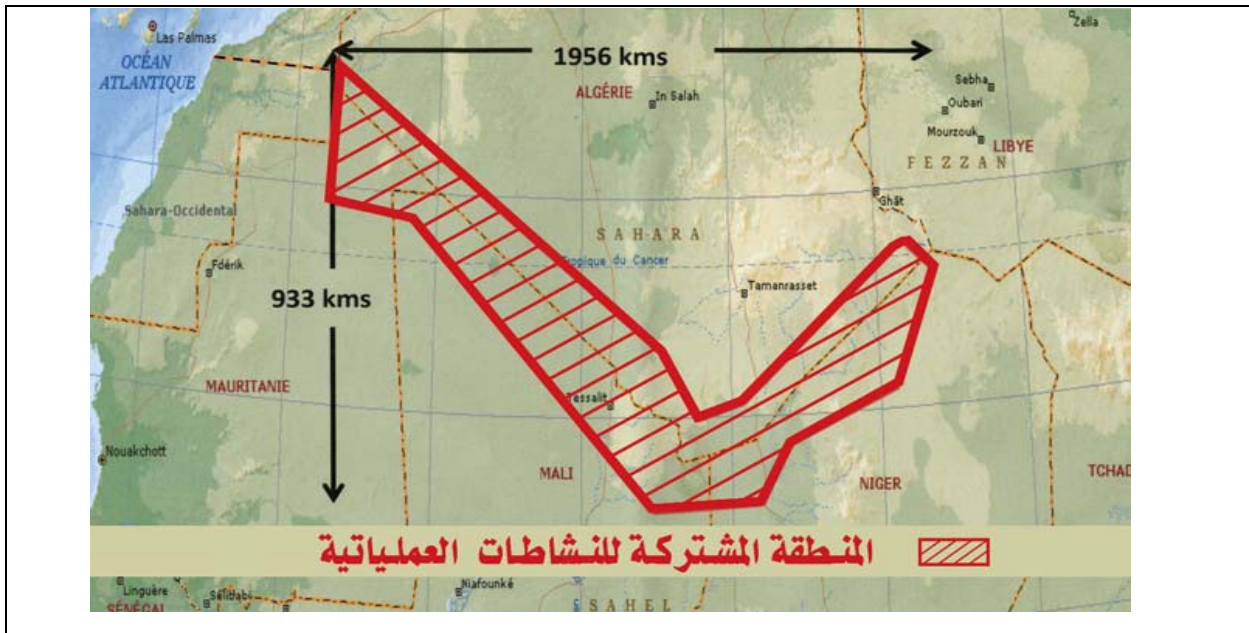
الساحل" ، الأمر الذي يسمح بمواجهة الآفات الخطيرة التي تعاني منها دول الساحل كالتهرب والمخدرات والهجرة غير الشرعية ...¹

أقر المشاركون في الندوة على ضرورة تعزيز التعاون الثنائي و الإقليمي بين دول المنطقة ، سواء في ميدان السلم و الأمن أو في مجال التنمية و قد عمدت دول الميدان إلى وضع إستراتيجية موحدة لمواجهة الظواهر المنتشرة بمنطقة الساحل بما فيها الهجرة غير الشرعية.²

المقاربة الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية تتسم بأنها شاملة و متوازنة تقوم على تقاسم المسؤولية بين دول الجوار ، سواء من خلال تعزيز الحلول الأمنية أو التنمية إذ تشمل كل الجوانب .

عملت دول الميدان خلال ندوة الجزائر على تكثيف التبادل الاستعمالي في إطار مشترك ، في الجانب السياسي ، العسكري و الاقتصادي و أبرز الآليات التي تقرر تبنيها لمواجهة الإرهاب و الهجرة غير الشرعية و أشكال الجريمة المنظمة ، هي لجنة الأركان العملياتية المشتركة "CEMOC" مقرها بتمنراست. المنطقة المشتركة للنشاط العملياتي هي شريط صحراوي يمتد على طول يقدر بـ 1956 كلم و عمق 933 كلم تتوسطه جبال تيغراغار و تدهاك بمالي ، تمتد شرقا إلى ادرار- بوس بالنيجر و الشقة بموريتانيا غربا . من خلال هذه اللجنة يتم تفعيل شبكات الاتصال و توفير الخرائط العملياتية لتسهيل المراقبة بها .³

خارطة رقم 3- توضح المنطقة المشتركة للنشاط العملياتي لدول الميدان .



المصدر : مجلة الجيش ، ع. 579 ، أكتوبر 2011 ، ص. 19 .

الهدف الأساسي لهذه الإستراتيجية هو التعاون بين دول الميدان لمكافحة الإرهاب ، الهجرة السرية و تجارة المخدرات و كل الأشكال الأخرى للجريمة المنظمة المنتشرة بمنطقة الساحل الإفريقي . بالرغم

¹ : سفيان سي يوسف ، " دول الميدان تبحث في استراتيجيات مكافحة الإرهاب ، " الجزائر ، (7 سبتمبر 2011) ، على الرابط : http://arabstoday.net/index.php?option=com_content&view=article&id=144914&catid=36&Itemid=111 تاريخ النصفح : 2011 /09/14 .

² : بشير عمير ، " الساحل ... دول الميدان و إرساء إستراتيجية موحدة ، " مجلة الجيش ، ع. 579 ، (أكتوبر 2011) ، ص. 16 .

³ : المرجع نفسه ، ص. 18، 19 .

من أن الجزائر تأكد على ضرورة التركيز على التنمية، إلا أن الحلول الأمنية و العسكرية لا يمكن الاستغناء عنها من أجل إدارة قضايا الهجرة و الجريمة المنظمة بالمنطقة .

هذه الخطة ستمكن من فرض رقابة على هذه الحدود الأمر الذي سيحد من حركة الهجرة غير الشرعية و منظمات تهريب البشر عبر الحدود الجزائرية .

تتميز المقاربة بأنها تنموية و لكن لو نتصفح الواقع نجدها تطبق حرفيا النموذج الأوروبي القائم على غلق الحدود و مراقبتها و الأبعد هو تسليحها ، و هو ما حولها إلى جزيرة معزولة لا تتعاون حتى مع الدول المحيطة بها مما يجعلنا نستنتج أن منطق الأمانة هو الغالب كخيار حتمي عليها . مما يعني فشل المقاربة التنموية ، هذا التراجع قد يفسر بغياب أي دعم مادي أوروبي لإدارة الهجرة بالتركيز على التنمية في الدول الإفريقية .

الحلول الأمنية لن توقف تدفقات الهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء ما لم تحل المشاكل الاقتصادية بالدول المصدرة . لجوء الجزائر إلى الحلول الأمنية التي تتمثل في رقابة الحدود و غلقها سيكلفها الكثير دون أن تصل إلى إيقافها ، فالحل الأمثل على المستوى الإقليمي هو اللجوء إلى مساعدات اقتصادية و استثمارات على الحدود ، الأمر الذي من شأنه تثبيت المهاجرين بالجنوب و لا بد من التركيز على المساعدات الاقتصادية لهذه الدول لأن غلق الحدود لن يكون ناجعا للجزائر بل سيحولها إلى جزيرة منعزلة عن الإقليم الذي تنتمي إليه . هذا الواقع أصبح مؤكدا لأن كل الحدود الجزائرية مغلقة ، فمع المغرب منذ 1994 مع مالي و نيجر و موريتانيا أصبحت حدود مسلحة (militarisées) ، مع ليبيا رقابة في أعلي مستوى ، و حتى الحدود مع الشريط الساحلي في الشمال أصبحت تحت رقابة صارمة سواء بحراس الشواطئ الجزائريين أو قوات وكالة خفر السواحل "فرونتكس" ¹ .

هذا الغلق سيزيد من احتمال التطرف على الحدود كرد فعل أولي عن هذه السياسة ، و يصعب بذلك التحكم فيه خاصة و أن الحدود الجزائرية مترامية الأطراف و يصعب ضمان الرقابة عليها كلها ، لأنها تتطلب إمكانات مالية ، بشرية و تقنية كبرى و هو ما يكلف الجزائر الكثير .

المبحث الثالث : تداعيات الهجرة غير الشرعية على الجزائر في الفضاء المتوسطي.

الهجرة غير الشرعية القادمة من إفريقيا عبر الجزائر لها آثار متشعبة ، تمس كل الدول سواء دول المصدر ، العبور أو دول المقصد ، و لقد تضاعفت تداعيات هذه الظاهرة خاصة بعد أمننتها .

تعد أوروبا المقصد الرئيسي للمهاجرين الأفارقة غير الشرعيين و للوصول إليها لا بد من العبور بالمجال المتوسطي ، الذي يشكل همزة وصل بين الشمال الإفريقي و القارة الأوروبية و قد شكل على مر العقود أحد المجالات الجيوستراتيجية الأكثر أهمية في المعمورة كونه يربط بين قارات العالم القديم " إفريقيا ، أوروبا و غرب آسيا " . يعرف هذا المجال حيوية في حركة الهجرة كونه يربط بين الشمال

¹ . مقابلة مع الباحث محمد صايب موزات ، بمركز البحث في الاقتصاد التطبيقي " CREAD " بمكتبه ببيزريعة يوم 2011 / 12/03 .

و الجنوب خاصة بسبب قرب المسافة بين أوروبا و شمال إفريقيا ، هذا شكّل عامل يسهل من حركة الهجرة غير الشرعية القادمة من إفريقيا .

هناك عدة تداعيات أمنية تنجم عن وصول المهاجرين الأفارقة إلى أوروبا ، و هذا الوضع بدوره يؤثر على دول شمال إفريقيا بما فيه الجزائر ، تكمن عامة المخاطر و التهديدات التي تتعرض لها دول شمال إفريقيا في مختلف الضغوطات التي تفرضها عليها دول الضفة الشمالية للمتوسطي في خلال تعاطيها مع قضايا الهجرة.

المخاطر الناجمة عن الهجرة غير الشرعية الإفريقية على أوروبا لها بدورها انعكاسات على الجزائر يمكن إبرازها من خلال المواقف الأوروبية حول الهجرة و الآليات التي تتبعها لمكافحتها . فالآليات التي تتبعها لا تخص الدول الأوروبية وحدها إنما هناك حلول لا بد من تطبيقها في دول الشمال الإفريقي بما فيها الجزائر . خلال هذا يمكن أن نستنتج تداعيات الهجرة على الجزائر بوصفها دولة تنتمي إلى المجال المتوسطي . و لفهم هذه التداعيات لا بد من الوقوف على التصور الأوروبي لمخاطر الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول : التصور الأوروبي للهجرة .

إلى غاية الثمانينيات كانت الدول الأوروبية تنظر للهجرة على أنها مصدر لتغطية النقص في اليد العاملة ، خاصة و أن دول الاتحاد أصبحت تعاني من الشيخوخة . بدأت الهجرة تتحول إلى أحد القضايا الأمنية الكبرى التي تثير اهتمام الدول الأوروبية و أصبحت تشغل مساحات واسعة من المؤتمرات الأوروبية ذات الطابع الأمني .

قيام الدول الأوروبية بأمننة الهجرة راجع إلى ربطها بعدة أشكال أخرى للجريمة المنظمة العابرة للقارات ، بالرغم من أن الهجرة لها بعد اقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي إلا أن الدول الأوروبية و الأمريكية بدأت بتشويه صورة المهاجر الذي أصبح يُنظر إليه على أنه مجرم ، إرهابي و عدو للاستقرار المجتمعي ، السياسي والاقتصادي لهذه الدول ، كما أصبحت الهجرة قضية تهدد أمن و هوية الدول الأوروبية.¹

المنظور الأوروبي الحالي للهجرة غير الشرعية يتركز في وصفها عامل يهدد أمنها و هويتها هذا ما أدى إلى تغيير منطق الرقابة ، و نجد أن كل الخطابات المضادة للهجرة تتبني مبررات متماثلة و التي تتلخص في أربع محاور أساسية و هي :

- **محور اجتماعي اقتصادي:** حيث يتم ربط الهجرة بالبطالة على اعتبار أن انخفاض أجور المهاجرين غير الشرعيين كونهم لا يتمتعون بأى حقوق يجعل أرباب العمل يفضلون هذا الصنف من اليد العاملة.
- **محور أمني:** يظهر ذلك في ترابط بين مفاهيم السيادة، الحدود ، الأمن (الداخلي والخارجي).
- **محور هوياتي:** يتم التركيز فيه على العلاقات بين الهجرة ، الغزو الديمغرافي ، مخاطر فقدان الهوية.

¹ : Anastassia tssakoula, Ayse Ceyhan , "Control de l'Immigration : mythes et réalités," Cultures et conflits , n°26-27,(2001) ,p.2 , sur le lien suivant : <http://conflits.revues.org/index356.html> . consulté le : 03/09/2011.

➤ **محور سياسي:** حيث تصبح النقاشات تتركز حول العنصرية والتطرف وربطها بالهجرة عامة للحصول على مكاسب انتخابية.¹

أمننة الدول الأوروبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية نابعة من التأثير السلبي للظاهرة سواء على سوق العمل و الأجور التي يتضرر منها العمال الأوروبيين . عادة ما يتم الربط بين الهجرة غير الشرعية و ارتفاع البطالة في صفوف الأوروبيين . أما من الناحية الأمنية فهناك مخاوف تمس بسيادة دول الاتحاد بسبب الربط الوثيق بين الهجرة غير الشرعية و الأشكال الأخرى للجريمة المنظمة العابرة للحدود كالتزوير و العنف هذا أدى بالدول الأوروبية إلى تجريم الظاهرة ، كما تم تحويل المهاجر إلى شخص منحرف ينبغي مراقبته.²

أكثر ما يتخوف منه الأوروبيون هي الجماعات المنحرفة التي يكون أفرادها مهاجرين غير شرعيين الغير المندمجين في المجتمع الأوروبي ، لأن نقص الاندماج الاجتماعي والاقتصادي في دول الإقامة يؤدي لإمكانية لجوء هؤلاء لنشاطات إجرامية والعمل في إطار جماعات الجريمة المنظمة ما يهدد أمن أوروبا.

من خلال كل هذه العلاقات التي يُتصور أن تتأسس بين الهجرة غير الشرعية و صور الجريمة الأخرى جعل الاتحاد الأوروبي يجرم الظاهرة ، و يلجأ بذلك إلى غلق الحدود و تكثيف الرقابة عليها .

المطلب الثاني : المخاطر الأمنية للهجرة غير الشرعية على دول الاتحاد الأوروبي .

دول الاتحاد الأوروبي بوصفها دول مقصد بالدرجة الأولى للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة أصبحت تنظر للهجرة بوصفها أحد المعضلات التي تهدد أمنها .

أ – الهجرة غير الشرعية مصدر للجريمة و العنف يهدد أمن أوروبا .

يربط الأوروبيون الهجرة غير الشرعية بالنشاطات الإجرامية لجماعات الجريمة المنظمة ، التي تحترف تجارة الهيروين والجرائم الأخرى كالتطرف و العنف .

نظرا لارتفاع حجم الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي ، أصبح ينظر إليها كخطر أمني مقلق بسبب العلاقة التي تقوم بين الارهابيين و المهاجرين . أصبحت هذه العلاقة من الاحتمالات الواردة بالخصوص وجود أعضاء جماعات إرهابية من المهاجرين و أغلب الشبهات تنصب على المسلمين من إفريقيا ، لأن أولئك المهاجرين غير مسجلين و لا يحملون هويات إثبات الشخصية ، فقد يرتكبون جرائم كونهم ينتمون إلى جماعات مسلحة تؤمن بالعمل المسلح ضد أوروبا .³

الهجرة في الاتحاد الأوروبي ترتبط بكل صور الجريمة المنظمة الأخرى كالإرهاب ، العنف ، تجارة المخدرات و البشر ... و قد تعمقت هذه المشكلات الأمنية على خلفية أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في نيويورك التي خلفت هواجس أمنية لدى الدول الأوروبية ، خاصة باكتشاف بعض التنظيمات

¹ : ibid . p 2.

² :loc.cit.

الإرهابية بأوروبا كخلفية هامبورغ التي ينتمي إليها منفعدي العملية بالإضافة إلى تفجيرات مدريد في مارس 2004 التي وصفت كأخطر حدث في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية ، و هو الحدث الذي ارتبط بسكان غير أصليين لأوروبا . كما اكتشفت بأوروبا عناصر القاعدة المنتمين لخلية ميلانو في إيطاليا ، كل هذا حول الهجرة غير الشرعية إلى خطر يتطلب المواجهة و التجريم .¹

التهديد الأمني للهجرة السرية وفق التصور الأوروبي نابع من خلال ربطها بالجريمة المنظمة ، هذه العلاقة تظهر في كون المهاجر ينظم لهذه الجماعات الإجرامية خاصة التي تحترف النشاطات الإرهابية و العنف الداخلي ، هذا حول المهاجر إلى فرد خارج عن القانون ينبغي مراقبته .

الدول الأوروبية تربط المهاجر بجماعات الجريمة المنظمة كالمافيا الإيطالية و الروسية و هذا ما يتطلب طرده ، لأنه يؤدي إلى عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي و السياسي في الدول الأوروبية . والخاصة أن الهجرة لها ارتباط بأشكال الجريمة المنظمة و يعد دخيل على المجتمعات الغربية التي تنظر إليه كفيروس تستدعي التعاون لمواجهته .²

ربط الهجرة غير الشرعية بالجرائم التي تحدث في المجتمعات الأوروبية يرجع بالأساس إلى ارتفاع عدد الذين يدخلون إلى أوروبا بهذه الطريقة ، خاصة مع الأحداث التي عاشتها مثلا تونس و ليبيا و هو ما يزيد من المخاوف على الهوية الأوروبية .

فمثلا خلال ثورة الياسمين التونسية في خلال شهر حوالي 25000 مهاجر عبر المتوسطي دخول إلى صقيلية بايطاليا ، كما ارتفع العدد مباشرة بعد التحولات العنيفة التي شهدتها ليبيا .³

غير أن ارتفاع عدد المهاجرين في أوروبا ليس مبرر كاف لتجريم المهاجرين بصفة مطلقة ، لأن المقاولين الأوروبيين و أصحاب المشاريع الكبرى التي تتطلب جهد كبير لا يمكنها أن تستغني عن أصحاب البشرة السوداء أو المغاربة ، الذين تستغلهم إلى أقصى الحدود و دون أي احترام لشروط العمل .

من بين المخاطر التي تهدد الاتحاد الأوروبي و التي تصحب عادة حركة الهجرة غير الشرعية هو نشاط تهريب البشر و الاتجار بهم في المتوسطي ، فهناك علاقة طردية بين حركة الهجرة و نشاط تهريب البشر . الهجرة غير الشرعية ازدادت حدتها بتأثير تزايد نشاط تهريب البشر ، فلقد تزايدت عصابات الجريمة المنظمة التي تتكسب من تهريب البشر و الاتجار بهم ، إذ فُدرت الزيادة في عدد المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين الذين تنقلهم تلك العصابات بواسطة قوارب الصيد المتهالكة إلى جزر الكناري ستة أضعاف خلال 2007م فحوالي 90% من المهاجرين غير الشرعيين في الاتحاد الأوروبي قد أتوا بمساعدة عصابات الجريمة المنظمة . و الأمر الذي زاد من نشاط هذه الجماعات هو الربح السريع ، فلقد

¹ : حامد ، مرجع سابق ، ص. 191 .

² : Monica den boer , "Crime et Immigration dans l'union Européenne," sur le lien : <http://conflicts.revues.org/index551.html> consulté le : 07/11/2011.

³ : Mohamed saib musette , « la régulation des flux migratoires en Algérie : besoin d'une coordination intersectorielle ? » , Alger 24 octobre 2011, (atelier technique algerie _ renforce la protection des migrants et les capacités de gestion des flux migratoire mixtes (2011,2013) organisé par(CIR)le conseil italien pour les refugies .

قدر مكتب الأمم المتحدة للجريمة و المخدرات (UNODC) تكلفة الرحلة بحوالي 40000 _ 50000 يورو لشراء مستلزمات الرحلة .¹

تتخوف دول الاتحاد الأوروبي من تزايد نشاط تهريب البشر عبر المتوسط ، لأن مثل هذه الجريمة تؤدي إلى تسهيل تنقل أعداد كبيرة من المهاجرين و هو ما يهدد الأمن الأوروبي في كل المستويات .
لا اعتبارات عدة دول الاتحاد الأوروبي تصنف الهجرة بما فيها غير الشرعية كقضية ذات أبعاد أمنية كونها تتشابه مع عدة مسائل كالبطالة ، الاستقرار السياسي ، الديموغرافيا ، التطرف و العنف ، الأمر الذي جعلها تحتل أولويات العمل السياسي في دول الاتحاد الأوروبي .²

بالرغم من هذا التجريم الذي توجهت إليه الدول الأوروبية ، غير أن المهاجرين غير الشرعيين يُعتبرون في كثير من الأحيان ضحايا يقعون أحيانا في قبضة المنظمات الإجرامية التي لا يخلو منها الاتحاد الأوروبي . فمنظمات الجريمة المتطرفة المنتشرة في أوروبا تستغل وضعهم غير القانوني لاستغلالهم و توريطهم في الجرائم ، و إن أفلت المهاجر من منظمات الجريمة المنظمة فإنه يتعرض لاستغلال أصحاب المشاريع و المنشآت الكبرى مقابل مبالغ لا تكفي لسد حاجاتهم اليومية .

ب - الهجرة غير الشرعية مصدر للتطرف يهدد أمن أوروبا :

من بين المبررات التي تعتمدها أوروبا لتجريم الهجرة غير الشرعية هي ربطها بمسألة التطرف الذي قد يمارسه المهاجرون داخل هذه المجتمعات الأوروبية .

مع توسع مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة أصبحت أوروبا بدورها ترى أن الأمن في القارة الأوروبية مرتبط بالأمن و الاستقرار بدول الجنوب ، فالهجرة و التطرف القادم من الجنوب يهدد الأمن الأوروبي و هو ما جعل روبيرتو البيوني Roberto Aliboni يقول :

" الدول الأوروبية تميل إلى تقدير أن العوامل العسكرية لدول الضفة الجنوبية لا تشكل تهديدا (...) ، لكن

العوامل السوسيوسياسية و الثقافية تشكل اليوم توترات و أخطار يمكن أن تتحول إلى تهديد في المستقبل " .³

من خلال هذا نجد أن أوروبا تتخوف أكثر من أخطار ذات طابع غير عسكري خاصة من ما تعتبره فيضان بشري القادم من الجنوب ، و كذا من ثقافته و هويته التي تتعارض مع الهوية و الثقافة الأوروبية .
هذا التصور الأوروبي يثير نوع من الصراع الحضاري و عدم القدرة على الاندماج لأنها تعتبر المهاجر مصدر يهدد الهوية الثقافية و الاثنية لأوروبا .⁴

¹ : ابو العينين ، مرجع سابق ، ص ص. 373- 374.

² : علي الحاج ، سياسات دول الاتحاد الأوروبي اتجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 ، ص. 241، 242.

³ : مصطفى بخوش ، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة : دراسة في الرهانات و الأهداف ، ط.1 (مصر : دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2006) ، ص. 122.

⁴ : Tssakoula , Ceyhan ,op.cit., p. 3.

بالرغم من احتمال أن المهاجر قد يشكل مصدر للتطرف ، غير أن بعض الجهات الأوروبية تسعى لتضخيمها لإعطاء صورة لعدو جديد يعيش داخل مجتمعاتها بشكل لا يسمح ببناء هوية أوروبية ذات ثقافة موحدة .

تضاعف نسبة المهاجرين الذين يعبرون البحر المتوسط إلى أوروبا خاصة بطريقة غير شرعية أدى إلى قلق دول الاتحاد الأوروبي ، ما أدى إلى تزايد ظاهرة العداء للأجانب ، لسببين رئيسيين أحدهما يتعلق بكثرة الأخبار السلبية حول الهجرة السرية والتوظيف السياسي لها من طرف بعض الأحزاب اليمينية المتطرفة. وثانيهما يتعلق بالصورة النمطية المسبقة لبعض الأوروبيين عن سكان الجنوب و وصفهم كونهم متورطين في الإجرام والإرهاب . أغلب ما يراه الرأي العام الأوروبي الآن هو أنّ تلك التعددية الثقافية قد أنتجت " غيطوهات " معزولة في أوروبا ، وبؤر تطرف رافضة للثقافة الأوروبية ، قد تتآمر ضد الكيان الأوروبي . لذلك يلاحظ الآن بروز نزعة فقدت ثقتها في نظرية التعددية الثقافية ، وصارت تدعو علانية لصهر المهاجرين في هوية البلد المضيف، الذين يتعين عليهم تبنيها و احترامها أو مغادرة هذه البلدان.¹

بناء على التصور الأوروبي فإن المهاجر غير الشرعي يشكل مصدر يهدد الأمن المجتمعي و الهوياتي لأوروبا كونه مصدر للتطرف . غير أنه لا يمكن غض النظر عن التطرف الأوروبي الذي يمارس ضد المهاجرين دون أي احترام لحقوقهم الأساسية ، منها حق التنقل و الهجرة و يمكن اعتبار سياسات التشديد على حركة الهجرة أو فرض الهجرة الانتقائية شكل جديد من أشكال التطرف ضد مهاجري الجنوب .

هذا التمييز الذي يمارس ضد المهاجر ليس من جهات حكومية بل أصبح نوع من الفوبيا التي تنتشر في دول الاتحاد الأوروبي تجاه المهاجرين ، خاصة ضد الأفارقة و المغاربة و اعتبارهم مصدرا للخطر و التهديد . أدت حركة الهجرة المتزايدة إلى دول الاتحاد الأوروبي إلى توظيفها سياسيا ، فقد تنامت النزعات اليمينية المتطرفة المناهضة للأجانب فهناك العديد من التيارات السياسية و الأحزاب المتطرفة التي تهتم بقضايا الهجرة كأولوية في أجندتها السياسية كتيار "فلاميش بلوك" في بلجيكا و الحزب القومي البريطاني و الجبهة الوطنية الفرنسية التي يتزعمها "لوبان " ، حزب رابطة الشمال في إيطاليا ، أغلب هذه التيارات تقوم بحملات للحد من الهجرة أو المطالبة بإدماجهم في مجتمعها من أجل الحفاظ على الثقافة الأوروبية.²

أهم نموذج للدول الأوروبية التي أصبحت مغلقة في وجه المهاجرين القادمين من العالم الثالث نجد فرنسا ، التي تعد من أكثر الديمقراطيات الغربية التي تشكل فيها الهجرة أحد المواضيع الأساسية للنقاش ، و التي تمارس فيها بعض الأحزاب التطرف تجاه المهاجرين خاصة حزب الجبهة الوطنية الذي يعمل على شيطنة المهاجر.³

¹ : عبدالله تركماني ، " إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورو - متوسطية " ، تونس في ، (2006/5/20) ، على الرابط :

<http://www.mokarabat.com/s1437.htm> تاريخ التصفح : 2011/02/13 .

² : حامد ، مرجع سابق ، ص. 191 .

³ : Emmanuel Todd , le destin des immigrés ,(France , Seuil ,octobre ,1994) , p. 9 .

أصبحت مسألة التطرف ميزة في المجتمعات الأوروبية ضد المهاجرين ، و الأكثر من هذا فإن المهاجرين خاصة غير الشرعيين منهم يتعرضون لانتهاك حقوقهم و تتم معاملتهم بطرق في غالبيتها غير إنسانية ، تتجسد في عدة مظاهر سواء السجن ، الاعتقال ، أو تصل أحيانا إلى القتل و لعل استعمال الرصاص الاسباني بمحاذاة الحواجز السلوكية المحيطة بثغري سبتة ومليلية ضد مهاجرين منحدرين من جنوب الصحراء عام 2005 أكبر مظاهر التطرف و التمييز الذي تمارسه بعض الدول الأوروبية .

من بين المبررات التي تتبناها هذه الأحزاب المتطرفة لمواجهة المهاجرين ، هو القول بعدم قدرتهم على الاندماج . غير أنه في واقع الأمر مشكلة الاندماج ترتبط أساسا بالسياسات التمييزية التي تمارسها المجتمعات الأوروبية ضد المهاجرين خاصة الحركات العنصرية ، بسبب سواء اللون أو الدين خاصة المهاجرين ذوي الأصول الإسلامية و العربية بالإضافة إلى مشكلة اللغة و الاختلافات الثقافية و الحضارية بين المهاجرين و المجتمع الأوروبي .¹

مسألة الاندماج في المجتمع الأوروبي يُعد مطلب أساسي لأغلب الأوساط الأوروبية كحل يُمكنهم من القضاء على كل أشكال التطرف المحتملة ، و كمبدأ يساعد على الحفاظ على الهوية الأوروبية الخالصة . إلى جانب المبررات المتعلقة بالأمن التي من خلالها تجرم أوروبا الهجرة غير الشرعية القادمة من إفريقيا هناك أيضا اعتبارات ديمغرافية ، فأوروبا تتخوف من النمو الديمغرافي القادم من الجنوب و تعتبره أوروبا مصدر محتمل لعدم الاستقرار ، كون الجنوب يشكل قبلة سكانية تزداد المخاوف منها بسبب ندرة فرص العمل بدوله ، الأمر الذي سيدفعهم للهجرة بكل أشكالها مما سيزيد من حركة العنصرية و هو ما سيشكل مصدر لعدم الاستقرار في أوروبا .²

تزايد الهجرة في الدول الأوروبية له آثار كبيرة على الأمن الاقتصادي ، فإيجابيات الهجرة تكون في صالح أصحاب الأعمال في هذه الدول الذين يستفيدون من الوضع غير الشرعي للمهاجرين الذين يتعرضون للاستغلال و العمل في ظروف قاسية مقابل أجر قليل . بالرغم من أن المهاجر يقع ضحية للاستغلال إلا أن الحكومات الأوروبية بدل من معاقبة أرباب العمل تتوجه إلى تجريم الهجرة و التضخيم من المخاطر الاقتصادية التي قد تنجم عن توظيف المهاجر غير الشرعي في الأطر غير الرسمية ، تتعلق هذه المخاطر بالتأثير على الأجور للعمال الأصليين بهذه الدول أو الرفع من نسبة البطالة في صفوفهم بسبب استحواذ المهاجرين على العديد من المناصب بأجور أقل من تلك التي يتقاضاها العامل الأصلي أو المهاجر الشرعي و هذا ما زاد من ظاهرة كره الأجانب .

الدول الأوروبية تتخوف من النمو السكاني الذي تتميز به مجتمعات الجنوب خاصة الإفريقية منها و في نفس الوقت تشهد القارة الأوروبية تراجع في النسب السكانية خاصة فئة الشباب . إن مثل هذا التزايد

¹: حامد ، مرجع سابق، ص. 192

²: علي الحاج ، مرجع سابق ، ص.242

السكاني في الجنوب يدفع حتما للبحث عن مجالات تتوفر على فرص أفضل والتي تتركز خاصة في أوروبا .

إذا حاولنا تطبيق نظرية (باري بوزان: B.Buzan) نجد أن الهجرة غير الشرعية وفق الرؤية الأوربية تمس القطاعات الخمسة للأمن . و كل هذه المخاطر الأمنية الناجمة عن الهجرة غير الشرعية جعل أوروبا تتبني حلولاً أمنية بحتة ، تتراوح أساساً في غلق الحدود و الضغط على دول الجنوب لتطبيق البعض من هذه الحلول على أراضيها .

المطلب الثالث : مخاطر الأمانة الأوروبية للهجرة غير الشرعية على الجزائر .

المخاطر الأمنية للهجرة غير الشرعية على أوروبا لها تداعيات على دول العبور في الضفة الجنوبية للمتوسط . الجزائر و بوصفها دولة عبور أصبحت عرضة لهذه التداعيات التي تتمثل أساساً في الضغوطات التي تفرضها دول الاتحاد الأوروبي ، هذا الأخير يفرض بعض الحلول على دول العبور في الجنوب و هي حلول يمكن أن نعتبرها تمس بسيادة الدول . بمعنى أن دول الجنوب المتوسطي تفقد سيادتها فيما يتعلق بحرية اختيار الحلول التي تراها ملائمة لإدارة قضايا الهجرة .

مخاطر الهجرة على السيادة يتحدد في وضع دول أوروبا لسياسات تعد في الغالب أملاءات تُفرض على دول الجنوب و هي تتعارض مع إمكاناتها أو تصوراتها ، ذلك أن أوروبا تحاول أن تجعل من قضية الهجرة مشكل يتم حله على مستوى الضفة الجنوبية ، وهذا ما يحول دول الجنوب إلى دركي يعمل على تحقيق الأمن لدول أوروبا .

عمدت الدول الأوروبية على إطلاق بعض المبادرات المشتركة مع الدول المجاورة لمراقبة الحدود البحرية ، و من أجل التنسيق و التعاون الأمني حول تبادل المعلومات من أجل تفكيك شبكات الهجرة و الحد من التدفق إلى دول الاتحاد الأوروبية ، و فرضت على دول الشمال الإفريقي تجريم الهجرة من خلال إصدار قوانين تحدد شروط تحرك الأجانب على أراضيها .في هذا الصدد أصدرت تونس و المغرب قوانين تجريم الهجرة و بعدها الجزائر في 2008 و كل هذه القوانين الصادرة في دول العبور تعد استجابة للمطالب الأوروبية .

تتمثل السياسات الأوروبية التي من شأنها تهديد سيادة و سياسة الجزائر في عدة نقاط نجلها فيما يلي :

أ_ أثر تصدير الحدود الأوروبية إلى الجنوب على الجزائر .

عمدت دول الاتحاد الأوروبي إلى تبني دبلوماسية هجرات جديدة تمثلت في الاتفاقيات الموقعة بينها و بين الدول المجاورة لها ، بهدف الحد من تدفقات الهجرة . في هذا الصدد وقعت بعض دول الاتحاد الأوروبي اتفاقيات لضبط عمليات الدخول إلى أوروبا أو لترحيل المهاجرين إلى الحدود ، أبرزها الاتفاقيات ذات طابع ثنائي كتلك الموقعة بين ليبيا و إيطاليا أو بين إيطاليا و تونس ، و هي اتفاقيات حولت

الدول الجنوبية إلى حارس لحدود أوروبا من تدفق المهاجرين غير الشرعيين و هذه السياسة الأوروبية القائمة على تصدير الحدود الأوروبية إلى الخارج من شأنها المساس بسيادة هذه الدول.¹

عملت دول الاتحاد الأوروبي على غلق حدودها و كثفت الرقابة عليها ، غير أنها لم تكتفي بهذا بل عملت على غلق حدود الدول المغاربية من خلال إرغامها على تجريم الظاهرة عبر تشريعاتها ، و في نفس الوقت حولت المتوسطي إلى ساحة معركة لمواجهة المهاجرين . فبعد أن كانت حركة الهجرة تتم فيه بسهولة و بحرية أصبحت اليوم تتم تحت رقابة مكثفة مما أخرج الهجرة من بعدها الاقتصادي الاجتماعي و تم تحويلها إلى قضية أمنية بحتة ، عبر بناء جدران في الجنوب كالجدار الفولاذي في سبتة و مليلة و أحر عبر ترسانة من القوانين التي تصدرها دول الجنوب.²

المخاطر التي تتعرض لها الجزائر هي نفسها التي تشهدها دول العبور التي استجابت للمطالب الأوروبية على غرار ليبيا و تونس من خلال المعاهدات الثنائية . خطر المعاهدات الثنائية مع أحد الدول الأوروبية يكمن في سيادة وجهة النظر للدول الأوروبية التي عملت على نقل حدودها إلى الجنوب و أصبحت الحلول التي تطرحها املاءات تفرض على دول الجنوب المغاربية .

خلال السنوات الأخيرة توجهت الدول الأوروبية نحو تسليح الحدود الأوروبية الإفريقية غير أن هذا الحل لم ينهي الهجرة الإفريقية نحو أوروبا ، بل بالعكس هذه الحلول زادت من الهجرة غير الشرعية.³

بالرغم من أن إشكالية الهجرة ليست مسؤولية الدول المغاربية إلا أن أوروبا تتعامل مع القضية بشكل أمني محض يستهدف إلى حصر المشكل في حدود دول الجوار الأوروبي ، تركز أوروبا خلال علاج هذه المسألة على الضغط على دول الجوار لتحويلها إلى دركي و حارس لحدودها ، غير أن هذه المقاربة الأمنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية لا يمكنها إيقاف تدفقات المهاجرين .⁴

الدول المغاربية بما فيها الجزائر تتعارض مقاربتها حول آليات إدارة الهجرة مقارنة بالتصور الأوروبي ، فالجزائر تركز على التنمية كمبدأ أساسي في حين أوروبا تركز على غلق الحدود و تكثيف الرقابة عليها ، دون تقديم أي مساعدات مالية أو تقنية لدول الضفة الجنوبية للمتوسطي .

تمارس الدول الأوروبية على الجزائر ضغوطات للاستجابة للحلول التي تخدم بالدرجة الأولى دول الاتحاد ، و من بين أبرز هذه الإجراءات التي تعمل دول الاتحاد لفرضها على الجزائر ما يتعلق بإنشاء مراكز انتظار للمهاجرين ، و هي فكرة اقترحتها إيطاليا و ألمانيا خلال 2004 . فمنذ هذه السنة كان موقف الجزائر حول القضية يتسم بالرفض المطلق لإنشائها سواء في الجزائر أو دول المغرب العربي ، هذا

¹ : خالد جهيمة ، " التحدي الذي تفرضه الثورات العربية على قضية الهجرة " ، (2011) ، على الرابط :

<http://www.chaos-international.org/index.php?option=com> تاريخ التصفح : 2011/11/18 .

² : Ali Ben saâd, " Le déplacement des frontières vers le sud " , Ceras - revue ,Projet n°302, (Janvier 2008). Sur le lien suivant : <http://www.ceras-projet.com/index.php?id=2864>. Consulté le 20/08/2011 .

³ : Rachid chaabita , « migration africaine vers l'Europe approche socio-economique et politique » in *Migration clandestine africaine vers l'Europe: un espoir pour les uns, un problème pour les autres*, (paris :l'harmattan 2010),p.17.

⁴ : علي الباهي ، " الخوف كامن في أن يتحول المغرب إلى ناطق رسمي باسم المصالح الضيقة لأوروبا ، " (2005 / 10 / 21) على الرابط : <http://www.maghress.com/attajdid/20391> تاريخ التصفح : 2011/11/16 .

الموقف الراض نابع من إدراكها أنها ستتحول إلى حارس في خدمة أوروبا . بالرغم من الموقف الجزائري الراض إلا أن هذه الضغوطات الرامية إلى إنشاء هذه المراكز لم تتوقف ، و قد حققت نتائجها بوصفها دفعت الجزائر إلى إصدار قانون يسمح بإنشاء مراكز انتظار على أراضيها لإيواء الأجانب و يتعلق الأمر بقانون 08-11 المؤرخ في 25 يونيو 2008 .¹

القانون السابق ذكره يمكن اعتباره كنتيجة للضغوطات الأوروبية الرامية إلى تجريم الهجرة ، هذا القانون ينص في مادته 37 على إنشاء مراكز انتظار لإيواء الرعايا الأجانب الموجودين في وضعية غير قانونية*.

الانشغال الأساسي للدول الأوروبية يكمن في السعي إلى تصدير الحدود الأوروبية إلى الخارج و ضمان الحراسة لها عن بعد ، و تسعى إلى تطبيق نفس المعايير التي طبقتها على حدودها و هو غلق و تشديد الرقابة على حدود دول العبور في الشمال الإفريقي .

تزايد الهجرة غير الشرعية عبر الدول المغاربية جعلها تتحول إلى رهان أساسي في العلاقات الاورومغاربية ، خاصة إذا علمنا أن عدد الذين يعبرون عبر دول الشمال الإفريقي حوالي 2 إلى 3 مليون مهاجر ، إذ تعتبرهم أوروبا كجيش احتياط بالمنطقة تتخوف من أن يتم إطلاقه على أوروبا ، هذا ما دفعها للضغط عليها لمنع حراكهم إلى أوروبا و بذلك تحويل المنطقة إلى معقل للمهاجرين كونها تعد مدخل جغرافي أساسي إلى الدول الأوروبية .²

قبلت دول الضفة الجنوبية للمتوسط مبدئيا بلعب دور الدركي لأوروبا من خلال القبول بإنشاء مراكز انتظار للمهاجرين غير الشرعيين ، أوروبا بعد أن نجحت في الضغط على تونس ، المغرب و ليبيا منذ 2008 حققت نجاح لسياستها بالجزائر من خلال إصدار هذه الأخيرة قانون تجريم الهجرة ، و تمكنت بذلك دول الاتحاد الأوروبي من خلق درع حصين ضد المهاجرين . في مقابل هذه التنازلات من دول الجنوب المتوسطي فإن أوروبا لم تبذل أي جهد لتقديم مساعدات اقتصادية للدول المصدرة للهجرة .³

منذ 2008 أصدرت الجزائر قانون تجريم الهجرة غير الشرعية على غرار المغرب و تونس ، هذا التوجه كان كنتيجة للضغط الأوروبي خدمة لسياستها الأمنية . غير أن هناك ضغط آخر جعل الجزائر تتبنى هذا الحل و هو الضغط القادم من تونس و المغرب و هي الدول التي لها مشاكل أكثر مع الدول الأوروبية حول قضايا الهجرة ، تونس مع إيطاليا و المغرب مع اسبانيا . نجد أن المغرب و تونس تضغطان على الجزائر لغلق حدودها و تجريم الهجرة لأن أغلب المهاجرين الذين يدخلون لهاتين الدولتين

¹ : Adlène Meddi , "Les contradictions d'Alger ," El Watan , (1er juin 2008), sur le lien suivant :

http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/migration/creation_centres_retention.htm Consulté le 16/11/2011 .

*: للمزيد من التفاصيل انظر المادة 37 من قانون 08-11 يوليو 2008 .

² : Ali Ben saad , " Les migrations transsahariennes, une mondialisation par la marge 2ème partie ," El Watan, (30 octobre 2005), sur le lien suivant : http://www.algeria-watch.org/fr/article/analyse/bensaad_migrations_2.html consulté le 20/08/2011 .

³ : Madjid Makedhi , "Les pays du Sud jouent au gendarme de l'Europe," El Watan, (11 août 2009), sur le lien suivant : http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/migration/gendarme_europe.htm : consulté le 16/11/2011.

يدخلون عبر الحدود الصحراوية الجزائرية . تعمل المغرب عادة على إبعادهم إلى الحدود الجزائرية التي بدورها تعيدهم إلى المغرب مما أثر على الوضع الإنساني للمهاجرين ، و استجابة لهذا الضغط أصدرت الجزائر قانون تجريم الهجرة غير الشرعية .¹

المسعى الأساسي للدول الأوروبية هو تجنب دخول المهاجرين إلى أراضيها بكل الوسائل ، فبدل تبني مساعي تنموية لإبقاء المهاجرين في بلدانهم نجدها تركز على حلول أمنية و تعمل على طردهم أو الضغط على دول شمال إفريقيا لطردهم إلى الصحراء .

أصبحت الجزائر تطبق هذا الحل الأوروبي فهي تعمل على طردهم خارج حدودها استجابة للضغط الأوروبي . إذ يتم إبعادهم إلى المناطق الحدودية كتين زواتين Ttin Zouatin أو برج باجي مختار و عين قزام الحدوديتين ، فمثلا خلال ديسمبر 2004 و جانفي 2005 تم طرد حوالي 300 إلى 600 مهاجر بمعدل 3000 في الشهر ، و خلال الإبعاد فإن المهاجر هو الذي يتولى بنفسه توفير حاجاته في هذه المناطق .²

مثل هذا الحل الذي تدفع إليه أوروبا قد يؤدي إلى معاملة غير إنسانية للمهاجر و تنتهك حقوقه و هذا ما يعرض الجزائر إلى اتهامات المنظمات الحكومية أو الدول الكبرى ما يمس بسيادتها .

الجزائر و بوصفها تنتمي إلى المجال المتوسطي الذي يعد مدخل جغرافي إلى أوروبا جعلها تتحول إلى مجال تطبق عليه بعض الحلول التي تتبعها أوروبا في مواجهتها للهجرة غير الشرعية ، و هو حال كل الدول المغربية التي تحولت إلى حصن يحمي أوروبا عن بُعد.

عند تحليل الموقف الجزائري من الاملاءات التي تفرضها دول الاتحاد الأوروبي نجد أنه يكتنفه غموض ، من الناحية الرسمية الجزائر استجابت للمطلب الأوروبي من خلال قانون تجريم الهجرة ، لكن ميدانيا الهجرة غير الشرعية لم تتوقف سواء كانوا مهاجرين جزائريين أو أفارقة و هو ما يجعل الجزائر في ضغط دائم و قد يدخلها هذا في اتفاقيات ملزمة تسلبها حرية اختيار الآليات التي تراها ملائمة لإدارة قضايا الهجرة .

ب- مخاطر توغل وكالة خفر السواحل فرونتكس و الناتو في المتوسطي على الجزائر.

الإدارة الأوروبية لقضايا الهجرة غير الشرعية القادمة من إفريقيا قائمة على تصدير الحدود الأوروبية إلى الخارج "externalisation des frontières" ، و هذا يعني أن حماية أوروبا تكون انطلاقا من الجنوب.

من بين الآليات التي استحدثتها الدول الأوروبية لإدارة و رقابة حدودها هي الوكالة الأوروبية لخفر السواحل فرونتكس " frontex " ، هذه الوكالة تم تأسيسها منذ 26 أكتوبر 2004 و بدأت العمل منذ

¹: مقابلة مع الباحث محمد صايب موزات ، بمكتبه بمركز البحث CREAD بوزريعة الجزائر يوم : 2011/12/03 .

² : Ali Ben saad , " Les migrations transsahariennes, une mondialisation par la marge , " 3 ème partie , El Watan, (31 octobre 2005), sur le lien suivant : http://www.algeria-watch.org/fr/article/analyse/bensaad_migrations_3.html consulté le 18/08/2011 .

2005 مركزها بفرسوفيا ، يتركز دورها في مراقبة وإدارة الحدود الخارجية للدول الأعضاء . للوكالة إمكانات هامة سواء وسائل اتصال رقمية أو عسكرية لتنفيذ حربهم ضد المهاجرين غير الشرعيين¹ . وكالة فرونتكس تقوم بتنسيق عمليات بحرية بين الشواطئ الإفريقية و جزر الكناري و صقليا من أجل إيقاف الحراك البشري القادم من إفريقيا ، فدوريات فرونتكس أصبحت تتخذ مواقع متقدمة في حوض المتوسط كآلية للتصدي لمحاولات تقدم المهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا² . مبدئيا توغل فرونتكس في المتوسطي يستدعي التنسيق مع دول الجنوب ، لتشكيل دوريات مشتركة لمراقبة حوض المتوسط . و هو ما قامت به مع ليبيا من خلال تشكيل دوريات مشتركة بينها و بين ايطاليا . هذا النموذج تحاول وكالة فرونتكس تصديره إلى كل دول الشمال الإفريقي ، و يبرز ذلك من خلال دعوة ايطاليا لكل من الجزائر ، تونس و المغرب للمشاركة في هذه الدوريات لمنع تدفق المهاجرين³ . إن اقتراح وكالة فرونتكس لانضمام دول الجنوب للمشاركة في دورياتها سيشكل مخاطر على سيادة الدول إذ يتحول مجال مياهها الإقليمية فضاء لتحرك حر لوكالة فرونتكس ، ما يعني نقل لحدود أوروبا إلى الجنوب و تحويلها إلى ساحة القتال ضد المهاجرين . كما سيحول هذه المنطقة الجنوبية إلى جدار لحماية الأمن الأوروبي و بالتالي تكريس الأمانة الأوروبية للهجرة ، دون أي اهتمام بدعم التنمية في الدول الإفريقية المصدرة للهجرة ، و هذا يحولها إلى دركي يسهر على حماية الأمن الأوروبي . الجزائر مبدئيا ترفض الدور الذي تقوم به وكالة خفر السواحل الأوروبية و هو موقف قد تتخذه أي دولة ذات سيادة لأن هذه الوكالة قد تتوغل في المياه الإقليمية للدول ، ما يشكل خطر على السيادة ذلك أن دول الجنوب تفقد حرية تطبيق الحلول التي تراها ملائمة حول الهجرة ، و الخطورة قد تنجم من خلال عقد هذه الوكالة لاتفاقيات ملزمة مع دول الجنوب و تكون بذلك ميدان لحركة دائمة لهذه الوكالة التي أصبحت تمارس خرقا لحق المهاجر في ترك بلده . فرونتكس قد تخترق سيادة الدول و حق التنقل من خلال الدوريات التي تقوم بها على طول الحدود المحيطة بها و خارجها ، فنجدها تقوم بدوريات على حدود السنغال و موريتانيا أو الناحية الشمالية الشرقية لإفريقيا لمنع وصول المهجرين إلى أقرب النقاط من أوروبا كأرخبيل الكناري ، لومبيدوزا ، صقليا و مالطا⁴ . من خلال دور هذه الوكالة نجد أن دول أوروبا قامت ببناء جدار برلين جديد ليس في القارة الأوروبية و لكن على طول حدودها الجنوبية كجدار ثاني يضاف إلى مجال شنغن الحصين .

¹ : Guillaume Jacquemart et all, " Droits de l'Homme à la Frontière Sud 2010-2011, " (may 2011), p. 21,22 . sur le lien suivant : <http://www.aedh.eu/plugins/fckeditor/userfiles/file/Actualit.pdf> , consulté le 05/11/2011 .

² : أحمد زقاري ، " وحدات البحرية الجزائرية تحاصر السواحل والشواطئ ودوريات "فرونتكس" تغزو المتوسط؟" على الرابط ، <http://www.echoroukonline.com/ara/national/65301.html> ، تاريخ التصفح : 2011/10/28 .

³ : " Frontex face aux migrants africains illégaux " , rubrique les étrangers > l'Europe et ses étrangers , sur le lien : <http://www.ldh-toulon.net/spip.php?article2253> consulté le : 28/10/2011

⁴ : loc., cit.

الجزائر و بناء على المقاربة التي تتبناها حول إدارة قضايا الهجرة نجدها ترفض دور هذه الوكالة للجزائر و لدول شمال إفريقيا إمكانات لحراسة حدودها ، كما أشار إلى ذلك المكلف بالمديرية الفرعية للهجرة بمديرية تنقل و إقامة الأجانب بوزارة الشؤون الخارجية ، بأن :

" ... الجزائر ليست بحاجة إلى قوات أجنبية لحراسة شواطئها ، فهي تملك قوات تقوم بذلك إنما على

أوروبا تقديم الدعم التقني اللوجستيكي و كذا دعم جهود التنمية بالدول الإفريقية لإبقاء المهاجرين ببلدانهم " .¹

هناك مخاطر أخرى قد تنجم عن الهجرة غير الشرعية على المستوى الاستراتيجي ، فالهجرة غير الشرعية لا تشكل انشغال الدول الأوروبية والمتوسطية فحسب بل تعد من اهتمامات أطراف دولية أخرى تهتم بمنطقة المتوسطي و هي قوى حلف الناتو . حلف الناتو بدوره يهتم بقضايا الأمن في المتوسطي . تعد الهجرة غير الشرعية من القضايا الكبرى التي تشغل حلف الناتو « NATO » ، كمصدر تهديد في هذه المنطقة الإستراتيجية ، خاصة بعد أن تم أمننتها . تبني حلف الناتو حولا أمنية لتطويق الظاهرة و هو ما أثر على دول الشمال الإفريقي التي شكلت أرضية لتطبيق أغلب هذه الحلول خاصة فيما يتعلق بإنشاء مراكز لإيواء المهاجرين.

يعتبر الناتو الهجرة غير الشرعية كأحد القضايا الشائكة بالمنطقة و تعد مصدر خطير يهدد الأمن سواء كان أمن الدول أو أمن المجتمعات و هو ما يستدعي تطويقها .²

الناتو في تعاطيه لقضية الهجرة فإنه يدفع بدول شمال إفريقيا للعب دور الشرطي ، سواء من خلال إغرائها ببعض التجهيزات أو عبر دفعها لوضع ترسانة قوانين مشددة ضد المهاجرين ، كما يقوم الناتو بتخصيص رحلات خاصة لعمليات طرد المهاجرين غير الشرعيين و كل هذه المعايير تعتبرها الجزائر غير مقبولة .³

الواقع شيء آخر لأن الجزائر و غيرها من دول شمال إفريقيا رسميا أصبحت تطبق حرفيا الاملاءات التي يفرضها الناتو ، و يظهر ذلك في إصدار قانون تجريم الهجرة غير الشرعية الجزائر الذي ينص على إنشاء مراكز لإيواء المهاجرين غير الشرعيين و تحولت بذلك كغيرها من دول شمال إفريقيا إلى دركي يحرس أوروبا و مصالح الناتو عن بعد .

تطبيق الجزائر للحلول الأمنية التي تركز عليها أوروبا و الناتو يعني أنها تحت ضغط دائم ، و يتنافى ذلك عن المقاربة التي تتبناها حول الهجرة التي تركز على الحلول التنموية . وعلى العموم الموقف الجزائري فيه تناقض لأنه رسميا تم إصدار قانون تجريم الهجرة و ميدانيا تدفقات الهجرة لم تتوقف . يفسر ذلك بالسياسة البرغماتية الجزائرية في ميدان مكافحة الهجرة غير الشرعية خاصة و أن الدول

¹ : مقابلة مع مدير مكتب الهجرة بوزارة الخارجية ، بمكتبه بمقر الوزارة ، الجزائر : القبة يوم : 07/08 / 2011 .

² : Rocío Méndez Aléman , "La Sécurité Méditerranéenne. L'OTAN est-elle la solution?," (Bruxelles, 1998-2000), p. 27 . sur le lien suivant : www.nato.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf , consulté le : 17/10/2011 .

³ : عثمان لحياني ، "الناتو يجتمع بالجزائر لإعداد مشروع جديد لمحاربة الهجرة السرية،" الخبر ، على الرابط ، <http://benbadis.org/vb/showthread.php?t=5093> تاريخ التصفح : 2011/11/22 .

الأوروبية لا تركز على الدعم التنموي سواء للدول المصدرة للهجرة أو دول العبور التي لا بد لها من دعم لوجستيكي و تقني و مالي من أجل الحد من الهجرة .

المطلب الرابع : مقارنة الجزائر لمكافحة الهجرة على المستوى الدولي .

المقاربة الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية على المستوى الدولي تتسم بالتوازن و الشمولية ، فلقد صادقت على الاتفاقيات المتعلقة بالهجرة . كمعاهدة الأمم المتحدة حول حماية حقوق العمال المهاجرين و أفراد عائلاتهم الموقعة في 18 ديسمبر 1990 و التي صادقت عليها الجزائر في 29 ديسمبر 2004 كما صادقت في 5 فيفري 2002 على اتفاقية الأمم المتحدة حول مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، كما صادقت على البروتوكولين الإضافيين لهذه المعاهدة و المتعلقين بتهريب المهاجرين . كما تحرس الجزائر على المشاركة في المنتديات و اللقاءات الدولية حول الهجرة و التنمية التي تنظمها عدة منظمات كمنظمة التجارة الدولية 'OIM' و منظمة العمل الدولية 'OIT' و منظمة الأمن و التعاون الأوروبية 'OSCE' .

إدارة الجزائر لقضايا الهجرة على المستوى الدولي و الجهوي تتركز على تحسيس دول العالم حول القضايا التالية:

- التركيز على معالجة الأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية عبر تبني الحلول التنموية.
- ضمان احترام حرية تنقل الأفراد و تسهيلها كمبدأ للحد من الهجرة السرية .
- محاربة الهجرة السرية تكون في إطار احترام حقوق الإنسان و حفظ كرامة المهاجر من جهة و تقاسم المسؤولية بين دول المصير ، العبور و المقصد من جهة أخرى .
- ضرورة دعم الدول المتقدمة لمشاريع التنمية في الدول المصدرة للمهاجرين .
- رفض الحلول الأمنية التي تعتمد على الدول الأوروبية كمراقبة و غلق الحدود ، أو تصدير حدودها للخارج عبر دور وكالة خفر السواحل "فرننتكس" ¹ .

تتبنى الجزائر على المستوى المتوسطي خاصة منتدى 5+5 مقارنة شاملة متوازنة و قائمة على التشاور حول قضايا الهجرة . على سبيل المثال شاركت الجزائر في المحاضرة الوزارية الخامسة حول الهجرة في المتوسط الغربي المنعقدة باسبانيا في 2006 ، أين أكدت الجزائر على تلك المقاربة و ركزت على ضرورة التكامل بين أعضاء هذا المنتدى لإدارتها .

الجزائر تعمل للتأكيد على مقاربتها في كل المنتديات الدولية بما فيها المنتدى الدولي حول الهجرة و التنمية (FMMD) أين تدع للتعاون بين كل الدول " مصدر ، عبور و استقبال " لإدارة مسألة الهجرة غير الشرعية و ترفض بذلك منطق الأمانة . لهذا تتعارض سياستها مع الحلول الأوروبية لأنها ترمي إلى تحويل الجزائر إلى حارس يساعد أوروبا على ضمان أمنها ، أوروبا في حد ذاتها تدرك بأنها بحاجة إلى

¹ : MAE , la migration . op.cit.

الجزائر و دول شمال إفريقيا و لكن مع ذلك تكتفي بإصدار توصيات لتطبيقها هذه الدول ، في حين الجزائر حتي تطبق الحلول الأوروبية فإنها في حاجة إلى الدعم اللوجستيكي و التقني ، و ليست في حاجة إلى خدمات وكالة خفر السواحل فرونتكس لأن للجزائر إمكانيات بشرية تضمن هذه الرقابة . *

من خلال هذه المواقف و بالنظر إلى التطورات التي تعرفها هذه الهجرة يظهر أن الجزائر من الناحية الرسمية قد استجابت للاملاءات الأوروبية ، من خلال استصدار قانون تجريم الهجرة 08-11 ل 25 يونيو 2008م أما في واقع الأمر و من خلال تتبع الكم الهائل من الأخبار التي تطلعنا بها وسائل الإعلام نجد أن الجزائر لا تلعب دور الدركي لأوروبا ، لأن الهجرة غير الشرعية عبر الجزائر لا تزال تتدفق نحو أوروبا .

المقاربة الجزائرية التي تتبناها على المستوي الدولي تختلف بشكل كبير عن التوجه الأوروبي لإدارتها فهي في مجملها إدارة أمنية تعتمد على حلول أمنية صارمة ، كرستها على كل مراحل إدارتها للظاهرة سواء عبر الاتفاقيات الثنائية و اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية كل على حدا أو من خلال الشراكات التي تدع إليها مع الدول المتوسطية : كالشراكة الاورومتوسطية في مختلف مراحلها انطلاقا من برشلونة وصولا إلى الاتحاد من أجل المتوسط . فخلال كل هذه المراحل تُدرج الدول الأوروبية قضايا الهجرة كملف أمني يهدد الأمن الأوروبي ، ترمي من خلال هذه المشاريع إشراك هذه الدول بما فيها الجزائر للتحكم في الهجرة ، تعمل الدول الأوروبية على إصدار برامج في هذا الشأن دون التركيز على البعد التنموي كتبنيها ميثاق ضد الهجرة غير الشرعية في 6 أكتوبر 2000 و عدة توصيات حول الهجرة غير الشرعية و مكافحة تهريب البشر ، أغلبها تنصب على ضرورة التعاون الأوروبي لمواجهة الظاهرة دون الاهتمام بإيجاد حلول لأسباب الهجرة في دول المصدر. (أنظر الملحق رقم 1 و 2)

ففي المجالين السياسي و الأمني نجد أن أغلب مشاريع التعاون التي تدعو إليها تركز على مسائل تخص أمنها الخاص ، مثل مخاطر الهجرة السرية و انتشار شبكات الجريمة في حين يتجه اهتمام الجزائر إلى بناء علاقات التنسيق و التعاون الشامل لمكافحة الظاهرة .

تتعارض المقاربة الجزائرية مع الرؤية الأوروبية تجاه الهجرة ، كما تعمل الجزائر على إقناع الدول الأوروبية على ضرورة الربط بين التنمية و الهجرة و تقديم مساعدات للدول الإفريقية ، من خلال دعم المشاريع الاستثمارية بها من أجل تثبيت المهاجرين بدولهم ، خاصة و أن الدول الأوروبية لها مسؤولية تاريخية حول ما آلت إليه الدول الإفريقية .

عمليا الجزائر لا تزال حتى اليوم تؤكد على هذه المقاربة القائمة أساسا على التنمية من خلال الورشات و المنتديات الدولية التي تنظمها ، كندوة الجزائر حول الإرهاب أيام 7 و 8 سبتمبر 2011 التي خصصت لمكافحة الإرهاب و القضايا الأخرى كالهجرة غير الشرعية ، ركزت على ضرورة التعاون بين دول الميدان و الشركاء من خارج الإقليم .

* : مقابلة مع مدير مكتب الهجرة بمديرية تنقل و إقامة الأجانب بوزارة الخارجية ، بمكتبه بمقر الوزارة ، الجزائر : القبة يوم : 07/08 / 2011 .

الخطاب الجزائري فيما يتعلق بإدارة قضايا الهجرة مبني على ضرورة دعوة كل الدول إلى تبني مقاربة شاملة و متوازنة تتقاسم فيها كل الدول جزء من المسؤولية ، لأن الحلول الأمنية غير كافية . كما أشار إلى ذلك الباحثة محمد صايب موزات:

"... إن الحلول الأمنية لا يمكنها أن توقف من الحراك البشري من الدول الإفريقية نحو أوروبا و لا بد من رفع الدول الأوروبية لحصص أولئك المهاجرين في الدول الإفريقية ،حتى تقضي على الهجرة غير الشرعية لأن أفضل حل للظاهرة هو فتح الطرق الشرعية للهجرة و هو ما يحفظ سلامة المهاجرين الذين يغامرون بحياتهم في عرض المتوسطي . أما بالنسبة للجزائر فإن الحلول الأمنية لا يمكن أن تحل المشكل و غلق الحدود على غرار الدول الأوروبية من شأنه تحويل الجزائر إلى رقعة منعزلة ، لذا لا بد من الاهتمام بالاستثمار على مستوى الحدود من أجل تسهيل إدارتها مع ضرورة تقديم مساعدات للدول الإفريقية من أجل تثبيت المهاجرين في دولهم لأن ما يحركهم هو الأوضاع الاقتصادية المتدهورة..."*

طريقة تعامل الجزائر مع قضايا الهجرة غير الشرعية ليست واضحة المعالم فهناك تباين بين المواقف الرسمية و الواقع و بين ما ينقله الخبراء من تحاليل ، من جهة تتبني مقاربة تنموية إلا أنها أصبحت في الواقع تطبق النموذج الأوروبي القائم على غلق و تسليح الحدود من جهة ، كما نجدها ترفض الاملاءات الأوروبية إلا أنها طبقتها من خلال إصدار قوانين تتماشى مع المطلب الأوروبي . في الواقع هذه القوانين لم توقف الهجرة ، هذا كله يعني أن المقاربة الجزائرية تتخبط في مفارقة كبيرة بين الاستجابة لأوروبا أو التعتن لها . و هذا قد يعني أن الجزائر حتى تستجيب كليتنا للمطلب الأوروبي قد تلجا بطلب مساعدات مالية ضخمة مثل ما فعل النظام الليبي الذي طالب أموال طائلة مقابل إقامة مراكز انتظار المهاجرين غير الشرعيين .

الهجرة غير الشرعية لم تعد قضية ظرفية بل أصبحت أحد المكونات الهيكلية تلازم الدول سواء دول مصدر ، عبور أو مقصد ، فمخاطر هذه المغامرة تلقي بأخطارها أولا على المهاجر إذ تتراوح سيناريواتها بين الموت غرقا ، السجن في الجنة الأوروبية ،الطرد أو المعاملة غير إنسانية و الاستغلال في حال ما إذا نجي من الأخطار الأولى . بهذا فالجزائر بوصفها دولة عبور و استقبال للمهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء نجدها تتعرض للمخاطر الأمنية التي تصحب هذا الحراك البشري .

إذا حاولنا تطبيق نظرية (باري بوزان: B.Buzan) حول مصادر تهديد الأمن الجديدة نجد أن الهجرة غير الشرعية تمس قطاعات الأمن المختلفة في الجزائر ، ما يعني أن الهجرة تهدد الأمن الجزائري بكل مستوياته (فرد ،مجتمع و دولة) . و بوصف الهجرة مشكل مُركب و دائم فإن الحلول الأمنية المتبعة سواء من طرف الجزائر أو من قبل الدول الأوروبية من غير الممكن الحد من الظاهرة ، لذا لا بد من إدراج إستراتيجية شاملة بعيدة المدى تتقاسم فيها كل الدول المسؤولية ، و تقوم على دعم إصلاحات هيكلية عميقة على مستوى دول المصدر من خلال الاستثمارات لإبقاء المهاجرين في دولهم .

* مقابلة مع الباحثة محمد صايب موزات ، بمكتبه بمركز البحث في الاقتصاد التطبيقي " CREAD " الجزائر : بوزريعة في 2011/12/03 .

خاتمة

Créé avec

 **nitro**^{PDF} professional

télécharger la version d'essai gratuite sur nitropdf.com/professional

أفرزت التحولات الجذرية التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة عدة ديناميات جديدة، أثرت بدورها على المنظومات التحليلية و الفكرية خاصة على مستوى الدراسات الأمنية التي عرفت تحولات ابستمولوجية كبيرة مست عدة مفاهيم ، منها مفهوم الأمن الذي اتسع مجاله و تعددت أبعاده . بعد أن كان الأمن يركز على المستوى الدولاتي أصبح شامل يضم الفرد و المجتمع و لم يعد يتأسس على الأبعاد العسكرية فحسب بل له جوانب غير عسكرية ، من بين هذه الظواهر غير العسكرية التي قد تهدد الأمن ظاهرة الهجرة بكل صورها لاسيما الهجرة غير الشرعية ، خاصة بعد أمننة ملف الهجرة سواء بوصفها ترتبط بقضايا أمنية أخرى أو كونها تشكل تهديد مباشر لأمن الدول و الأفراد خاصة لدى دول المقصد .

هناك عدة آثار تنجم عن الهجرة في مجتمعات الاستقبال أو العبور ، هذا ما دفع بالدول إلى أمننتها و تجريمها و بذلك تحولت إلى أحد القضايا الخطيرة التي تخيف الدول كتلك المخاطر العسكرية. ذلك أن مثل هذه الظاهرة لها تداعيات متشعبة تمس بكل أبعاد الأمن سواء فرد ، مجتمع أو دولة . هذا ما شكل مبررات للدول الأوروبية لتجريم و أمننة الظاهرة ، بدون الأخذ في الاعتبار الجوانب الإنسانية و المأساوية للظاهرة التي تمس بالدرجة الأولى حياة المهاجر الذي يغامر بها هروبا من أوضاع جد قسرية. حاولنا خلال هذا البحث إبراز التداعيات الأمنية للهجرة غير الشرعية، من خلال دراسة الجزائر كدولة عبور ، فبحكم موقعها الاستراتيجي الذي يشكل أحد المراكز الهامة لعبور المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء ، جعلها تتحول إلى مدخل جغرافي لأوروبا و في كثير من الأحيان تُصبح دولة استقرار لأولئك الذين فشلوا في الالتحاق بالمركز الأوروبي .

تحول الجزائر إلى مركز عبور و مقصد للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء جعلها تتعرض للآثار السلبية التي تصحب حركة الهجرة ، خاصة على مستوى الولايات الجنوبية كونها تقع في ساحل الأزمات ، الذي يعد بؤرة تتراكم فيها كل أشكال الجريمة المنظمة و إنعدام الأمن الذي يتورط فيه المهاجر غير الشرعي ، من أجل استكمال رحلته إلى الجنة الأوروبية التي أوصدت أبوابها في وجهه بكل السبل . هذا الوضع استدعي من الجزائر التوجه لحذو الخطي الأوروبية من خلال أمننة و تجريم الهجرة غير الشرعية ضمانا للأمن العام .

في الواقع إن كان هذا الحل المتمثل في غلق الحدود و تكثيف الرقابة عليها حل مثالي لأوروبا ، فإن مثل هذا الحل لا يجدي نفعا بالنسبة للجزائر لأن غلق حدودها جعلها تتحول إلى جزيرة معزولة عن محيطها ، كما سيكلفها هذا الحل الكثير بالنظر إلى مساحة البلد و طول الحدود فمن الصعب ضمان رقابتها كلية و هو ما يمكن أن يتحقق بالنسبة للدول الأوروبية التي تملك الإمكانيات التقنية و البشرية . هذا ما يفرض ضرورة التوجه نحو التركيز على الحلول التنموية من خلال دعم التعاون خاصة مع دول الجوار الجنوبية . الحل التنموي من شأنه إبقاء المهاجر في بلده خاصة و أن الدوافع الأساسية للهجرة غير الشرعية هي بالدرجة الأولى اقتصادية كالفقر و البطالة المتفشية في الدول الإفريقية جنوب الصحراء .

التوجه نحو أمنة الهجرة و تجريمها في الجزائر يعود إلى وضوح الرؤية لطبيعة التهديدات الأمنية التي تصحب الظاهرة عبر الجزائر خاصة تلك التهديدات التي تكون على المستوى الدولي ، كونها تمس بسيادة الدولة و قراراتها . هذا ما جعل الجزائر تحذو نفس الخطى الأوروبية ذات الطابع الأمني المحض متخذة بذلك الأخطار الناجمة عن الهجرة غير الشرعية كأحد المبررات الأساسية لتجريم و أمنة الظاهرة . يمكن وصف السياسة الجزائرية تجاه الهجرة من خلال التناقض الذي تعرفه كونها برغماتية فهي اتبعت نفس الحلول التي تبنتها أوروبا من جهة ، بسبب الالتزامات التي تربطها بدول الاتحاد الأوروبي كما أن هذه الاستجابة تعكس الرغبة في تحقيق أهداف شاملة في المتوسطي . يضاف إلى هذا كون النظام السياسي من خلال هذه الحلول المتبعة فإنه سيجني مشروعية بضمان الدعم الأوروبي له .

أثبتت التجربة الأوروبية القائمة على الأمنة فشلها في وضع حد للظاهرة ، لذا على الجزائر التركيز على تطبيق المقاربة التي دعت إليها ، و التي تقوم على الربط بين الهجرة و التنمية كحل شامل و دائم من شأنه إبقاء المهاجرين في دولهم لأن الحلول الأمنية غير كفيلة لوضع حد للظاهرة .

شكلت الهجرة غير الشرعية أحد الهواجس الأمنية التي أصبحت تقلق حكومات الدول ، التي تبنت حلولاً أمنية لمكافحتها بسبب غلبة الهاجس الأمني عليها ، بدون الاهتمام بالجانب الإنساني للظاهرة التي تشكل في واقع الأمر هروب من ظروف قاسية غير محتملة تدفع بالمهاجر إلى المغامرة المميتة . لذا لا ينبغي اعتبارها كجريمة مطلقة دون الاهتمام بالبعد الأخلاقي و الإنساني لها ، و هذا يعني أن حلها يتطلب حل شامل ذو أبعاد أخلاقية تستهدف أولاً حماية حياة المهاجر و كرامته الإنسانية .

من خلال كل ما سبق يمكننا استخلاص النتائج التالية :

_ تغيير مفهوم الأمن لفترة ما بعد الحرب الباردة غير من نظرة الدول لبعض الظواهر الاجتماعية كالهجرة التي تحولت إلى أكبر المعضلات الأمنية التي تتخوف منها الدول . إن كانت المبررات التي تستند إليها الدول في خلال أمنة الهجرة منطقية إلا أن هناك نوع من المبالغة ، و هناك مفارقة كبيرة ففي الوقت الذي تعمل الدول الأوروبية على امتصاص النخب من دول الجنوب تتعامل مع قضايا الهجرة على أنها أحد المعضلات الأمنية .

_ تكاد صفة الإجماع تطبع مختلف الدراسات على أن الدوافع الأساسية للهجرة هي ذات طابع اقتصادي ، تتعلق أساساً بالنظام الاقتصادي العالمي الذي خلق فجوة كبيرة بين دول العالم و كرس التبعية و التقسيم الدولي للعمل ، و هو العامل الذي تفسر به حالات العنف و الحروب التي تؤدي إلى الهجرة في إفريقيا . ازدادت حركة الهجرة الإفريقية نحو الشمال بسبب تزايد نشاط منظمات تهريب البشر ، أما خلال عام 2011 كان لحالات عدم الاستقرار السياسي و الاضطرابات في بعض الدول المتاخمة للجزائر الدور البارز في الرفع من وتيرة الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الجزائرية المفتوحة في كل الاتجاهات .

_ العامل الجغرافي يعد أساسي في تفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الجزائر ما يعني أن الجزائر تقع ضحية لموقعها الاستراتيجي و لطول حدودها البرية التي يمكن اختراقها بكل سهولة ، خاصة و أنه يصعب رقابتها كلية ذلك أن الإمكانيات التقنية الجزائرية ضعيفة مقارنة بالإمكانيات الأوروبية .

_ بناءا على المفهوم الشامل للأمن و وفق مقاربة كوبنهاجن فإن التحرك البشري الإفريقي غير الشرعي عبر الجزائر أو إليها يجعل الأمن الجزائري على المحك سواء كان الأمن الاقتصادي ،المجتمعي ،الهوياتي أو غيره الأمر الذي أدى إلى تجريم الظاهرة و أمننتها ، و يظهر ذلك في خلال اللجوء إلى الحلول الأمنية لمكافحتها ، و التي تتركز أساسا على غلق ، رقابة و تسليح الحدود .

_ وقوع الجزائر تحت الضغط الأوروبي من جهة و ضغط دول الجوار جعلها تصدر قانون تجريم الهجرة مما يعني قبولها مبدئيا بلعب دور الدركي بالنسبة لأوروبا ، التي تعمل على تأمين حدودها عن بعد هذا ما يتنافي مع المقاربة الجزائرية حول مكافحة الهجرة . فهي تدعوا إلى تبني مقاربة شاملة و متوازنة تتركز على دعم جهود التنمية في دول الجنوب ، إلا أنها تطبق نفس الحلول الأمنية التي طبقتها دول الاتحاد الأوروبي القائمة على رقابة و غلق الحدود .

_ من خلال البحث ندرك عدم وضوح مواقف السياسة الجزائرية حول قضايا الهجرة ، فهي تتبني و تناشد دول العالم لتبني مقاربة شاملة تتركز على دعم جهود التنمية في الدول المصدرة للهجرة و ترفض بذلك الحلول الأمنية الأوروبية ، و لكن في الواقع شيء آخر إذ تبنت نفس الحلول الأمنية التي تبنتها الدول الأوروبية في خلال علاجها للقضايا المتعلقة بالهجرة . يظهر ذلك في إصدار الجزائر لقانون تجريم الهجرة ، و كذا من خلال سياسة غلق الحدود و تكثيف الرقابة عليها بدل تنميتها ، الأمر الذي حولها إلى جزيرة قطعت سبل التعاون الاقتصادي مع الدول المحيطة بها .

_ منطق أمننة الهجرة الذي فرضته الجزائر و دول شمال إفريقيا عامة لا يرجع أساسا إلى المخاطر التي تنجم عن الهجرة ،بل إلى الضغط الأوروبي على هذه الدول كونها تعد مدخل أساسي إلى أوروبا . فالدول التي لها مشاكل مع حركة الهجرة هي الدول الأوروبية التي تسعى للحفاظ على هويتها .

_ منطق غلق الحدود و تكثيف الرقابة عليها الذي تبنته الدول الأوروبية و اتبعنها فيها الجزائر ليس له فعالية و يعد قاصر لم ينهي الظاهرة ، ذلك أنه في الواقع أفواج الهجرة غير الشرعية القادمة من إفريقيا إلى أوروبا لم تتوقف . خاصة إذا علمنا أن أسبابها الأساسية هي ذات طابع اقتصادي مما يعني أنه لا بد من إتباع حلول غير أمنية تتركز على علاج الأسباب الأساسية المؤدية للهجرة ، و ذلك من خلال دعم مشاريع التنمية و المساعدات الاقتصادية للدول المصدرة للهجرة .

_ أفضل حل لمواجهة الهجرة غير الشرعية هو العمل الجماعي ، من خلال التنسيق بين دول المصدر ، العبور و المقصد . العمل المشترك من شأنه حل الظاهرة لأن الحلول الفردية أثبتت فشلها خلال التجربة الأوروبية السابقة ، الأمر الذي دفعها فيما بعد للتعاون مع الجنوب في إطار الشراكة الأوروبيةمتوسطة .

_ أفضل حل بالنسبة للجزائر لتأمين حدودها من أشكال التهديدات الأمنية التي قد تحدث عبرها هو التركيز على تنمية المناطق الجنوبية الحدودية ، من خلال دعم مشاريع الشراكة على الحدود ، بدل من تحويلها إلى مراكز اعتقال للمهاجرين و هو ما من شأنه إبقاء المهاجر في بلده و تقلل بذلك من الخسائر البشرية الكبيرة التي تتعرض لها الدول الإفريقية من جراء الظاهرة . كما يجب أن تتم مكافحة الهجرة السرية في إطار الاحترام الصارم لحقوق الإنسان وكرامته إلى جانب التنسيق الإقليمي والدولي والمسؤولية المتبادلة بين بلدان المنشأ ، العبور و المقصد خاصة في ضل ضعف القدرة المؤسسية للدول الإفريقية على وضع حلول للمشاكل التي تدفع للهجرة غير الشرعية .

_ غلبة الهاجس الأمني في قضية الهجرة غير الشرعية فرض إدارة مادية و أمنية للظاهرة سواء من طرف الدول الأوروبية أو الجزائر دون أي اعتبار للجوانب الإنسانية ، المأساوية و الأخلاقية للظاهرة. لأن في قلب الظاهرة أوضاع إنسانية مثيرة يتعرض لها المهاجر نفسه ، الذي يلقي بنفسه في أمواج المتوسطي سعيا للفرار من أوضاع مزرية تسببت الدول الأوروبية تاريخيا في خلقها و تكريسها .

_ أخيرا إن ما تخلص إليه الدراسة ، هو ضرورة اهتمام الجزائر بعمقها الإستراتيجي الإقليمي من خلال إعادة ترتيب الأولويات فيما يتعلق بإدارة قضايا الهجرة ، بما يتناسب و أهدافها الأمنية و السيادية من خلال تفعيل علاقاتها الجهوية و الدولية خدمة لأمنها الداخلي ، و هي أولوية تملئها عليها اعتبارات الانتماء الجغرافي سواء إلى المجال الإفريقي أو المتوسطي دون إهمال الجوانب الإنسانية المحيطة بالظاهرة .

حسب التصور الجزائري فإن الهجرة الإفريقية تشكل أحد الظواهر التي تهدد الأمن الجزائري بكل مستوياته و أبعاده (فرد ، مجتمع و دولة) و السؤال المطروح هل هجرة الأجناس الأخرى إليها لا تشكل أي خطر على الأمن الجزائري ، خاصة الهجرة الصينية التي ازدادت وتيرتها إلى إفريقيا ؟ فاليوم واقع الحال يُثبت أن الأفارقة يهجرون القارة الإفريقية و الصينيون يحلون محلهم بها ، و هو ما يمس بالأمن الاقتصادي و المجتمعي لدول القارة ، فبناء على مقاربة كوينهاجن حول الأمن ألا تهدد الهجرة الصينية إلى إفريقيا أحد أبعاد الأمن للدول الإفريقية خاصة الجزائر التي عملت على أمنة ملف الهجرة ؟ .

المراجع

Créé avec

 **nitro**^{PDF} professional

télécharger la version d'essai gratuite sur nitropdf.com/professional

1) باللغة العربية

١ الوثائق الرسمية

- 1- دستور الجزائر لـ 28 نوفمبر 1996 .
- 2- الجريدة الرسمية عدد 36 الصادرة في 2 جويلية 2008.
- 3- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 10 ديسمبر 1948 .
- 4- اتفاقية 28 جويلية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين .

٢ الكتب

- 1- الشهاوي طارق عبد الحميد، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، (الإسكندرية دار الفكر الجامعي ، 2009).
- 2 - بخوش مصطفى، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات و الأهداف ، ط.1. (مصر : دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2006) .
- 3- بن عنتر عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، الجزائر ، أوروبا و الحلف الأطلسي ، (الجزائر المكتبة العصرية للطباعة ، النشر و التوزيع ، 2005) .
- 4- عرفة محمد السيد ، تجفيف مصادر تمويل الإرهاب ، المملكة العربية السعودية ، ط.1 (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2009).
- 5 - فرج يوسف أمير ، مكافحة الاتجار بالبشر و الهجرة غير الشرعية طبقا للوقائع و الموثيق و البروتوكولات الدولية ، (الإسكندرية : المكتب العربي الحديث ، 2011).
- 6- م . عرفة خديجة ، الأمن الإنساني : المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي ، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2009) .
- 7- مصباح عامر ، نظرية العلاقات الدولية ، الحوارات النظرية الكبرى ، (القاهرة : دار الكتاب الحديث ، 2008) .
- 8- _____ ، مكافحة الهجرة غير الشرعية ، الرياض ، ط.1 ، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2010) .

٣- قواميس و موسوعات :

- 1- الكيلاني عبد الوهاب ، موسوعة سياسية ، ط. 1، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1993).
- 2- غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع ، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995) .

٤ مجلات و دوريات:

- 1 - آيت عميرات مليكة ، " إفريقيا قارة مريضة بحدودها ، " مجلة الجيش ، ع. 544 ، (نوفمبر 2008).
- 2 - الحاج علي ، "سياسات دول الاتحاد الأوروبي اتجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة " ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، (2005).
- 3 بشير هشام، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا (أسبابها , تداعياتها . سبل مواجهتها) ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، ع. 179 ، (2010).
- 4 بن شريف مهدي ، " تقاوم ظاهرة الهجرة السرية في الجزائر ، " مجلة الشرطة ، ع. 88 ، (سبتمبر 2008) .
- 5- ج. إسماعيل ، " الهجرة السرية تطور مثير ، " مجلة الجيش ، ع. 497 ، (2004) .
- 6 جناتي عمار ، الهجرة السرية في الجزائر ، مجلة الشرطة ، ع. 62، (مارس 2001) .

- 7 - حامد ناصر ، إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 109 ، المجلد 40. (يناير 2005).
- 8 - رمضان محمد، الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي ، مجلة علوم إنسانية ، السنة السابعة: العدد 43، (خريف 2009).
- 9 - عبيرات مقدم ، قدي عبد المجيد ، " العولمة و تأثيرها على الاقتصاد العربي ، " مجلة الباحث ، ع. (2002) .
- 10 - عميور بشير ، الساحل ... دول الميدان و إرساء إستراتيجية موحدة ، مجلة الجيش ، ع. 579 ، (أكتوبر 2011).
- 11 - غشة مولود ، التجارة غير الشرعية بالأسلحة : هيمنة سماسرة الموت ، مجلة الجيش ، ع. 547، (فيفري 2009).
- 12 - لتيتم. نادية، لتيتم فتيحة، " البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، " مجلة السياسة الدولية (2001/2/18).
- 13 - _____ ، " أجهزة الكشف عن الوثائق المزورة سلاح ضد الهجرة غير الشرعية و حماية من الوثائق المقلدة ، " مجلة الشرطة ، ع. 98، (جويلية 2011).
- 14 - _____ ، "نزاع دارفور يدمر بينتنا، " مجلة البيئة و التنمية ، مجلد ، 15 ، عدد 153 ، (ديسمبر 2010).
- ٥ - الرسائل و الأطروحات غير منشورة :
- 1 - بن غناية فطيمة ، جرائم المخدرات ، (مذكرة مقدمة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء ، الجزائر ، (2008/2005)
- 2 - راضي عمارة محمد الطيف، ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي دراسة حالة (ليبيا كدولة عبور) دراسة وصفية تحليلية للأسباب والآثار ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، أكاديمية الدراسات العليا /طرابلس. 2008. 2009) .
- 3 - ظريف شاكر ، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية التحديات و الرهانات ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر ،كلية الحقوق ، 2010/2008).
- 4 - فاضلي مخلوف ، ظاهرة الهجرة السرية لدى الشباب الجزائري ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة الجزائر : كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، 2010).
- 5 - قريفة عبد السلام ، دور الجزائر في إطار المغرب العربي ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية ، 2004 /2003) .
- ٦- تقارير و ندوات :
- 1 - أبو العينين محمود ، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2007 / 2008 ، مركز البحوث الإفريقية ، (القاهرة ، أكتوبر 2008).
- 2 - جفال عمار ، الهجرات الشرعية للعمالة العادية ،ندوة " الهجرة العربية الإفريقية إلى الخارج : مشكلات و حلول" (الجامعة العربية ، نوفمبر 2008).

- 3 - دندن عبد القادر ، "دول المغرب العربي في قلب نظام الهجرة غير الشرعية الجديد العابر للمتوسط : الآثار و التحديات " ، جامعة عنابة ، الندوة الدولية لمركز البحث في الاقتصاد التطبيقي " CREAD " بعنوان " QUELLE MIGRATION POUR QUEL DEVELOPPEMENT EN AFRIQUE ? (من 20 إلى 22 أكتوبر 2010 بمركب "Grand Bleu" تبازة ، الجزائر) .
- 4 - مرسي مصطفى عبد العزيز ، "تأثير الهجرة غير الشرعية على صورة المغترب العربي "، ندوة المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي ، (ابريل 2007) .
- 5 - تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة 2009 بعنوان " تحرك الأشخاص من يتحرك ، و إلى أين ، ؟ و متي ؟ و ما الأسباب ؟ .
- 6 - تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 2010 عدد خاص بعنوان "الثروة الحقيقية للأمم " .
- ٧- **جرائد :**
- 1- الزيدي مفدي ، "أزمة إنسان أم أزمة أمة؟ هجرة العرب نحو الغرب ، " العرب الأسبوعي ، ع. 2010 /02/06 .
- 2 - ب. نائلة ، " الحرافة " تتحوّل إلى نشاط إجرامي يهدد أمن واقتصاد الجزائر ، الشروق ، ع. 2008/04/21 .
- 3- ب . نائلة ، تورطوا في الإرهاب، الجريمة، الهجرة السرية، الدعارة، الشذوذ، النصب والاحتيال إيداع 1415 أجنبي السجن بالجزائر ، الشروق ، ع. 2008/ 06/27 .
- 4- ب. ياسين ، الشروق تخترق شبكات المتاجرة بالسلح و تكشف المستور ، الشروق ، ع. 2011/10/28 .
- 5- بحري حمزة ، تمناست باريس الحارقة الأفارقة و "السوادين" يتحولون إلى رهائن لدى "بارونات" التزوير و الدعارة، النهار ، ع. 15 أذار 2008 .
- 6 - بشير مصطفى، " الفرار عبر مضيق جبل طارق "، الشروق . ع. 28.2236 فيفري 2000 .
- بن احمد محمد ، " الدرك الوطني وحرس الحدود بالجنوب في حالة تأهب قصوى "، الخبر ، ع. 2011 /03/ 08 .
- 7- بودريش فضيلة ، "الشعب" ترصد تطورات الجريمة المنظمة بالجنوب الجزائري ، الشعب ، ع. 2011/01/21 .
- 8 - بودريش فضيلة ، 1560 مهاجر غير شرعي إفريقي بقبضة الدرك الوطني في تمناست ، الشعب ، ع. 2011 /01/21 .
- 9- بوعبوش سعاد ، " 1198 حالة إصابة فيروس «السيدا» بالجزائر " ، الشعب ، ع. 2011/05/07 .
- 10- زقاري أحمد ، " وحدات البحرية الجزائرية تحاصر السواحل والشواطئ ودوريات "فرونتكس" تغزو المتوسط؟" الشروق ، ع. 65301 .
- 11- د. الطيب / خ. محسن/ ش. كريم ، "الرعب القادم من الجنوب : أكثر من 5000 مهاجر إفريقي غزوا تمناست في عامين" ، النهار الجديد ، ع. 2008 / 12 / 02 .
- 12 - سواعدي ص . ، " التنظيم الإرهابي يستجد بـ"المهاجرين السريين" ، الخبر ، ع. 2011/05/22 .
- 13- شراق محمد ، "الخارجية الأمريكية تضع الجزائر على القائمة السوداء للاتجار بالبشر" ، الخبر ، ع. 2011 / 06/ 29 .

- 14- شراق محمد ، "طالبات السلطات باحترام حقوق اللاجئين" "العفو الدولية" تحدّر من غموض يكتنف تواجد لبيبين وتونسين بالجزائر ، الخبر ، ع. 2011/08/11.
- 15- شنقيطي كريم ، " ترحيل أزيد من 1000 رعية إفريقي إلى بلدانهم ،" الخبر ، ع . 2011/03/17
- 16- ع.يونسي ، "حرب على شبكات الإجرام : تشنها مصالح الأمن والجمارك لحماية الاقتصاد من الجريمة المنظمة" ، المساء ، ع. 2011/10 / 7
- 17- م زوليخة ، " طرد 7271 مهاجر إفريقي وإيداع 354 آخرين الحبس المؤقت،" الفجر ، ع. 2009/05/01
- ٨ مواقع انترنت (مقالات):
- 1 - الباهي علي ، "الخوف كامن في أن يتحول المغرب إلى ناطق رسمي باسم المصالح الضيقة لأوروبا" ،
2005 / 10 / 21 : <http://www.maghress.com/attajdid/20391>
- 2 - ابراهيم محمد عياش، "الهجرة غير الشرعية": الجزء الأول، الحوار المتمدن، ع. 2382 ، 2008/23/8 .
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144798>
- 3 - تركماني الدكتور عبدالله، " إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورو- متوسطة" ، تونس في 20/5/2006.
<http://www.mokarabat.com/s1437.htm>
- 4 - جهيمة خالد ، "التحدي الذي تفرضه الثورات العربية على قضية الهجرة" ، 2011 .
<http://www.chaos-international.org/index.php?option=com>
- 5 - سي يوسف سفيان ، " دول الميدان تبحث في استراتيجيات مكافحة الإرهاب" ، الجزائر ، 7 سبتمبر 2011.
http://arabstoday.net/index.php?option=com_content&view=article&id=144914
- 6 - بداوي رشيد ، "الهجرة السرية : بين تنصل الجزائر من المسؤولية وازدواجية خطاب الاتحاد الأوروبي".
www.tanmia.ma/IMG/doc/Immigration.doc
- 7 - مراد محامد ، "القاعدة تنشئ خلايا للحراسة في صحراء الساحل" : 13 نوفمبر 2010 ،
<http://www.djazairnews.info/index.php?view=article&tmpl=component&id=22264>
- 8 - بوطالبي سميرة ، " الجزائر محطة استقرار آلاف المهاجرين الأفارقة" .
<http://www.startimes.com/f.aspx?t=15660377>
- 9 - بوعدمة رتيبة ، "شرطة الحدود تفكك عدة شبكات دولية مختصة في تزوير جوازات السفر و التأشيرة بالجزائر" ، 2009/06/02 . <http://www.algeriachannel.net/?p=1152>
- 10 - جودهان ياسين ، "المهاجرون الأفارقة ضحايا شبكات أجنبية تتاجر بالبشر في الجزائر" ايلاف ، 5 يوليو 2011.
<http://www.elaph.com/Web/news/2011/7/666836.html?entry=articleRelatedArticle>
- 11 - حرقوق امحمد ، "منطق الامننة في ساحل الأزمامت" . berkouk-mhand.yolasite.com
- 12 - جويبية نبيل ، "الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة" .
<http://etudiantdz.net/vb/t34657.html>
- 13 - العربي العربي ، "الحكومة الالكترونية و البعد الامني" .
http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-10-04-10-2.htm

- 14 - رمضان حينوني ، "الهجرة غير الشرعية وأثرها على التركيبة الاجتماعية في تمنراست " .
<http://www.myportail.com/actualites-news-web-2-0.php?id=3112>
- 15 - صايح مصطفى ، " التقييم السياسي والأمني للجزائر في سنة 2009 " .
<http://mustaphasaidj.maktoobblog.com>
- 16 - الشمري ظافر ، " أمن الحدود والهجرة غير الشرعية ، الجزء الأول ، 21 أكتوبر 2011 .
http://panoramanews.com.au/oldsite/index.php?option=com_content&view=article
- 17 - بن عنتر عبد النور، " تطور مفهوم الأمن : حين تصبح الالفاظ مطاطية " .
<http://www.ikhwan.net/forum/showthread.php?1294>
- 18 - شوقي نادر ، " واقع الهجرة غير الشرعية في ولاية تمنراست " ، 01 ماي 2011 .
<http://acharia.ahladalil.com/t1341-topic>
- 19 - _____ ، " الجريمة المنظمة عبر الساحل الإفريقي " ، الأربعاء 7 أبريل 2010 .
<http://mentouri.ibda3.org/t9672-topic>
- 20 - العموص عبد الفتاح ، "المعدات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطة إشارة للبلدان المغاربية " .
<http://www.afkaronline.org/arabic/archives/nov-dec2003/ammouss.html>
- 21 - سني محمد أمين ، "دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي " ، 26 يونيو 2010 .
[/http://snimedamine.maktoobblog.com](http://snimedamine.maktoobblog.com)
- 22 - "محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية ، إعداد قسم البحوث و الدراسات : الجزيرة " ، ملفات خاصة 2005
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/187E7A4F-CFC9-4D7B-B565-31AFE.htm>
- 23 - علي بدر ، " عزيزة محمد ، تيارات الهجرة إلى أوروبا وملامح التركيب الديموجرافي للمغتربين حالة شمال إفريقيا -الدلالات والنتائج" ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية -جامعة القاهرة ،ابريل 2007 .
<http://www.arabexpatriates.org/upfiles/paper7.pdf>
- 24 - _____ ، "الأزمة المالية و أخطار الهجرة غير الشرعية : بروسو و ميشل الأزمة المالية تصعد من أخطار الهجرة غير الشرعية" .
<http://palmoon.net/2/topic-2138-19.html>
- 25 - بشير احمد محي الدين ، " الديمقراطية والقبيلة في أفريقيا " ، 10/31/2009 .
<http://www.elaphblog.com/posts.aspx?u=2630&A=29009>
- 26 - محمود سامي ، بدير أسامة ، " أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب " ، القاهرة جويلية 2009م ، سلسلة بحوث اجتماعية واقتصادية ع . 68 .
http://www.carim.org/public/polsoctexts/PO3EGY1166_1006.pdf

٩ _ مقابلات

مقابلة مع محمد صايح موزات باحث في قضايا الهجرة بمركز البحث في الاقتصاد التطبيقي المطبق في التنمية
 CREAD بمكتبه الجزائر : بوزريعة بتاريخ : 2011/05/05 و 2011 / 12/03 .

(2) المراجع باللغة الفرنسية :
A- Ouvrages

- 1- Battistella Dario, théories des relations Internationales , 3eme ed mise a jour et augmentée.(paris : presses de sciences po, 2009).
- 2- Ben Daoud Slemnia, Harraga's' ces eternels incompris .(El Maarifa Mars,2008).
- 3- Chaabita Rachid, Migration clandestine africaine vers l'Europe: un espoir pour les uns, un problème pour les autres.(paris :l'harmattan 2010).
- 4- Dormoy Daniel, Slim Habib, refugies immigration clandestine et centre de rétention ,(université de Bruxelles , 2008) .
- 5- De Haas Hein, Le mythe de l'invasion , Migration irrégulière d'Afrique de l'Ouest au Maghreb et en Union européenne ,(Travail de recherche de l'IMI ,octobre 2007)
- 6- Elmadmad Khadija, Les Migrants et leurs droits au Maghreb ,(Maroc : casablanca, 2004).
- 7- Emmanuel Todd , le destin des immigrés ,(France , Seuil , octobre 1994) .
- 8- Gourévitch Jean Paul, l'immigration ça coule on ça rapporte ,(la rousse ,2009).
- 9- Nations Unies , crime organisé et migration clandestine de l'Afrique vers l'Europe , (juillet 2006) .

B- Revues

- 1- Anastassia Tssakoula, Ayse Ceyhan , « Control de l'Immigration : mythes et réalités ». Cultures et conflits .Introduction n°26-27(, 2001) .
- 2- Ange Bergson .Lendja Ngnemzué, « analyser les migrations clandestine : force et limites de la théorie duale du marché international du travail », NAQD ,revue d'études et de critique sociale, Migrants /Migration /EL harga. N 26 / 27.Algérie ,ben aknoun. 2009
- 3- Ben saâd Ali, « Le déplacement des frontières vers le sud », Ceras , revue Projet n°302, (Janvier 2008).

C- Rapports

- 1- Kerdoun Azzouz, « la loi 08-11 sur la condition des étrangers : mutation des règles juridique Algériennes et leur impact sur le migration irrégulier » , CARIM note de synthèse, 2009/06 .
- 2- Labdelaoui Hocine,« la gestion des frontières en Algérie », CARIM, RR, 2008/02.
- 3- Mahdi Lahlou, « les migration irrégulière entre le Maghreb et l'Union Européenne : une évolution récentes » , RR2005/03 .

- 4- Mebroukine Ali, « L'attitude des autorités algériennes , devant le phénomène de la migration , irrégulière », CARIM notes d'analyse et de synthèse , 2009/08 .
- 5- Musette Mohammed Saïb, « Algérie Migration, marché du travail et développement » , document de travail .
- 6- N. khaled et al. , « profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en Algérie », (avril , 2007. Alger) , source « CREAD »
- 7- SOPEMI , « tendances des migrations internationales » , rapport annuel , (édition 1999).

D - Jernaux

- 1- A. Hamid, « Tchad-Niger-Mali: Les «nouvelles routes» de tous les trafics » , le temps dalgerie .
- 2- Ben Lakehal Massinissa, « Drogue, cocaïne et armes dans le Sahel » , le midi libre , (14 septembre 2011).
- 3- Ben Saad Ali , « Les migrations transsahariennes, une mondialisation par la marge » , 1ère partie , El Watan, (29 octobre 2005).
- 4- Ben Saad Ali , « Les migrations transsahariennes, une mondialisation par la marge » 2ème partie , El Watan ,(30 octobre 2005).
- 5- Ben Saad Ali, « Les migrations transsahariennes, une mondialisation par la marge » , 3 ème partie , El Watan,(31 octobre 2005) .
- 6- Makedhi Madjid, « Les pays du Sud jouent au gendarme de l'Europe » , El Watan, (11 août 2009).
- 7- Meddi Adlène, « Les contradictions d'Alger » , El Watan ,(1er juin 2008) .
- 8- _____ , « Frontex face aux migrants africains illégaux » , rubrique les étrangers , l'Europe et ses étrangers , article2253.

F - Sites Internet (articles)

- 1- Accrombessy Felicien Donat: International movements of populations: Understanding clandestine migration phenomenon through the sub-Saharan Africa developing countries case . <http://www.iaos2006conf.ca/pdf/Accrombessy.pdf>
- 2- Amandine Scherer, leg8 face au crime organisé , N°11 février 2005 .
http://www.g8.utoronto.ca/governance/scherrer_g8g.pdf ,
- 3- Ammassari savina, Gestion des migratione et politiques de développement : optimiser les bénéfices de la migration internationale en afrqe de l'Ouest , 72 f,

Créé avec

 **nitro**^{PDF} professional

télécharger la version d'essai gratuite sur nitropdf.com/professional

- cahiers de migrations internationales .
- <http://www.ilo.org/public/english/protection/migrant/download/imp/imp72f.pdf>
- 4- Anastassia Tsoukala , Ayse Ceyhan , Contrôle de l'immigration : " mythes et réalités" , <http://conflits.revues.org/index356.html>
- 5- Khachani Mohamed, la migration clandestine au Maroc , (Casablanca, 13, 14 et 15 juin 2003).
- http://www.generiques.org/migrations_marocaines/interventions/khachani_article.pdf
- 6- Monica den boer , Crime et Immigration dans l'union Européenne.
- <http://conflits.revues.org/index551.html>
- 7- Migration humaine Wikipédia. http://fr.wikipedia.org/wiki/Migration_humaine
- 8- Rocío Méndez Aléman , La Sécurité Méditerranéenne. L'OTAN est-elle la solution?, Bruxelles, 1998-2000. www.nato.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf
- 9- Violence Structurale, http://fr.wikipedia.org/wiki/Violence_structurale .
- 10- www.iom.com
- 11- www.carim.org
- 12- [www. statistiques mondiale.com](http://www.statistiques-mondiales.com)

3 _ المراجع باللغة الانجليزية

A - books

- 1- Poku Nana, Graham T.David, redefining security : population movement and national security , (United States of America : Greenwood, 1998).
- 2- Van Moppes David, The African Migration Movement: Routes to Europe , (Netherlands,2006).
- 3- OIM , managing migration challenges and responses for people on move ,? v 2. (Geneva ,2003).

B- dictionaries :

- 1- International Migration Law, Glossary on Migration , (IOM, 2004) .

C- reports:

- 1 - Dina Abdelfattah , "Impact of Arab revolts on Migration", (CARIM Analytic and Synthetic Notes 2011/68) . www.carim.org
- 2- Talani Leila Simona, "why do migrants leave their countries ? Motivations to migrate at the point of departure: The case of Egypt" , Final report (May 2002- November 2003).

الطابق

Créé avec

 **nitro**^{PDF} professional

télécharger la version d'essai gratuite sur nitropdf.com/professional

Doc. 8859

6 octobre 2000

Adoption d'une charte d'intention contre l'immigration clandestine

Proposition de recommandation

présentée par Mme Pozza Tasca et plusieurs de ses collègues

La présente proposition n'a pas été examinée par l'Assemblée et
n'engage que ses signataires

L'Assemblée,

1. Considérant que les débarquements de clandestins sur les côtes italiennes continuent sans cesse : au cours des huit derniers mois, rien que dans la région de la Calabre, de vieux bateaux ou des chalutiers délabrés, les dénommés « tacots de la mer » (carrette del mare), ont déposé environ 4500 immigrés de différentes nationalités, contraints à voyager dans des conditions inhumaines qui bafouent les droits les plus élémentaires de l'être humain ;
2. Attendu que, de plus en plus souvent, des enfants non accompagnés font partie de ces chargements : lors de l'un des derniers débarquements, celui du 12 août dernier, sur 245 clandestins, 100 étaient des enfants et, selon les chiffres officiels, environ 1000 enfants sont arrivés au cours des derniers mois ;
3. Constatant qu'il s'agit de clandestins qui, au prix d'énormes sacrifices économiques et souvent au prix de leur propre sécurité, confient leur destin aux mains des passeurs, hommes sans scrupules, liés le plus souvent à des organisations criminelles internationales ;
4. Ayant vérifié que le transit entre les pays d'origine et ceux de destination coûte aux clandestins entre deux et trois fois le prix d'un transport normal ;
5. Considérant que l'Italie, en raison de sa position géographique particulière, constitue un passage presque obligé à destination de l'Europe et qu'il est juste que l'Europe, elle aussi, suive de près le grave problème de l'immigration clandestine qui frappe les côtes italiennes ;
6. Ayant vérifié que les engagements et les déclarations politiques contre le trafic d'êtres humains n'ont pas encore été traduits de façon adéquate en législation pénale harmonisée dans les différents Etats ;
7. Ayant constaté que l'absence de dispositions réglementaires spécifiques sur le trafic de personnes, les différences entre des systèmes juridiques et le manque de coopération entre les forces de police dans les pays d'origine, de transit et de destination permettent aux trafiquants d'opérer dans des conditions d'impunité ;
8. Considérant que le Conseil de l'Europe, dans la Recommandation 1211 (1993), la Recommandation 1325 (1997) et dans la dernière Recommandation 1449 (2000), relative à l'immigration clandestine dans le Sud de la Méditerranée, a rappelé l'attention des Etats sur une politique plus responsable de contrôle des flux migratoires et sur une coopération accrue pour faire opposition au trafic de personnes ;
9. Recommande donc au Comité des Ministres l'adoption d'une charte d'intention contre l'immigration clandestine et le trafic de personnes par les organisations criminelles qui prévoit, pour les pays signataires :

- i. le monitoring des flux migratoires clandestins et des autres trafics illicites,
- ii. l'harmonisation des législations, en matière pénale et en matière de coopération judiciaire,
- iii. la coopération, la promotion et le renforcement de réseaux, de partenariats entre polices et autorités judiciaires,
- iv. la révision des politiques d'asile,
- v. le durcissement des sanctions pour les trafiquants d'êtres humains,
- vi. la suspension des financements pour les gouvernements qui ne coopèrent pas à l'action d'opposition au trafic d'êtres humains.

Signé¹:

Pozza Tasca, Italie, LDR Gnaga, Italie, GDE
Alis Font, Andorre, SOC Lupu, Roumanie, PPE/DC
Arnau, Espagne, SOC Mattei, France, LDR
Baciu, Roumanie, SOC Mignon, France, GDE
Belohorska, Slovaquie, GDE Polenta, Italie, PPE/DC
Bockel, France, SOC Squarcialupi, Italie, SOC
Briane, France, PPE/DC Stanoiu, Roumanie, SOC
Brunetti, Italie, GUE
Ehrman, France, LDR
Evin, France, SOC

¹ SOC: Groupe socialiste

PPE/DC: Groupe du Parti populaire européen

GDE: Groupe des démocrates européens

LDR: Groupe libéral, démocrate et réformateur

GUE: Groupe pour la gauche unitaire européenne

NI: non inscrit dans un groupe

Recommandation 1467 (2000)¹

Immigration clandestine et lutte contre les trafiquants

1. L'Assemblée parlementaire exprime l'horreur qu'elle ressent à la suite de la mort tragique dans des circonstances horribles de cinquante-huit immigrants illégaux d'origine chinoise découverts dans la remorque d'un camion lors d'une vérification douanière au port de Douvres. Leur décès met un terme à ce qui a sans aucun doute été pour eux plusieurs mois d'épreuves pénibles, à suivre les itinéraires du trafic d'êtres humains en traversant un certain nombre de pays européens.
2. L'Assemblée parlementaire est profondément préoccupée par le nombre croissant d'immigrants qui perdent la vie en tentant d'entrer illégalement sur le territoire d'un Etat membre ou qui vivent fréquemment dans des conditions très dangereuses ou inhumaines avant, pendant et après leur entrée illégale en Europe.
3. La tragédie de Douvres ne constitue que la partie visible de l'iceberg du trafic d'êtres humains. On estime à 30 millions le nombre de personnes qui, chaque année, traversent illégalement les frontières internationales et entre 400 000 et 500 000 celui des migrants illégaux qui, annuellement, entrent dans l'Union européenne. On considère que quelque 3 millions de personnes résident actuellement de façon illégale en Europe, en particulier en Europe du Sud (Italie, Grèce, Portugal, Espagne) et en Allemagne.
4. L'Assemblée parlementaire condamne fermement le trafic d'êtres humains, qui constitue une violation des droits fondamentaux de l'homme.
5. L'Assemblée parlementaire rappelle et réaffirme sa [Recommandation 1211](#) (1993) relative aux migrations clandestines: «passeurs» et employeurs de migrants clandestins, sa [Recommandation 1325](#) (1997) relative à la traite des femmes et à la prostitution forcée dans les Etats membres du Conseil de l'Europe, et sa [Recommandation 1449](#) (2000) sur la migration clandestine du sud de la Méditerranée vers l'Europe, qui souligne que l'émigration est un droit de l'homme fondamental. L'Assemblée attire l'attention sur la contradiction qu'un tel droit n'existe pas pour l'immigration.
6. L'Assemblée souligne avec force que ceux qui fuient la persécution à la recherche d'une protection internationale ne devraient en aucune circonstance être refoulés à la frontière, même s'ils n'ont pas la documentation requise, conformément aux dispositions de la Convention de Genève relative au statut des réfugiés de 1951.
7. La [Recommandation 1449](#) souligne que les restrictions draconiennes mises en place par les pays européens en matière d'immigration légale accroissent la probabilité d'entrées illégales en Europe, dans la mesure où elles encouragent le recours aux services de trafiquants d'êtres humains sans scrupules, qui utilisent de plus en plus de moyens sophistiqués et inhumains pour tirer profit des migrations clandestines. L'Assemblée souligne que les pays européens ne peuvent pas en même temps accroître leurs restrictions à l'immigration et réduire leur aide au développement. Ils devraient porter leur aide officielle au développement au niveau fixé sur le plan international, soit 0,7 % du produit national brut.
8. L'Assemblée est convaincue que, parallèlement au renforcement des mesures de sécurité et des mécanismes de contrôle aux frontières européennes visant à appréhender les immigrants clandestins, les Etats membres devraient accroître leur coopération pour lutter effectivement contre le trafic d'êtres humains et faire tout leur possible pour trouver des moyens de mettre un terme à cet esclavage moderne sur leur territoire. Ils devraient également prendre plus au sérieux les causes

- premières de l'émigration clandestine et coopérer plus étroitement avec les pays d'origine des immigrants clandestins.
9. L'Assemblée souligne qu'il convient de créer des possibilités d'immigration légale plus larges, afin de réduire la pression de l'immigration illégale, et de trouver des solutions de remplacement aux migrations clandestines. Les possibilités d'offrir des permis de travail saisonniers ou à durée déterminée doivent être réétudiées à la lumière de la demande croissante de main-d'œuvre migrante en Europe.
 10. L'Assemblée se félicite de l'engagement d'accroître la coopération dans la lutte contre le trafic d'êtres humains exprimé dans les déclarations à propos de la tragédie de Douvres et de la reconnaissance de la nécessité de lutter collectivement contre le trafic d'êtres humains par le Conseil européen, le Parlement européen, l'Organisation pour la sécurité et la coopération en Europe (OSCE), et l'Organisation internationale pour les migrations (OIM), et souligne la nécessité, dans ce domaine, d'une coopération interparlementaire étroite avec le Parlement européen et l'Assemblée parlementaire de l'OSCE.
 11. L'Assemblée recommande par conséquent que le Comité des Ministres:
 - i. engage une coopération effective entre les Etats membres en vue de réduire l'immigration illégale et de lutter contre le trafic d'êtres humains:
 - a. en analysant, en collaboration avec les organisations pertinentes, les causes et les conséquences de l'immigration illégale en Europe;
 - b. en mettant en commun les informations et en réunissant des données précises sur chaque aspect des migrations illégales et du trafic;
 - c. en développant les programmes de formation et d'aide à destination de ceux qui se trouvent directement en contact avec les immigrants illégaux;
 - d. en formulant des principes directeurs en vue d'une politique et d'une législation plus globales et harmonisées en matière de migrations illégales vers l'Europe;
 - e. en élaborant une convention visant à lutter contre l'immigration clandestine sous toutes ses formes, comportant des dispositions destinées à protéger les immigrants illégaux ainsi qu'à sanctionner les trafiquants et les employeurs d'immigrants illégaux, et s'inspirant des dispositions de la Résolution 1983/30 du Conseil économique et social des Nations Unies sur la suppression du trafic de personnes et l'exploitation de la prostitution d'autrui et de la Résolution 1991/35 sur la suppression du trafic de personnes;
 - ii. condamne la contradiction selon laquelle les Etats membres augmentent leurs restrictions à l'immigration tout en permettant une stagnation ou une diminution de leur aide officielle au développement;
 - iii. engage sans délai une coopération effective avec l'Union européenne dans les domaines susmentionnés, en vue d'élaborer et de mettre en œuvre une stratégie paneuropéenne de lutte contre l'immigration clandestine et le trafic d'êtres humains;
 - iv. invite instamment les Etats membres:
 - a. à respecter dans tous les cas leurs engagements aux termes de la Convention de Genève relative au statut des réfugiés de 1951 et de son Protocole de 1967, en particulier l'article 31 sur les réfugiés en situation irrégulière dans le pays d'accueil et l'article 33 sur l'interdiction d'expulsion et de refoulement (« non-refoulement »);
 - b. à accroître les ressources financières et techniques qu'ils consacrent à la lutte contre le trafic d'êtres humains;
 - c. en coopération avec l'Organisation internationale pour les migrations (OIM), à accroître les ressources allouées aux programmes d'information et d'éducation sur les réalités qu'ont de bonnes chances de connaître les migrants clandestins en transit et au moment d'atteindre le pays choisi;
 - d. de porter leur aide officielle au développement au chiffre internationalement convenu de 0,7 % du produit national brut, si ce n'est déjà fait;
 - e. de reconsidérer leurs propres politiques en matière d'immigration et d'asile, en vue de préserver l'accès à leur territoire et à leurs procédures d'asile pour les personnes demandant une protection internationale.

[1] Discussion par l'Assemblée le 29 juin 2000 (23^e séance) (voir Doc. 8782, rapport de la commission des migrations, des réfugiés et de la démographie, rapporteur: M. Gross).
Texte adopté par l'Assemblée le 29 juin 2000 (23^e séance).